



الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

الباب 10
المشروع السنوي
للقدرة على الأداء لسنة 2019
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

أكتوبر 2018

الفهرس

1	المحور الأول التقديم العام
3	المحور الأول: التقديم العام
3	1. تقديم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والسياسات القطاعية
8	2. الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط
17	المحور الثاني تقديم برامج الوزارة
19	برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء
19	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
20	2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
35	برنامج التنمية القطاعية والجهوية
35	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
47	2. مؤشرات قياس الاداء للبرنامج موزعة حسب البرامج الفرعية:
69	برنامج التعاون الدولي
70	1. إستراتيجية البرنامج :
73	2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج التعاون الدولي:
87	برنامج الإحاطة بالاستثمار
87	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته:
88	2. تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:
101	برنامج القيادة والمساندة
101	1. تقديم برنامج القيادة والمساندة وإستراتيجيته:
102	2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:
113	الملاحق
115	بطاقات مؤشرات قياس الأداء بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التوازنات الجمالية والإحصاء
135	بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية
171	بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التعاون الدولي
183	بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج الإحاطة بالاستثمار
199	بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة
211	بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء
217	بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في برنامج التنمية القطاعية والجهوية
239	بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في برنامج التعاون الدولي
243	بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في برنامج الإحاطة بالاستثمار

المحور الأول
التقديم العام

المحور الأول: التقديم العام

1. تقديم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والسياسات القطاعية

تضطلع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بإعداد الاستراتيجيات والمخططات التنموية والموازن الاقتصادية وتساهم في اعداد واقتراح السياسات والآليات لدفع التعاون الدولي بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية كما تضطلع أيضا بالنهوض بالشراكة ودعم وتنمية الاستثمار. وعلى هذا الأساس تتمحور مشمولات الوزارة أساسا حول:

- ضبط التقديرات الاقتصادية ومتابعة وتقييم تطورات الظرف الاقتصادي.
- إعداد استراتيجيات وسياسات التنمية في إطار المخططات والموازن الاقتصادية بالتنسيق مع الوزارات والهيكل المعنية.
- ضبط السياسات القطاعية وبرامج البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية بالتنسيق مع الهيكل المعنية.
- متابعة مشاريع التنمية والمشاركة في وضع ميزانية الدولة وتقييم البرامج المنجزة.
- إعداد سياسات واستراتيجيات التنمية الجهوية والقطاعية بالتعاون مع كل الهيكل المتدخلة كالوزارات والمجالس الجهوية والهيكل الجهوية المعنية.
- تنفيذ ومتابعة توجهات الحكومة في الميادين التي لها علاقة بالتنمية القطاعية والجهوية.
- تصور وإعداد ومتابعة تنفيذ برامج التنمية الجهوية الداعمة لمقومات التنمية بكل مناطق البلاد.
- التصرف في البرامج الجهوية للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة بما في ذلك برنامج الحضائر الجهوية.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والقطاعية اللازمة لدفع التنمية القطاعية; الجهوية ومساندة الاستثمارات القطاعية والجهوية الخاصة والعامة.
- النهوض بالمعلومات الاحصائية.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم ملفات التعاون الدولي مع الخارج على المستوى الاقتصادي والمالي والفني.
- إعداد المفاوضات في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي بالتعاون مع الوزارات المعنية.

- المشاركة في المفاوضات الثنائية في الميادين الراجعة بالنظر للوزارة.
- الإشراف على تسيير المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات المتولدة عنها.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات في مجالي التعاون الدولي والاستثمار الخارجي والداخلي.
- تنمية عمليات النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي من خلال مساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد التونسية والعمل على تكثيف فرص العمل بالخارج للخبرات والقدرات التونسية
- تمثيل البلاد التونسية في الاجتماعات الدورية للهيئات الدولية والإقليمية ذات الصبغة المالية وفي الندوات الدولية والإقليمية ذات الصبغة الاقتصادية والمالية والفنية وذلك بالتعاون مع الوزارات الأخرى.

1-1 إستراتيجية القطاع

تعتبر سنة 2019 سنة محورية في سبيل تجسيم الأهداف المرسومة الواردة بالمخطط الخماسي والتي من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة والانطلاق الفعلي في تنفيذ الإصلاحات الكبرى التي تسعى الحكومة لتحقيقها.

وعلى هذا الأساس اعتمدت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي تمشيا يأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية وخاصة فيما يتعلق بدفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتطوير الإدارة والرفع من أدائها ودعم التعاون الدولي على مستويين المالي والفني ودعم التنمية الجهوية والحد من التفاوت الجهوي بالإضافة إلى تطوير المنظومة الإحصائية الوطنية لجعلها قادرة على توفير المعلومة الاقتصادية والاجتماعية الموثوقة وطنيا وجهويا.

فعلى مستوى دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال تعتبر سنة 2019 سنة الشروع في وضع وإتمام الإطار المؤسسي الذي جاءت به مجلة تشجيع الاستثمارات الجديدة حيث ستشهد سنة 2019 توسيع الهيئة التونسية للاستثمار وفروعها بمختلف الجهات لتقريب الخدمات من المستثمرين وتوفير الإحاطة الضرورية بهم.

ولدفع التنمية الجهوية والحد من التفاوت الجهوي وترسيخ مبدأ التمييز الايجابي الذي جاء به الدستور أولت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي أهمية بالغة لعملية اختيار المشاريع الجهوية وتصويب الاستثمارات العمومية وتحقيق الأهداف المرسومة بالمخطط وذلك عند إعداد ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة

اما فيما يتعلق بتطوير منظومة الاحصائية واعتبارا لأهمية المعلومة الإحصائية التي تمثل رافدا أساسيا في إعداد الدراسات والبحوث في شتى المجالات وكذلك في رسم ومتابعة الاستراتيجيات والسياسات التنموية وفي صنع القرار الصائب، تهدف الاستراتيجية الوطنية للإحصاء بالخصوص إلى تطوير الإنتاج الإحصائي حسب المعايير الدولية ومزيد الانفتاح على مستعملي الإحصائيات والإعلام وتأمين النشر حسب التصانيف الوطنية والدولية. وفي هذا السياق ستركز الجهود خلال سنة 2019 بالخصوص على مواصلة تطوير المعهد الوطني للإحصاء باعتباره الركيزة الأساسية للمنظومة الإحصائية وإنجاز المسوحات والاستبيانات الدورية وتوسيع خارطة الإحصائيات المتوفرة لتطوير الإحصائيات الجهوية وتفعيلها وتطوير إحصائيات الحسابات القومية والمؤشرات الظرفية (مؤشر النقل ومؤشر أسعار العقارات وتكلفة البناء...)

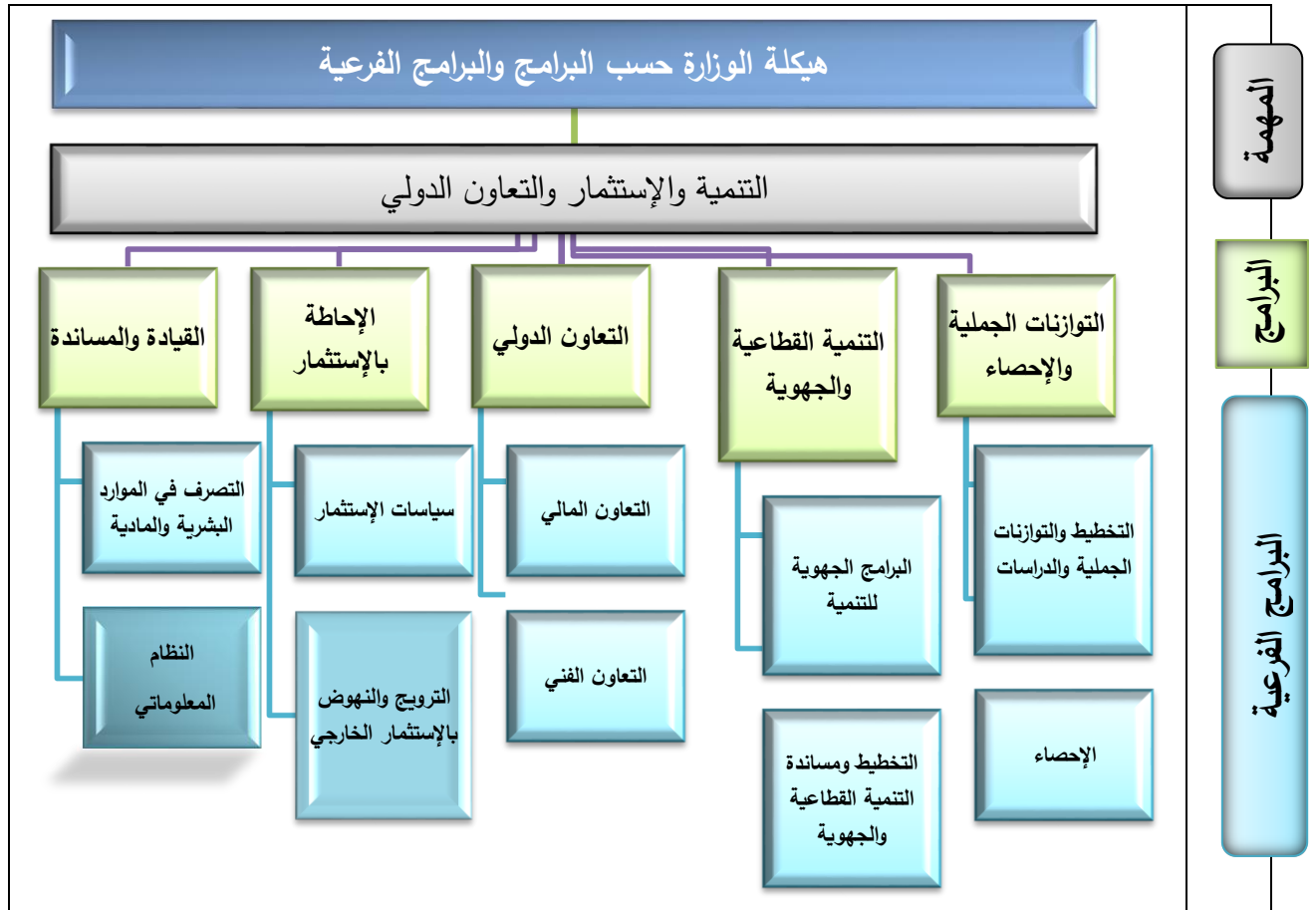
المؤسسات تحت الإشراف

- المعهد الوطني للإحصاء،
- المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية،
- المندوبية العامة للتنمية الجهوية،
- ديوان تنمية الشمال الغربي،
- ديوان تنمية الوسط الغربي،
- ديوان تنمية الجنوب،
- الوكالة التونسية للتعاون الفني،
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي،
- الهيئة التونسية للاستثمار.

ا. 2 برامج الوزارة

سعى لضمان التصور الأمثل لهيكله برامج مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي تم تشريك كل إطارات الوزارة في محاولة للإلمام بالموضوع من جميع جوانبه ومراعاة خصوصيات الوزارة. وقد استأثرت، بحيز كبير من الحوار والتحليل في البحث عن الخيط الناظم لتحديد قائمة برامج مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، وقد تم الاتفاق على اعتماد التقسيم الوظيفي لتحديد برامج الوزارة والمقصود به برنامج لكل وظيفة رئيسية من الوظائف التي تقوم بها الوزارة وتغطي كامل مجال تدخلاتها على غرار "التنمية الجهوية والقطاعية - الاستثمار" -التعاون الدولي (...). وفي هذا السياق تم تفريع مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي إلى (05) برامج تتوزع كالتالي:

- البرنامج عدد 1: التوازنات الجمالية والإحصاء.
- البرنامج عدد 2: التنمية القطاعية والجهوية.
- البرنامج عدد 3: التعاون الدولي.
- البرنامج عدد 4: الإحاطة بالاستثمار.
- البرنامج عدد 5: القيادة والمساندة.



اهداف ومؤشرات البرامج

تم بالنسبة إلى كل برنامج تحديد أهداف ومؤشرات قيس الأداء لتقييم النتائج التي يمكن تحقيقها موزعة كما يلي:

البرامج	عدد البرامج الفرعية	عدد الأهداف	عدد مؤشرات قيس الأداء
البرنامج 1: التوازنات الجمالية والإحصاء	2	4	7
البرنامج 2: التنمية القطاعية والجهوية	2	4	14
البرنامج 3: التعاون الدولي	2	2	4
البرنامج 4: الإحاطة بالإستثمار	2	3	7
البرنامج 5: القيادة والمساندة	2	3	3
المجموع	10	16	35

2. الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط

1 تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2019

ينصهر مشروع ميزانية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي لسنة 2019 في إطار الأهداف والمقتضيات الواردة في منشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 المؤرخ في 07 جوان 2017 خاصة منها المتعلقة بحسن توظيف الموارد البشرية والتحكم في نفقات التسيير إلى جانب إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج المتواصلة التي تم إقرارها في المخطط التنموي 2016-2020 والمشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية المدرجة بالمشاريع السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2017 والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات على المستويين النوعي والكمي.

وبناء على ما تقدم تم ضبط ميزانية وزارة التنمية والتعاون الدولي بالنسبة لسنة 2019 بمبلغ جملي قدره 783.294 م د مقابل 569.095 م د لسنة 2018 بزيادة تقدر ب 214199 م د أي بنسبة 37.6% موزعة كما يلي:

- ميزانية التصرف 71.294 م د مقابل 69.095 م د سنة 2018 أي بزيادة تقدر ب 2.199 م د وتطابق نسبة 3.2%.
- ميزانية التنمية 712.000 م د مقابل 500.000 م د سنة 2018 أي بزيادة تقدر ب 212.000 م د وتطابق نسبة 42.4%.

وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى:

- زيادة ب 138 م د بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية (دون اعتبار برنامج الحضائر الجهوية) (222 سنة 2018 مقابل 360 م.د سنة 2019)
- زيادة ب 34 م د بعنوان الحضائر الجهوية باعتبار تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في نظام الضمان الاجتماعي لعملة الحضائر (202 م د سنة 2018 مقابل 236 م د سنة 2019)
- زيادة في إعتمادات البرامج الخصوصية للمندوبية العامة للتنمية الجهوية بقيمة 17 م د (23 م د سنة 2018 مقابل 40 م.د سنة 2019) مقسمة على النحو التالي:

الفارق	تقديرات 2019	قانون مالية 2018	بيان البرنامج
2.05	10.00	7.95	برنامج التنمية المندمجة القسط 1-2
1.00	5.50	4.50	برنامج التنمية المندمجة القسط 3
4.00	14.00	10.00	قروض خارجية موظفة (القسط 1-2 لبرنامج التنمية المندمجة) (
10.00	10.00	-	قروض خارجية موظفة (القسط 3 لبرنامج التنمية المندمجة)
17.05	39.50	22.45	المجموع

- زيادة بـ 2 م د نفقات تنمية لفائدة المعهد الوطني للإحصاء (3 م د سنة 2018 مقابل 5 م د سنة 2019)
- في المقابل تم تسجيل تخفيض في الإعتمادات المقترحة بعنوان المساهمات الدولية بعنوان 2019 بما يقارب 36 م د نظرا لإستيفاء الأقساط المستوجبة لفائدة بعض المؤسسات المالية بموفى سنة 2018.

جدول عدد 1:
تطور ميزانية الوزارة لسنة 2019
حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

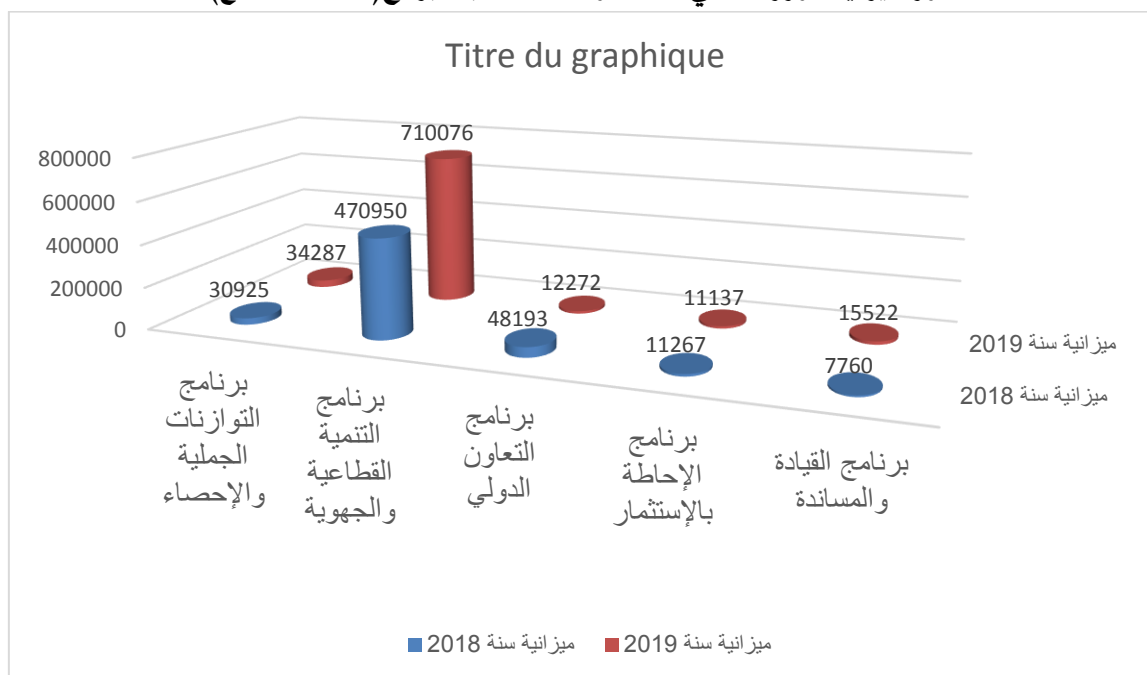
الوحدة: ألف دينار

تطور اعتماد الدفع النسبة (%)	المبلغ	مقترحات 2019		قانون المالية 2018	إنجازات 2017	البرامج والبرامج الفرعية
		اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
6 %	361	6120	6200	5759	8166	البرنامج الفرعي 1-1: التخطيط والتوازنات العملية والدراسات
12%	3001	28167	30230	25166	25936	البرنامج الفرعي 1-2: الاحصاء
11%	3362	34287	36430	30925	34101	مجموع البرنامج 1: التوازنات الجمالية والإحصاء
52%	239097	699035	751905	459938	458840	البرنامج الفرعي 1-2: البرامج الجهوية للتنمية
0.3%	29	11041	10012	11012	10184	البرنامج الفرعي 2-2: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
51%	239126	710076	761917	470950	469024	مجموع البرنامج 2: التنمية القطاعية والجهوية
-84%	-36574	6799	6799	43373	39939	البرنامج الفرعي 1-3: التعاون المالي
14%	653	5473	5583	4820	4305	البرنامج الفرعي 3-3: التعاون الفني
-75%	-35921	12272	12382	48193	44244	مجموع البرنامج 3: التعاون الدولي
-11.4%	-582	4533	4533	5115	389	البرنامج الفرعي 1-4: سياسات الاستثمار
7%	452	6604	9018	6152	5712	البرنامج الفرعي 2-4: الترويج والنهوض بالإستثمار الخارجي
-1%	-130	11137	13551	11267	6101	مجموع البرنامج 4: الإحاطة بالإستثمار
113%	7909	14889	7271	6980	14413	البرنامج الفرعي 1-5: التصرف في الموارد البشرية والمادية
-19%	-147	633	673	780	703	البرنامج الفرعي 1-5: النظام المعلوماتي
100%	7762	15522	7944	7760	15116	مجموع البرنامج 5: القيادة والمساندة
37.6%	214199	783294	832224	569095	581943	المجموع العام للبرامج

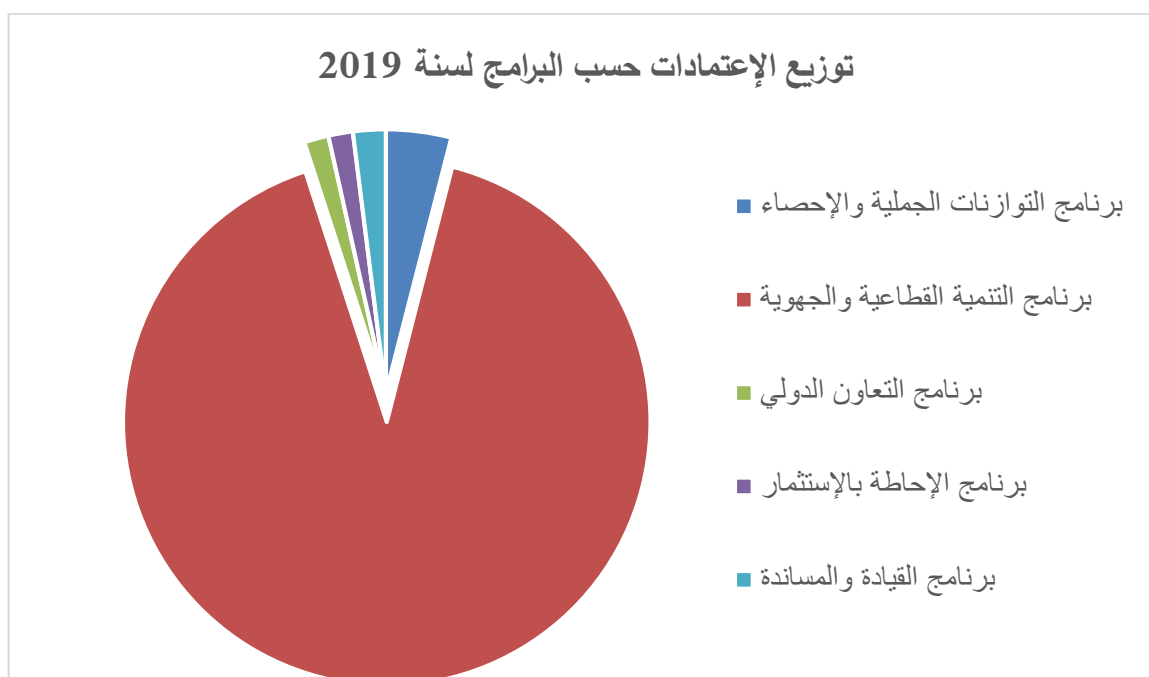
* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 1:

تطور ميزانية الوزارة لسنتي 2018 و2019 حسب البرامج(اعتمادات الدفع)



توزيع الإعتمادات حسب البرامج لسنة 2019



- تقديم ميزانية الوزارة حسب البرامج والبرامج الفرعية طبقاً للجدول عدد 2 والرسم البياني عدد 2:

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة * لسنة 2019 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

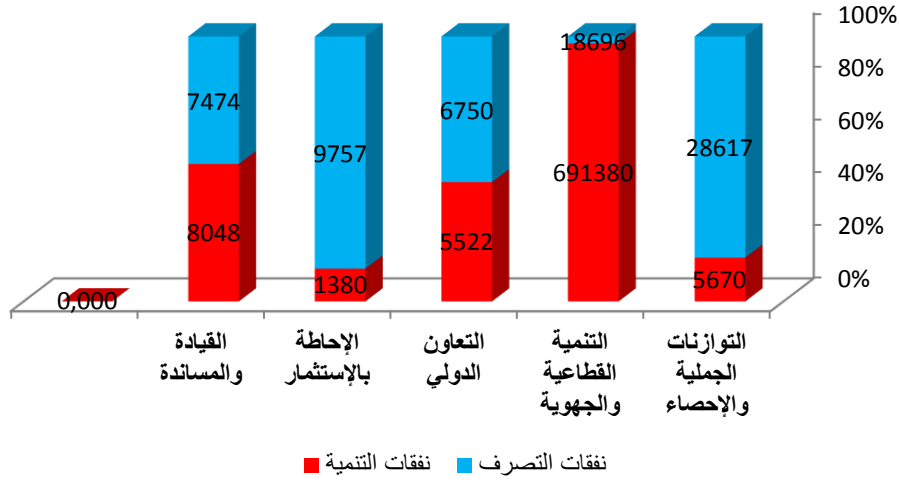
المجموع	القيادة والمساندة	الإحاطة بالاستثمار	التعاون الدولي	التنمية القطاعية والجهوية	التوازنات العملية والإحصاء	البرامج طبيعة النفقة
71294	7474	9757	6750	18696	28617	نفقات التصرف
60237	4605	7457	6085	16691	25399	التاجير العمومي
9494	2455	2216	635	1646	2542	وسائل المصالح
1563	414	84	30	359	676	التدخل العمومي
712000	8048	1380	5522	691380	5670	نفقات التنمية
8048	8048	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
8048	8048	0	0	0	0	على الميزانية
703952	0	1380	5522	691380	5670	التمويل العمومي
679952	0	1380	5522	667380	5670	على الميزانية
24000	0	0	0	24000	0	على القروض الخارجية
783294	15522	11137	12272	710076	34287	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



II. 2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للوزارة

بيان توزيع الاعتمادات داخل الوزارة حسب البرامج وحسب طبيعة النفقة على المدى المتوسط وعلاقته باستراتيجية القطاع بالاعتماد على الجدولين التاليين:

جدول عدد 3:

**إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة:
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
							نفقات التصرف
75636	73432	71294	69095	62037	61582	58863	على موارد الميزانية
63905	62043	60237	58535	51611	52787	50138	التاجير العمومي
10073	9779	9494	9006	8937	7465	7312	وسائل المصالح
1658	1610	1563	1554	1488	1330	1413	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التاجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
755000	733000	712000	500000	520000	507000	361000	نفقات التنمية
850000	800000	688000	490000	500715	494462	335293	على موارد الميزانية
10000	10000	8048	240	20056	7795	317	الاستثمارات المباشرة
840000	790000	679952	489760	480659	486667	334976	التمويل العمومي
24000	24000	24000	10000	19191	12541	25924	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
24000	24000	24000	10000	19191	12541	25924	التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
831000	807000	783294	569095	581943	568585	420080	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة: التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			البرامج
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
37000	35000	34287	30925	32349	34101	32266	التوازنات الجمالية والإحصاء
800000	790000	710076	470950	461267	469023	344444	التنمية القطاعية والجهوية
18000	15000	12272	48193	53700	44245	29276	التعاون الدولي
15000	13000	11137	11267	7825	6101	6358	الإحاطة بالإستثمار
17000	16000	15522	7760	26801	15115	7736	القيادة والمساندة
831000	807000	783294	569095	581943	568585	420080	المجموع

المحور الثاني
تقديم برامج الوزارة

برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء

رئيس البرنامج: السيد لطفي الفرادي رئيس هيئة التوازنات الجمالية والإحصاء

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

يمثل برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء من المهام الأساسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حيث يعنى البرنامج بجانب هام من مشمولات الوزارة باعتبار دورها الأفقي في بلورة منوال التنمية لا سيما فيما يتعلق بضبط التقديرات الجمالية ورسم التوازنات الجمالية والمساهمة في إعداد الإصلاحات الهيكلية وتحسين التنافسية مناخ الأعمال وذلك ضمن الميزان الاقتصادي السنوي وعلى المدى المتوسط في إطار مخطط التنمية.

وتبعا لذلك يضمّ هذا البرنامج الإدارة العامة للتقديرات والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية والمعهد الوطني للإحصاء.

وقد تم ضبط استراتيجية البرنامج بالنسبة لسنة 2019 على ضوء التوجهات العامة للسياسات التنموية للبلاد والتي تندرج ضمن مشمولات الوزارة في هذا المجال، وتتمحور استراتيجية البرنامج بالأساس حول:

- إعداد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية.
- رسم تقديرات منوال النموّ في إطار الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية،
- متابعة وتحليل الوضع الاقتصادي والتوازنات الجمالية على ضوء تطور الظرف الاقتصادي،
- دراسة وبلورة السياسات الاقتصادية والسياسات القطاعية واقتراح الإصلاحات في الميدان الاقتصادي،
- متابعة وتحليل واستشراف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وبلورة الإجراءات الإصلاحية لتطوير التنافسية ومناخ الأعمال،
- الإشراف على تطوير المنظومة الإحصائية وتعزيز الدور المحوري للمعهد الوطني للإحصاء في إنتاج ونشر الاحصائيات وتوسيع مجالاتها حسب المعايير المعمول بها.

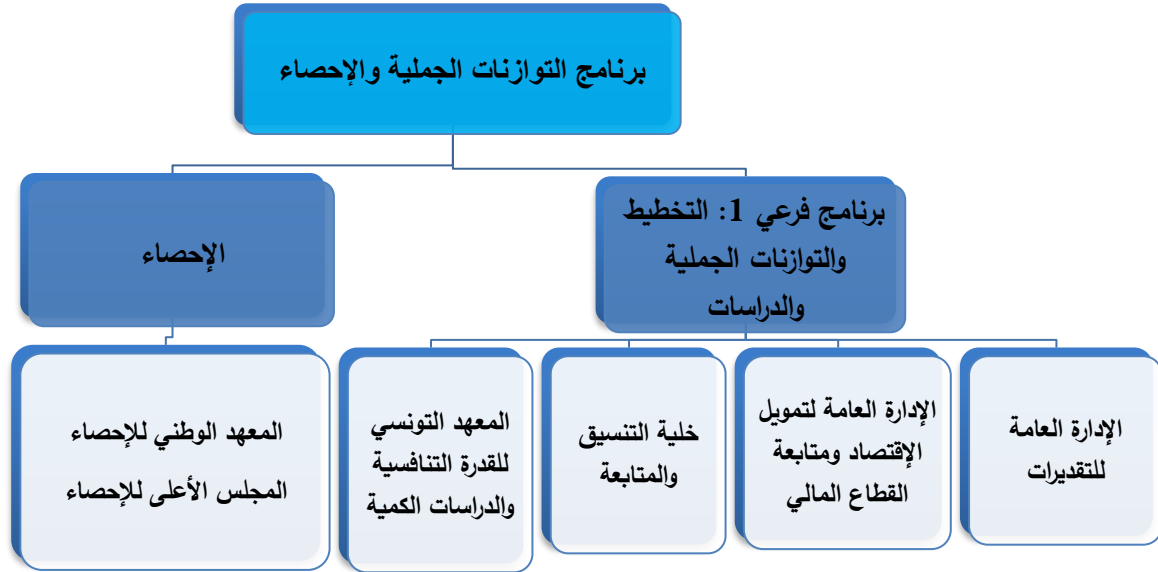
ويهدف برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء إلى:

1. تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية والمالية،
2. توفير الدراسات والتحليل المناسبة لدعم نجاعة القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي،
3. تطوير إنتاج ونشر الإحصائيات وجودتها،
4. تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة،

كما ينقسم برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء إلى برنامجين فرعيين:

I-البرنامج الفرعي الأول : التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات،

II-البرنامج الفرعي الثاني: الإحصاء،



2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير منظومة التقديرات والتحليل المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات التنموية ومخططات التنمية والميزان الاقتصادي والتحليل الظرفية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. كما يرمي البرنامج إلى تطوير الدراسات والتحليل لدعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالعلاقة

مع التوجهات العامة للدولة وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وبالتوازي يشمل البرنامج تدعيم إنتاج ونشر الإحصائيات بغرض توفير المعطيات الموثوقة والمحينة للأعوان الاقتصاديين طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.

1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج

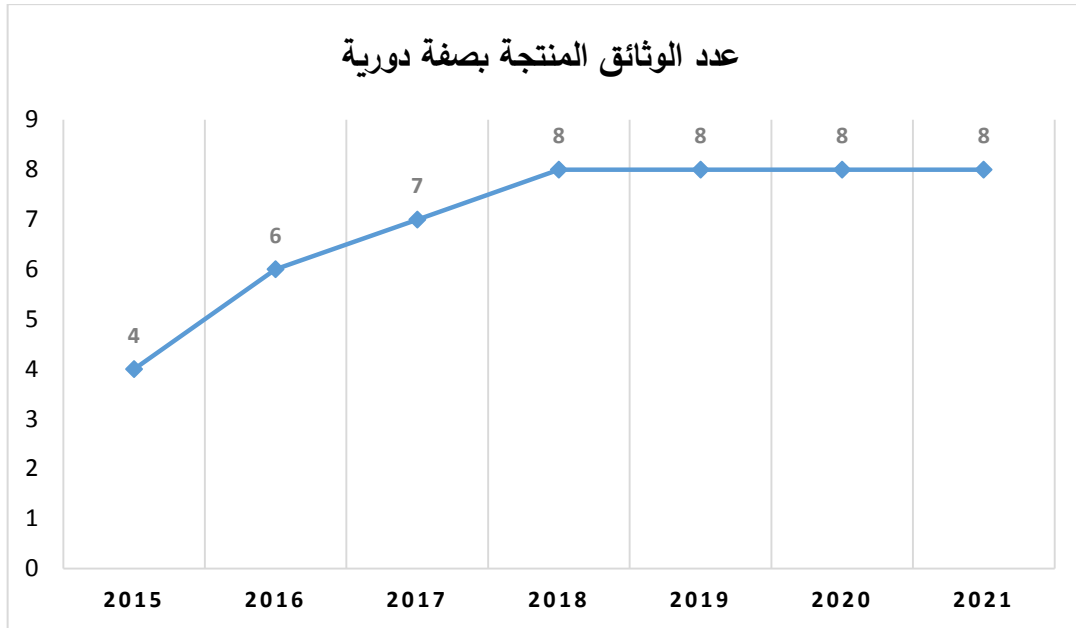
1-1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 1: التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات

يشتمل البرنامج الفرعي الأول التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات، على هدفين وأربع مؤشرات لقياس الاداء تم اختيارها بالاعتماد على مشمولات الإدارة العامة للتقديرات والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، وقد تم في هذا المجال اعتماد مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

الهدف 1-1: تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية والمالية

- تقديم الهدف: تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية والمالية مع تحسين مناهج إعداد الميزان الاقتصادي والتحليل الظرفية والمتابعة والتقييم.
- مرجع الهدف: الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد.
- مبررات اعتماد المؤشرات: قياس حجم الأعمال الدورية المنجزة في مجالات إعداد التقديرات والتحليل المتعلقة بالميزان الاقتصادي وتدقيق متابعة الوضع الاقتصادي وتقييمه وكذلك متابعة تنفيذ مخطط التنمية.

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
8	8	8	8	7	6	4	العدد	المؤشر 1-1-1: عدد وثائق المنتجة بصفة دورية



الهدف 2-1: النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

- تقديم الهدف: دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنجاز الدراسات والتحليل المندرجة ضمن التوجهات العامة للدولة والمستجيبة لمشاغل التنمية في القطاعين العام والخاص
- مرجع الهدف: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية،
- مبررات اعتماد المؤشرات: عدد الدراسات المنجزة ونوعيتها تساهم في إنارة صانعي القرار وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة بالإضافة إلى ضرورة تبليغ نتائجها إلى المعنيين وتطوير جودتها من خلال الرقي بالموارد البشرية وتحسين مناخ العمل.

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
24	23	23	22	20	25	19	العدد	عدد الدراسات والمذكرات (*)
19	19	18.5	18	17.1	-	-	العدد بالالف	النفوذ إلى موقع المعهد
30	30	30	28	26	72	46	العدد	عمليات الإتصال (**)
10	10	8	8	6.0	6.3	6.4	معدل أيام النشاط	التكوين وتنمية الكفاءات

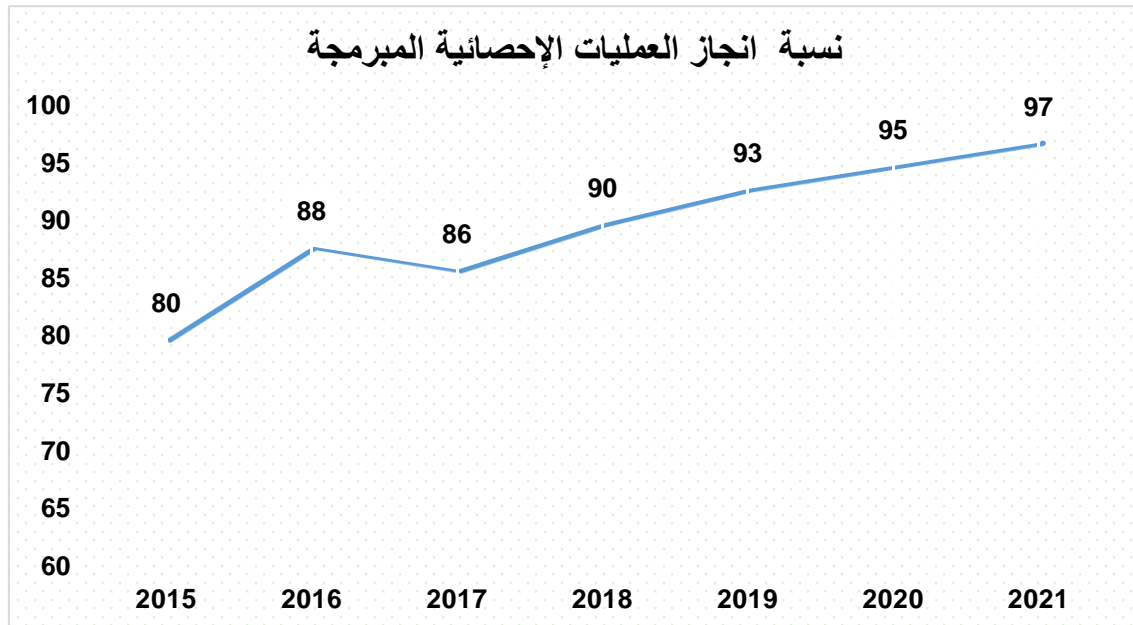
2-1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 2: الإحصاء

يشمل البرنامج الفرعي الثاني الإحصاء هدفين وثلاث مؤشرات لقياس الاداء تم اختيارهما بالاعتماد على مشمولات الوزارة والمعهد الوطني للإحصاء والمجلس الوطني للإحصاء وتأخذ هذه المنهجية بعين الاعتبار ضرورة إرساء مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

الهدف 1-2: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

- تقديم الهدف: إنجاز المسوحات المبرمجة والنهوض بالإحصائيات الجهوية: يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى التزام المعهد بإنجاز البرنامج السنوي للمسوحات وذلك في إطار تحسين الجودة وطرق وأساليب العمل الإحصائي خاصة على مستوى الجهات.
- مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.
- مبررات اعتماد المؤشرات: قياس مدى إنجاز برنامج عمل المعهد.

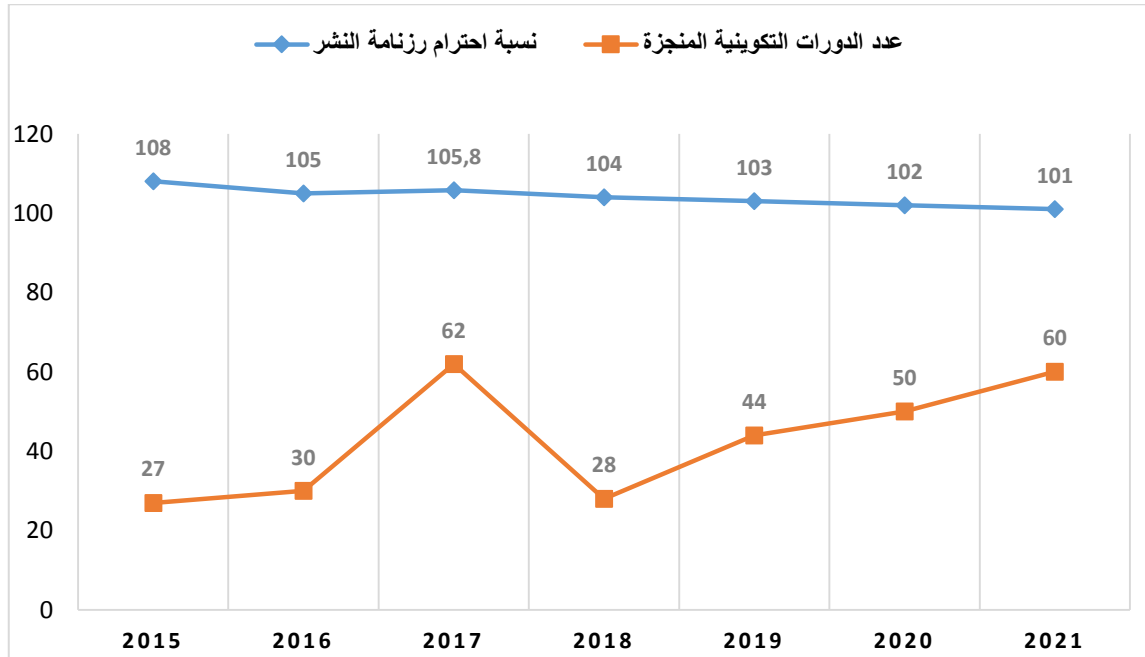
تقديرات			2018	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
97	95	93	90	86	88	80	نسبة	المؤشر 1-1-2: <u>انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة</u>



الهدف 2-2: تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة

- تقديم الهدف: العمل على تحسين جودة المعلومة الإحصائية واستغلالها.
- مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.
- مبررات اعتماد المؤشرات: لقياس مدى إحترام رزنامة النشر وتطوير المؤهلات البشرية.

تقديرات			2018	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
101	102	103	104	105.8	105	108	نسبة	المؤشر 1-2-2: <u>إحترام رزنامة النشر</u>
60	50	44	28	62	30	27	عدد	المؤشر 2-2-2: <u>الدورات التكوينية المنجزة:</u>



2.2- تقديم أنشطة البرنامج

يحوصل الجدول التالي مختلف الأنشطة التي تساهم في تحقيق القيمة المنشودة للمؤشرات لسنة 2019 مع بيان تأثيرها المالي.

الاعتمادات (أ د)	الأنشطة	تقديرات 2019	المؤشرات	الأهداف
531	إعداد وثيقة الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي	8	عدد وثائق المنتجة بصفة دورية	تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية
	الوثيقة الاطارية لإعداد ميزانية الدولة (أعدادها في جويلية وتحيينها في أفريل)			
	إعداد الميزان الاقتصادي (مشروع أولي في جويلية ومشروع نهائي في أكتوبر)			
	مذكرات تحليلية (الاقتصاد الكلي، تمويل الاقتصاد، متابعة القطاع المالي، تنفيذ ميزانية الدولة)			
3020.5	إنجاز دراسات ضمن المجالات التالية: - التنمية المستدامة - التشغيل ورأس المال البشري - المالية العمومية - الابتكار والتكنولوجيات الحديثة - السياسات الاجتماعية - التنمية الجهوية - التنافسية ومناخ الأعمال - الاستثمار والنمو والاستشراف - السياسات العامة - الدراسات المالية والنقدية	23	عدد الدراسات والمذكرات	المساهمة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
	الاستجابة للطلبات العرضية الواردة من وزارة الإشراف أو الهياكل الوطنية والدولية الأخرى			
175	تطوير موقع المعهد	18.5 ألف زيارة	النفوذ إلى موقع المعهد	
	تنويع منتوجات المعهد ووضعها بالموقع			
150	إعداد وتنفيذ مخطط اتصال	30	عمليات الاتصال	
	تكثيف الأنشطة الإعلامية والاتصالية والتشاركية الأخرى			
258	إنجاز عمليات تكوين وتأهيل	8 يوم / شخص	التكوين وتنمية الكفاءات	
	تنظيم الندوات والملتقيات الدراسية وتكثيف تبادل الخبرات			

28512	توفير كل المستلزمات المادية والبشرية للإنجاز المسوحات	93	إنجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي
	إعداد الملفات الفنية لمختلف المسوحات			
	إنجاز عمليات التكوين بخصوص العمل الميداني وكذلك العمل المكتبي			
	إنجاز كل العمليات المتعلقة بالمعالجة الإحصائية للبحوث			
	نشر النتائج ووضعها على ذمة المستعملين			
	استغلال المصادر الإدارية والتنسيق مع الشركاء في هذا الباب			
948	إنجاز الأشغال الميدانية في أجالها والقيام بالمعالجة الإحصائية حسب برنامج العمل والجاذبات الفنية للمسح	103	احترام رزنامة النشر	تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة
	التنسيق بين كل المتدخلين بالمعهد للإيفاء بالتعهدات			
1347	إعداد البرنامج السنوي للتكوين بالتنسيق مع كل الإدارات المعنية وتنفيذه	44	الدورات التكوينية المنجزة	
	توفير الموارد المادية والبشرية الضرورية لتنفيذ البرنامج			
	تقييم البرنامج وتعديله عند الاقتضاء			

نفقات البرنامج
1.3 - ميزانية البرنامج

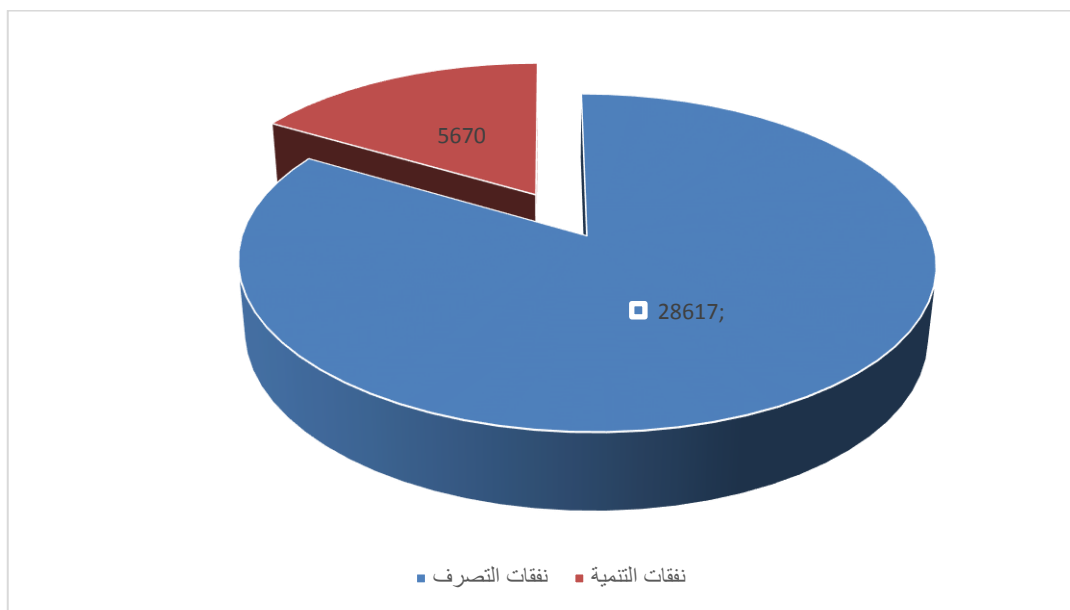
تطور اعتمادات برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء

الوحدة : ألف دينار

نسبة التطور		تقديرات 2019 (2)	ق م 2018 (1)	انجازات 2017	بيان البرنامج
(2018-2019)					
النسبة (%)	المبلغ				
(1)/(1)-(2)	(1)-(2)				
4%	1219	28617	27 398	25 609	العنوان الأول: نفقات التصرف
4%	1113	25399	24286	21 935	التأجير العمومي
2%	53	2542	2 489	2 981	وسائل المصالح
9%	53	676	623	693	التدخل العمومي
60%	2143	5670	3 527	6 740	العنوان الثاني: نفقات التنمية
					الاستثمارات المباشرة
					على الموارد العامة للميزانية
					على موارد القروض الخارجية الموظفة
60%	2143	5670	3527	6740	التمويل العمومي
60%	2143	5670	3527	6740	على الموارد العامة للميزانية
					على موارد القروض الخارجية الموظفة
					صناديق الخزينة
11%	3362	34287	30 925	32 349	مجموع البرنامج

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

توزيع مشروع ميزانية برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع



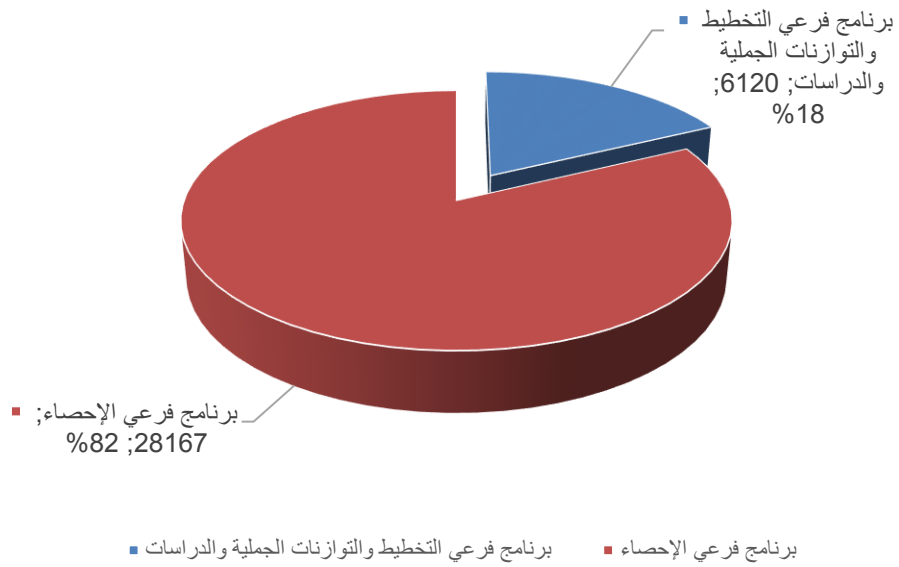
توزيع ميزانية البرنامج: التوازنات الجمالية والإحصاء لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية
(اعتمادات الدفع):

الوحدة: ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	البرنامج الفرعي 2: الإحصاء	البرنامج الفرعي 1: التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات	البرامج الفرعية طبيعة النفقة
28617	22967	5650	نفقات التصرف
25293	20567	4832	التأجير العمومي
2542	1800	742	وسائل المصالح
676	600	76	التدخل العمومي
5670	5200	470	نفقات التنمية
			الاستثمارات المباشرة
5670	5200	470	التمويل العمومي
			صناديق الخزينة
34287	28167	6120	المجموع حسب البرامج الفرعية

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

توزيع ميزانية برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء حسب البرامج الفرعية



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج التوازنات الجمالية والإحصاء:

تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
32 519	31 519	29317	28 295	26 149	27 863	25 846	نفقات التصرف
32 519	31 519	28617	27 398	25609	27 853	25 485	على موارد الميزانية
28 029	27 163	25399	24 286	21935	24 743	22 584	التأجير العمومي
3 715	3 588	2542	2 489	2981	2 541	2 298	وسائل المصالح
775	768	676	623	693	570	603	التدخل العمومي
0	0	700	897	540	10	361	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	420	660	524	0	281	التأجير العمومي
0	0	216	188	0	10	58	وسائل المصالح
0	0	64	49	16	0	23	التدخل العمومي
8 221	8 146	5670	3542	6740	6 390	7 379	نفقات التنمية
8 221	8 146	5670	3527	6740	6 390	7 129	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
7 511	7 436	5670	3 527	6 740	6 196	7 029	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	15	0	0	250	على الموارد الذاتية للمؤسسات
40 740	39 665	34287	30 945	32 349	34 244	32 614	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية
40 740	39 665	34 987	31 837	32 889	34 254	33 225	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية

2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرامج الفرعية:

1.2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي: التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
5747	5689	6350	6 366	6029	7 656	7 193	نفقات التصرف
5747	5689	5650	5 469	5 488	7656	6 842	على موارد الميزانية
4908	4860	4832	4 634	4 425	6593	6098	التأجير العمومي
757	750	742	742	970	970	651	وسائل المصالح
82	79	76	93	93	93	93	التدخل العمومي
0	0	700	897	541	0	351	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	420	660	524	0	281	التأجير العمومي
0	0	216	188	0	0	48	وسائل المصالح
0	0	64	49	16	0	23	التدخل العمومي
710	710	470	305	470	510	350	نفقات التنمية
710	710	470	290	470	510	100	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0		الاستثمارات المباشرة
710	710	470	290	470	510		التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0		على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0		الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0		التمويل العمومي
0	0	0	15	0	0	250	على الموارد الذاتية للمؤسسات
6457	6399	6120	5 759	5958	8166	6 942	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية
6457	6399	6820	6671	6499	8166	7 543	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية

2.2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي: الإحصاء

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			تحيين 2018	قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019			2017	2016	2015	
23330	23104	22881	23083	21929	20121	19746	18534	نفقات التصرف
23330	23104	22967***	**23083	21929	*20121	19736	18524	على موارد الميزانية
20893	20686	20567	20284	19652	17510	17420	16550	التأجير العمومي
1836	1818	1800	2269	1747	2011	1830	1464	وسائل المصالح
600	600	600	530	530	600	486	510	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	10	10	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	0	التأجير العمومي
0	0	0	0	0	0	10	10	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
5305	5252	5200	4842	3237	6270	6200	6800	نفقات التنمية
5305	5252	5200	4842	3237	6270	6200	6800	على موارد الميزانية
0	0	0		0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
5305	5252	5200	4842	3237	6270	6200	6800	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
28635	28356	28167	27925	25166	26391	25936	25324	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية
28635	28356	28167	27925	25166	26391	25946	25334	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية

تمت تغطية الفرق بين قانون المالية 2017 ومستحقات الأجور والتسيير بالاعتماد على تسبقة من ميزانية 2018 بعد موافقة وزارة المالية بمقتضى المراسلة عدد 2444 بتاريخ 27 ديسمبر

2017** مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتمادات الضرورية لتغطية نفقات عجز ميزانية 2017 والمقدرة بـ 975 أد والمتأتية أساساً من عدم احتساب اعتمادات الاجور لسنة كاملة وبالزيادة في الاجور التي دخلت حيز التنفيذ خلال شهر نوفمبر 2017.

*** دون الأخذ بعين الاعتبار الكلفة الجمالية لانتدابات ضرورية لخمسة عشرة مهندسا وعشرة تقنيين في الإحصاء والإعلامية تقدر بحوالي 130 ألف دينار الثلاثية الواحدة.

برنامج التنمية القطاعية والجهوية

رئيس البرنامج: السيد بلقاسم عياد رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته

تعتبر التنمية القطاعية والجهوية ركيزة من الركائز الأساسية لعمل الوزارة حيث تشكل محورا أساسيا في تحديد مشمولاتها، حيث تضطلع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمهمة التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي نظرا لدورها الأفقي، وعلى هذا الأساس تم ضبط برنامج التنمية القطاعية والجهوية للوزارة.

ويضم البرنامج كل من الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والإدارة العامة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العامة للتعليم والمواطنة والإدارة العامة للخدمات الاجتماعية علاوة على المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بكل من الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب.

إستراتيجية البرنامج

ترتكز استراتيجية البرنامج على المهام الموكولة لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ولهاكلها تحت الإشراف المعنية بالتنمية القطاعية والجهوية في هذا المجال، وتندرج ضمن التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية والتي تتمحور أساسا حول:

- ضبط السياسات التنموية القطاعية لتستجيب لتطلعات القطاع على مستوى الاستثمار والقيمة المضافة والتشغيل،
- ضبط السياسات التنموية الجهوية لتستجيب لمشاغل التنمية بالجهات،
- السهر على متابعة تنفيذ هذه السياسات بصفة مباشرة وعن طريق دواوين التنمية الجهوية المتواجدة بكل الأقاليم والإدارات الجهوية للتنمية بكل الولايات وذلك بالتنسيق والتعاون مع المجالس الجهوية وممثلي الهياكل والوزارات،

- وضع الخطط والآليات الكفيلة بتمكين الجهات من تنفيذ مخططات التنمية الجهوية والميزانيات السنوية ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها محليا وجهويا،
- المساهمة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج القطاعية والجهوية للتنمية وفق الخصوصيات والأولويات على المستويين المحلي والجهوي،
- العمل على تحسين ظروف العيش والعناصر المنتجة للمساعدة على إحداث مواطن شغل وذلك من خلال إحداث وتدعيم موارد الرزق والمساهمة في توفير التمويل الذاتي لباعثي المشاريع الصغرى والمتوسطة،
- اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة لضمان تحقيق أهداف البرامج الجهوية للتنمية وذلك على مستوى البرمجة وضبط المحتوى وفتح الاعتمادات ومتابعة استهلاكها ومتابعة تنفيذ العناصر المبرمجة بها بالتنسيق مع المجالس الجهوية والوزارات والهيكل المتدخلة،
- تقييم الخطط التنموية وإنجاز دراسات استراتيجية بغرض استشراف القطاعات الواعدة وتنشيط التنمية بالجهات،
- المساهمة في تحسين وتطوير محيط الاستثمار على المستوى الجهوي من خلال جملة من خدمات المساندة التي تقدمها كل من دواوين التنمية الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية والهيكل القطاعية المتدخلة على غرار تقديم المساعدة الفنية والتوجيهية والمرافقة للباعثين والمستثمرين المحليين والأجانب،
- الترويج للجهات بإصدار المحامل الترويجية وتنظيم ندوات وورشات عمل للتعريف بالخصوصيات التنموية للجهات،
- توفير المعلومة الإحصائية ومختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية محليا وجهويا وعلى المستوى الوطني وتحيينها ووضعها على ذمة طالبها بالقطاعين العام والخاص والمؤسسات والمجتمع المدني،
- بلورة برامج تعاون دولي لامركزي من خلال إبرام اتفاقيات مع الأطراف والهيئات والمؤسسات الدولية المعنية وتنفيذها مع الهيكل المعنية مركزيا وجهويا،
- تنسيق عمليات تقييم الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع العمومية،
- المساهمة في تطوير طرق وسبل برمجة المشاريع التنموية وضبط الأولويات القطاعية قبل إدراجها بميزانية الدولة بالاعتماد على قدرتها في المساهمة في بلوغ أهداف التنمية ومدى قابلية إنجازها،

- متابعة تنفيذ المشاريع العمومية على المستوى الوطني والجهوي والعمل على تركيز منظومة للمتابعة الحينية للمشاريع العمومية،

ويهدف برنامج التنمية القطاعية والجهوية إلى:

1. تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه،
2. تعزيز الحركة الاقتصادية المحلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل، عبر انجاز برنامج التنمية المندمجة بالمعتمديات المستهدفة،
3. تطوير عملية تقييم ومتابعة المخطط القطاعي والجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومة الإحصائية،
4. مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالاستثمار،
5. الرفع من نسق انجاز المشاريع التنموية القطاعية المدرجة بميزانية الدولة،
6. متابعة تطور مؤشرات البنية الأساسية والمؤشرات الاجتماعية،
7. متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030.

وعلى هذا الأساس، تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية:

البرنامج الفرعي الأول "البرامج الجهوية للتنمية" ويتضمن هدفين إثنين حدد لقيسهما ستة مؤشرات قيس أداء، وتسهر على تحقيق أهداف هذا البرنامج الفرعي كل من الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

البرنامج الفرعي الثاني "التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية" يعمل على تحقيق هدفين إثنين حدد لقيسهما عشر مؤشرات قيس أداء وتسهر على تحقيق هذه الأهداف كل من الإدارة العامة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العامة للتعليم والمواطنة والإدارة العامة للخدمات الاجتماعية والإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية علاوة على المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب.



البرنامج الفرعي الأول: البرامج الجهوية للتنمية

يهدف البرنامج الفرعي "البرامج الجهوية للتنمية" إلى الرفع من مستوى الانجازات المالية والمادية للبرامج الجهوية للتنمية مرجع نظر الوزارة بصفة مباشرة أو عن طريق الهياكل تحت الإشراف. ويضم البرنامج الفرعي البرنامج الجهوي للتنمية (PRD) وبرنامج التنمية المندمجة:

البرنامج الجهوي للتنمية (PRD):

يمثل البرنامج الجهوي للتنمية آلية لاستحداث نسق التنمية بالمناطق الريفية والمناطق الحضرية الأقل نمواً وذلك من خلال المساهمة في إنجاز مشاريع لتحسين ظروف العيش، إحداث وتدعيم مواطن الشغل، المساهمة في إعادة تهيئة المناطق الصناعية الموجودة خارج مناطق التنمية الجهوية، تغطية التمويل الذاتي لبعض المشاريع الممولة من قبل البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة،

ويمول البرنامج عن طريق ميزانية الدولة ويحظى باعتمادات متزايدة أصبحت موارد ذاتية للمجالس الجهوية.

وتقدر الاعتمادات المقترحة لسنة 2019 للبرنامج الجهوي للتنمية والراجع بالنظر لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي (الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية والبرامج

الجهوية) بما قيمته 715 مليون ديناراً تعهداً ودفعاً مقابل اعتمادات مرسمة ضمن ميزانية التنمية لسنة 2018 بما قدره 433 مليون ديناراً تعهداً 425 مليون ديناراً دفعاً.

وتتوزع الاعتمادات المرسمة لسنة 2018 والمقترحة لسنة 2019 حسب عناصر التدخل كما يلي:

عناصر التدخل		قانون مالية 2018 (م د)		تقديرات سنة 2019 (م د)	
		الدفع	التعهد	الدفع	التعهد
. تحسين ظروف العيش		210.000	210.000	410.000	360.000
. حضائر عادية ووظيفية		200.000	200.000	225.000	225.000
تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في نظام الضمان الاجتماعي لعملة الحضائر		0	0	7.000	7.000
. عمولات لفائدة الديوان الوطني للبريد		2.000	2.500	2.711	2.711
. احداث وتدعيم مواطن شغل		3.000	3.500	5.000	5.000
. المساهمة في التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن (اعتماد الانطلاق 1)		6.000	10.000	29.000	29.000
. المساهمة في تمويل مشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (اعتماد الانطلاق 2)		3.000	5.000	15.000	15.000
. إعادة تهيئة مناطق صناعية خارج مناطق التنمية الجهوية		0.500	1.000	2.000	2.000
. التكوين المهني		0	0	2.000	2.000
. تدعيم لسعر شراء الحلفاء		0.500	1.000	1.000	1.000
المجموع		425.000	433.000	698.711	648.711

وقد تم ضمن مشروع الميزانية المقترحة لسنة 2019 الترفيع في اعتمادات التعهد بنسبة 61% وفي اعتمادات الدفع بنسبة 71% حيث تم مضاعفة الاعتمادات المخصصة لعنصر تحسين ظروف العيش سواء على مستوى التعهد والدفع مقارنة بميزانية البرنامج لسنة 2018.

وتعكس هذه التقديرات الحرص على الاستجابة للطلبات الملحة الواردة على مصالح الوزارة من الجهات والمتعلقة بطلب الترفيع من حصصها في ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية نظراً لما شهدته ميزانية البرنامج من تراجع خلال السنوات الأخيرة بالإضافة إلى الارتفاع المتوقع في طلب فتح اعتمادات الدفع الخاصة بالمشاريع المتواصلة والمبرمجة التي تم فتح اعتماداتها تعهداً بعنوان البرنامج لسنوات 2013 و 2014 و 2015 و 2016 و 2017 و 2018.

وبخصوص عنصر الحضائر الجهوية فقد تم اقتراح الترفيع في الاعتمادات المخصصة له والتي تتضمن اعتمادات المنح الشهرية والتغطية الاجتماعية من 200 مليون دينار سنة 2018 إلى 225 مليون دينار مقترحة في سنة 2019 رغم توقع تراجع عدد العملة خلال سنة 2019 نظرا للترفيع في المنح المسندة بالتوازي مع الترفيع في الأجر الأدنى.

كما تم اقتراح الترفيع في الاعتمادات المتعلقة بعنصر المساهمة في توفير التمويل الذاتي لباثي المشاريع الصغرى والمتوسطة ضمن آلية "اعتماد الانطلاق 1 و 2" نظرا للعجز المالي الذي تم تسجيله لخط التمويل الخاص بهذه الآلية خلال سنة 2018 وتعميم الانتفاع بهذه الآلية لكافة حاملي الشرائح العليا وتوقف العمل بصندوق FONAPRAM.

إضافة إلى ذلك فقد تم ضمن مشروع الميزانية لسنة 2019 اقتراح تخصيص اعتمادات بعنوان عناصر التكوين المهني ودعم سعر الحلفاء وإعادة تهيئة المناطق الصناعية خارج مناطق التنمية الجهوية على غرار السنوات الفارطة ونظرا لتوقع ورود طلبات من الجهات بخصوص هذه العناصر.

برنامج التنمية المندمجة:

يهدف برنامج التنمية المندمجة إلى:

- بعث حركية اقتصادية محلية بتنمين أنشطة تعتمد على الخصوصيات المحلية والجهوية بما يسمح بتثبيت المتساكنين في مناطقهم من خلال توفير فرص شغل وتحقيق التنمية المستدامة،
- دعم التشغيل بالجهات عبر النهوض بالتشغيل المحلي باستحداث نسق إحداث المشاريع والتشجيع على العمل المستقل انطلاقا من الخصوصيات المحلية والجهوية،
- تعزيز مؤشرات التنمية البشرية لتحسين نوعية حياة الفرد والمحافظة على المحيط بإنجاز التجهيزات الجماعية ودعم البنية الأساسية وفقا للحاجيات المحلية.
- ويشمل برنامج التنمية المندمجة إنجاز 90 مشروعا بتكلفة جملية قدرها 520 م. د وذلك على قسطين (القسط الأول 54 مشروعا والقسط الثاني 36 مشروعا).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعطاء الأولوية المطلقة للجهات الداخلية للبلاد حيث تم تخصيص 68,5% من مشاريع القسط الأول للبرنامج و 100% من مشاريع القسط الثاني لفائدة هذه الجهات.

وستشهد سنة 2019 مواصلة إنجاز مشاريع برنامج التنمية المندمجة ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من إنجاز مختلف عناصر البرنامج ضمن قسطيه الأول والثاني والانطلاق في إنجاز القسط الثالث من البرنامج

ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2019 صرف إعتمادات تعهد لفائدة المجالس الجهوية قدرها 10.0 م د واعتمادات دفع قدرها 42.0 م د وإنجاز عناصر فردية بكلفة 14,0 م د، لتكون بذلك جملة اعتمادات التعهد إلى غاية 31-12-2019 ما قدره 514.0 م د (401.2 م د عناصر جماعية و 95.6 م د عناصر فردية) واعتمادات دفع قدرها 480 م د (384.4 م د عناصر جماعية و 95.6 م د عناصر فردية)

وتتوزع اعتمادات الدفع لسنة 2019 والبالغة 56.0 م د حسب العناصر كما يلي (عناصر فردية 14.0 م د وعناصر جماعية 42.0 م د):

وبذلك فان اعتمادات الدفع المقترح ترسيما لبرنامج التنمية المندمجة لسنة 2019 تقدر بقيمة 42,0 م د مليون دينار منها 27,9 م د موظفة على القروض الخارجية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي) و 14,1 م د على موارد ميزانية الدولة.

البرنامج الفرعي الثاني: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية:

يهدف برنامج التخطيط ومساندة التنمية الجهوية والقطاعية إلى:

- تطوير تقنيات التخطيط القطاعي والجهوي وضبط مناهج إعداد الاستراتيجيات التنموية وتركيز المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات، علاوة على التحليل الموضوعي للإشكاليات المعترضة وللآفاق والإمكانيات المتوفرة لدعم التنمية القطاعية والجهوية.
- إعطاء المنظومة الإحصائية الجهوية والمحلية دورا محوريا وتحسين قاعدة البيانات الجهوية.
- مساندة الاستثمار القطاعي والجهوي من خلال تقديم المساعدة الفنية لمختلف المتدخلين العموميين والخواص على المستوى الوطني والجهوي بما يساهم في تنشيط التنمية والتي تتضمن

بالخصوص متابعة انجاز الدراسات القطاعية والاستراتيجية ووضع نتائجها على ذمة طالبيها والتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى القطاعي لدفع الاستثمار وتنظيم الندوات والتظاهرات والورشات وإعداد محامل للتسويق الجهوي وعقد اتفاقيات تعاون ضمن آلية التعاون الدولي اللامركزي.

- تفعيل المنظومة الشاملة والمندمجة لمتابعة وتقييم وتنفيذ المشاريع العمومية.
- تركيز الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية
- متابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية لتجسيم أهداف التنمية المستدامة Agenda 2030

II. 1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي الأول: البرامج الجهوية للتنمية

الأهداف	مؤشرات قياس الأداء	المتدخل
1.1.2. تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية وتصويب تدخلاته ومتابعة تنفيذه.	1.1.1.2 تحسين التحكم في عدد عملة الحضائر . 2.1.1.2 نسبة استهلاك اعتمادات الدفع المفتوحة لفائدة المجالس الجهوية. 3.1.1.2 إعداد تقارير متابعة سداسية للبرنامج. 4.1.1.2 إعداد دراسة تقييمية لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية.	الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية
2.1.2. بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة وبرنامج التنمية الحضرية المتكاملة	1.2.1.2 نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة ولعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية. 2.2.1.2 عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا.	المنوبية العامة للتنمية الجهوية

II. 2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء للبرنامج الفرعي 2-التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية

الأهداف	مؤشرات قياس الأداء	المتدخل
1.2.2. متابعة تنفيذ مخطط التنمية ومشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية.	1.1.2.2 إعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ المخطط الجهوي والقطاعي. 2.1.2.2 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية. 3.1.2.2 إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة. 4.1.2.2 إعداد التقرير الوطني السنوي حول مؤشرات البنية الأساسية	الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والإدارة العامة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العامة للتعليم والمواطنة والإدارة العامة للخدمات الاجتماعية ودواوين التنمية والمنوبية العامة للتنمية الجهوية

كافة الإدارات العامة	1.2.2.2. إعداد التقرير الوطني السنوي الطوعي حول تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030	2.2.2. متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030
الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والإدارة العامة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العامة للتعليم والمواطنة والإدارة العامة للخدمات الاجتماعية ودواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية	2.2.2.3. عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية. 2.2.2.3. نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات. 2.2.2.3. عدد محامل وتظاهرات التسويق الجهوي.	2.2.3. مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالاستثمار الخاص

علاقة الهدف باستراتيجية البرنامج:

البرامج الفرعية	الأهداف
	البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية:
	<p>1.1.2. تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية وتصويب تدخلاته ومتابعة تنفيذه.</p> <ul style="list-style-type: none"> • استحداث نسق التنمية المحلية بالجهات. • معاضدة المجهود التنموي بالمعتمديات ذات الأولوية، • المساهمة في الحد من التفاوت بين الجهات وداخل الجهة الواحدة، • تحسين ظروف العيش والتقليص من مستوى الفقر والبطالة، • المساهمة في رفع التحديات على مستوى التشغيل، • تدعيم أسس لامركزية العمل التنموي باعتبار أن التصرف في كامل مراحل انجاز تدخلات البرنامج تتم على المستوى الجهوي. <p>وفي هذا الإطار سيتم العمل على:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ تسوية وضعية عملة الحضائر وفق آليات واضحة ✓ تسريع نسق انجاز المشاريع المبرمجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية. ✓ متابعة تقدم تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية بصفة دورية (6 أشهر) لمعرفة مدى تقدم التنفيذ المادي والمالي لمختلف مكونات البرنامج بالجهات وحوصلة النتائج وتحديد نسبة الاستهلاك الفعلية وجرد النقائص المتعلقة بالبرنامج قصد إيجاد الحلول الملائمة لتجاوزها. ✓ إنجاز دراسة لتقييم تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية وتصويب تدخلاته والنظر في مدى مساهمته في تحسين ظروف عيش المواطنين في مناطق التدخل وذلك باعتبار التوجه نحو تركيز النظام اللامركزي وتعميم النظام البلدي على كافة تراب البلاد قصد إضفاء أكثر نجاعة ومرونة على تدخلاته.

<ul style="list-style-type: none"> • تميم أنشطة تعتمد على الخصوصيات المحلية والجهوية • توفير فرص الشغل وتحقيق التنمية المستدامة • تعزيز مؤشرات التنمية البشرية 	<p>2. 1. 2 . بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المشمولة ببرنامج التنمية المندمجة (PDI) وبرنامج التنمية الحضرية المتكاملة</p>	
	البرنامج الفرعي الثاني التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية:	
<ul style="list-style-type: none"> • متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي من خلال تقييم انجاز المشاريع التي تم إقرارها بالمخطط واقتراح الحلول والتدابير الممكنة للتسريع في تنفيذ المشاريع والبرامج ذات المردودية العالية ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف العيش وخاصة بالمناطق ذات الأولوية وإدخال التعديلات الضرورية لبلوغ الأهداف التنموية المرسومة، • تفعيل الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية بصفة تشاركية مع مختلف المتدخلين والذي يهدف الى تصويب الاعتمادات المرصودة بالعنوان الثاني لميزانية الدولة لإعطاء الأولوية لمشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية الجاهزة للتنفيذ وذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية، • المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات والتحليل الموضوعي لفرص التنمية والإشكاليات من خلال إعطاء المنظومة الإحصائية الجهوية والمحلية دورا محوريا. 	<p>2. 2. 1 . متابعة تنفيذ مخطط التنمية ومشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية.</p>	
<p>المتابعة الدورية لتجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030 للوقوف على مدى توصل الدولة التونسية الى ادراج اهداف التنمية المستدامة ضمن سياساتها وبرامجها التنموية ومساهمتها في بلوغ هذه الأهداف وتحيين مختلف المؤشرات البشرية</p>	<p>2. 2. 2 . متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • تجسيم الدور الأقي لتدخلات الوزارة والهيكل الراجعة لها بالنظر مركزيا وجهويا وتمكينها من المساهمة في تشييط وتحسين محيط الاستثمار من خلال انجاز الدراسات الاستراتيجية والقطاعية ومساندة الاستثمار الخاص والترويج الاستراتيجي المجالي والقطاعي للجهات والاستفادة من فرص التعاون الدولي اللامركزي. 	<p>2. 2. 3 . مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالإستثمار الخاص</p>	

2. مؤشرات قياس الاداء للبرنامج موزعة حسب البرامج الفرعية:

II. 1 البرنامج الفرعي الأول 2 . 1 "البرامج الجهوية للتنمية":

الهدف 2 - 1 - 1. تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية وتصويب تدخلاته ومتابعة تنفيذه.

تقديم الهدف: تتم إدارة البرنامج الجهوي للتنمية على المستوى المركزي من قبل المصالح المختصة بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وبالخصوص الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية التي تتولى:

- البرمجة السنوية العامة للميزانية المخصصة للبرنامج،
- توزيع الاعتمادات الجمالية بحسب كل ولاية وذلك باعتماد مؤشر التنمية الجهوية (IDR)
- المراقبة الإدارية والمالية والتقنية للبرنامج وذلك على ضوء الملفات الفنية للمشاريع وقوائم المنتفعين بمختلف عناصر البرنامج.
- متابعة التنفيذ المادي والمالي لمختلف مكونات البرنامج في جميع الولايات

وتبعاً لذلك يتم العمل صلب الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية على تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية وتصويب تدخلاته ومتابعة تنفيذه وذلك من خلال:

- تحسين التحكم في عدد عملة الحضائر والعمل على تسوية وضعيتهم وفق آليات واضحة بما يتلاءم مع مختلف التزامات الحكومة بخصوص التحكم في كتلة الأجور،
- الحرص على الرفع في نسبة الاستهلاك الفعلي لاعتمادات الدفع المفتوحة لفائدة الولايات،
- متابعة تقدم تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية بصفة دورية (6 أشهر)
- إعداد دراسة تقييمية للبرنامج.

مرجع الهدف: القرارات المنبثقة عن:

1. المنشور عدد 26 الصادر بتاريخ 06 أوت 2013 والمتعلق بتسريع تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية،

2. المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 04 ماي 2017 المتعلق بالنظر في وضعية عملة الحضائر ما بعد سنة 2010.
3. جلسة العمل الوزارية بتاريخ 22 أبريل 2015 المتعلقة بتسوية وضعية عملة الحضائر
4. جلسة العمل الوزارية بتاريخ 23 مارس 2012 بخصوص برنامج الحضائر الجهوية وضرورة إحكام التصرف فيها للحد من الاخلالات التي شابت تدخلات هذا البرنامج،

مبررات اعتماد المؤشرات:

- تسوية وضعية عملة الحضائر وفق آليات واضحة بما يتلاءم مع مختلف التزامات الحكومة بخصوص التحكم في كتلة الأجور وبالاعتماد على توصيات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 04 ماي 2017 المتعلق بالنظر في وضعية عملة الحضائر ما بعد سنة 2010.
- تسريع نسق انجاز المشاريع المبرمجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية من خلال العمل على تذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ المشاريع وفتح الاعتمادات لفائدة المجالس الجهوية بما يضمن تنفيذ المشاريع في آجالها حيث يعتبر مستوى الاستهلاك الفعلي جهويا للاعتمادات دفعا مؤشرا على نسبة تقدم الانجاز على المستوى المادي والمالي.
- متابعة تقدم تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية بصفة دورية (6 أشهر) لمعرفة مدى تقدم التنفيذ المادي والمالي لمختلف مكونات البرنامج بالجهات وحوصلة النتائج وتحديد نسبة الاستهلاك الفعلية وجرد النقائص المتعلقة بالبرنامج قصد إيجاد الحلول الملائمة لتجاوزها.
- إنجاز دراسة لتقييم تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية وتصويب تدخلاته والنظر في مدى مساهمته في تحسين ظروف عيش المواطنين في مناطق التدخل وذلك باعتبار التوجه نحو تركيز النظام اللامركزي وتعميم النظام البلدي على كافة تراب البلاد قصد إضفاء أكثر نجاعة ومرونة على تدخلاته.

مؤشرات قياس أداء الهدف

تقديرات			2018	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
1-	2-	4-	3.9-	3.8-	-6.5	7-	%	المؤشر 1.1.1.2 تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر
90	90	90	85	85	71	58	%	المؤشر 2.1.1.2 نسبة استهلاك اعتمادات الدفع المفتوحة لفائدة المجالس الجهوية
50	50	50	50	50	48	48	عدد	المؤشر 3.1.1.2 إعداد تقارير متابعة سداسية
		1					دراسة	المؤشر 4.1.1.2 تقييم تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية وتصويبها

تقديم أنشطة الهدف:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2018	الأنشطة	الاعتمادات م د
تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية وتصويب تدخلاته ومتابعة تنفيذه	1.1.1.2 تحسين التحكم في عدد عملة الحضائر	-4%	<ul style="list-style-type: none"> - حذف عملة الحضائر ممن لهم مورد رزق آخر - حذف عملة الحضائر الذين تم انتدابهم بالوظيفة العمومية - إجراء تدقيق مع مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية وحذف العملة المتحصلين على منح وأرقام انخراط بأحد الهياكل الاجتماعية بالتوازي مع منح الحضائر - تسوية وضعية عملة الحضائر الذين تفوق أعمارهم 60 سنة. - تفعيل قرار المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 25 جانفي 2016 والمتعلق بالتعمق في مختلف بقية آليات التسوية الملائمة خاصة لحاملي الشهادات العليا خلال فترة المخطط التنموي 2016-2020 بما يمكن من غلق الملف نهائيا (تكوين قبل الإدماج-الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني...) - تفعيل قرارات جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 22 أفريل 2015 في خصوص تمكين من تفوق أعمارهم 60 سنة من منحة العائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني وإخراجهم نهائيا من منظومة الحضائر والتي انطلقت فعليا بداية من مارس 2016. 	620
2 - 1 - 1 - 2 نسبة استهلاك اعتمادات الدفع المفتوحة لفائدة المجالس الجهوية	90%	<ul style="list-style-type: none"> - إعلام المجالس الجهوية بالمبالغ المرصودة لها بعنوان البرنامج وطلب مد الوزارة ببرنامج الاستعمال الخاص بها - التسريع في دراسة الملفات الفنية الواردة من الولايات والمتعلقة ببرنامج استعمال الاعتمادات 		

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2018	الأنشطة	الاعتمادات م د
			<ul style="list-style-type: none"> - التسريع في فتح الاعتمادات تعهدا ودفعا - عقد اجتماعات دورية لتشخيص وضبط الإشكاليات المتعلقة بإنجاز المشاريع المدرجة ضمن البرنامج قصد إيجاد الحلول الممكنة لها. - القيام بزيارات ميدانية لبعض المشاريع المدرجة ضمن البرنامج في بعض الولايات 	
	4- 1- 1 - 2 إعداد تقارير متابعة سداسية	50	<ul style="list-style-type: none"> - متابعة تقدم تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية بصفة دورية (6 أشهر) لمعرفة مدى تقدم استهلاك الاعتمادات بالجهات - حوصلة النتائج واستخراج نسبة الاستهلاك - تقديم مقترحات لتجاوز الإشكاليات وتحسين التصرف في البرنامج 	
	5-1-1-2 تصويب تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية	1	<ul style="list-style-type: none"> - انجاز دراسة تقييمية للبرنامج (المصادقة على الخطوط المرجعية للدراسة ومتابعة انجازها بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ) 	

الهدف 2.1.2. بعث حركة إقتصادية (PDI):

تقديم الهدف: بعث حركة إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة.

مرجع الهدف: المندوبية العامة للتنمية الجهوية

مبررات اعتماد المؤشرات: ضمان تنفيذ المشاريع في آجالها من خلال تحقيق أكبر نسبة استهلاك فعلي للاعتمادات تعهدا ودفعا بعنوان السنة المالية وانعكاسات البرنامج على تحقيق مواطن الشغل.

❖ برنامج التنمية المندمجة: القسط الأول والثاني

مؤشرات قياس أداء الهدف

التقديرات			2018	الإجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
-	100	95.6	83.8	66.4	56.6	42.5	النسبة (%)	1-2-1-2 نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة ولعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية
-	1820	1650	1400	1368	688	1667	عدد	3-2-1-2 عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا

تقديم أنشطة الهدف

الإعتمادات (م.د)	الأنشطة	تقديرات 2019	المؤشرات	الهدف
26.9	إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة: الآبار العميقة والسطحية وكهربية وتجهيز الآبار وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية والمناطق الصناعية والأسواق وبناء المحلات الصناعية والاقتصادية وفضاءات ترويج ومراكز تجميع المنتوجات الفلاحية والجزء الخاص بالدراسات والتسيير. -إنجاز عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية: الطرقات والمسالك والماء الصالح للشرب والتطهير والتنوير العمومي والصحة والثقافة والشباب والرياضة والمنترهات والمناطق الخضراء والتكوين والجزء الخاص بالدراسات والتسيير	%95.6	نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة	بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة.
14.0	إحداث المشاريع الفردية المنتجة	1650	عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	

❖ برنامج التنمية المندمجة: القسط الثالث

مؤشرات قياس أداء الهدف

التقديرات			2018	الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019			
35	20	8	0.4	النسبة (%)	بلوغ نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البرنامج إلى غاية
800	280	150	30	عدد	عدد مواطن الشغل المحدثة إلى غاية

2.1. تقديم أنشطة البرنامج الفرعي الأول

الإعتمادات (د.م)	الأنشطة	تقديرات 2019	المؤشرات	الهدف
50.0	إنجاز عناصر البرنامج: الآبار العميقة والسطحية وكهربية وتجهيز الآبار وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية والمناطق الصناعية والأسواق وبناء المحلات الصناعية والاقتصادية وفضاءات ترويج ومراكز تجميع المنتوجات الفلاحية والطرق والماء الصالح للشرب والتطهير والتنوير العمومي والتكوين والدراسات والتسيير	%8	بلوغ نسبة تقد الإنجاز المالي لعناصر البرنامج	بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية
2.0	إحداث المشاريع الفردية المنتجة	150	عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	دعم التشغيل المحلي

❖ برنامج التنمية الحضرية المتكاملة:

2.1. مؤشرات قياس أداء الهدف

التقديرات			2018	الإنجازات		الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017			
100	75,0	48,0	10,0	1,0		النسبة (%)	تقدم الانجاز المالي لعناصر البرنامج
120	250	150	80	-		عدد	عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا

2.1. تقديم أنشطة البرنامج الفرعي الأول

الإعتمادات (د.م)	الأنشطة	تقديرات 2019	المؤشرات	الهدف
7.5	انجاز عناصر البرنامج: احداث أسواق وفضاءات صناعية وتعبيد طرق والتطهير والتنوير العمومي وبناء مراكز للصحة	%48	تقدم الانجاز المالي لعناصر البرنامج	بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية.

	الأساسية ومركبات طفولة والدراسات والتسيير			
2.0	إحداث المشاريع الفردية المنتجة	150	عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	دعم التشغيل المحلي

III. 2 البرنامج الفرعي الثاني 2-2- "التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية":

الهدف 2-2-1 متابعة تنفيذ مخطط التنمية ومشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية:

تقديم الهدف: تطوير تقنيات متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وذلك بالمساعدة والمرافقة الفنية وإقرار التوصيات مع تنسيق أعمال المجالس الجهوية للتنمية والإدارات الجهوية القطاعية وذلك في إطار التوجهات الوطنية للتنمية، برمجة مشاريع ناجعة من خلال استغلال المعلومات الجهوية في تحليل الوضع الاقتصادي علاوة على المتابعة الدورية للوضع التنموي بالجهات لترشيد التصرف في المال العمومي.

مرجع الهدف: اعتماد المخطط القطاعي والجهوي للتنمية الذي يتضمن رؤية متوسطة المدى للتنمية القطاعية والجهوية.

مبررات اعتماد المؤشرات: القدرة على قياس مدى نجاعة الأنشطة المبرمجة في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية والقطاعية بالجهات.

مؤشرات قياس أداء الهدف

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
-	29	29	29	-	-	-	تقرير	إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والجهوي
119	119	119	117	112	109	105	تقرير	1-1-2-2 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية
39	39	33	30	26	38	30	نشرية	2-1-2-3 إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة

تقديم أنشطة الهدف

الإعتمادات (أ د)	الأنشطة	تقديرات 2019	المؤشرات	الهدف
	<ul style="list-style-type: none"> - عقد جلسات دورية على مستوى الوزارات القطاعية والمجالس المحلية والمجالس الجهوية للتنمية لمتابعة تنفيذ المخطط الجهوي بمشاركة المجتمع المدني والهيكل المهنية. - إعداد تقارير جهوية لكل مجلس جهوي وفق المنهجية المعدة من قبل وزارة التنمية. - حوصلة هذه التقارير وإعداد تقرير تألفي من قبل المندوبية العامة ودواوين التنمية. - حوصلة التقارير القطاعية والجهوية وإعداد تقرير تألفي على مستوى مركزي. 	29	إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والجهوي	
	<ul style="list-style-type: none"> - متابعة قطاعية من مختلف المصالح الفنية لتقديم انجاز المشاريع العمومية وإعداد التقارير من قبل المندوبية العامة ودواوين التنمية وتبويب المعطيات المضمنة بهذه التقارير بإحصاء المشاريع حسب وضعية تقدمها او الصعوبات التي تعترضها اقتراح الحلول والآليات لتسريع انجازها. - متابعة المشاريع العمومية الممولة في إطار التعاون الدولي من قبل الإدارات المركزية واقتراح الحلول والآليات لتسريع انجازها - اقتراح الحلول والآليات لتسريع انجازها وذلك في إطار تقرير تألفي إقليمي بالإضافة إلى التقارير الجهوية. 	911	إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية	متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي التنمية والرفع من نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة بميزانية الدولة في مجالي البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
	<ul style="list-style-type: none"> - تحليل مؤشرات التنمية وإتمام إرساء نظام المعلومات وقاعدة المعطيات الجهوية. - ربط علاقات شراكة مع مزودي المعطيات الإحصائية الجهوية بهدف تجميعها ورقيا ثم تدريجيا إلكترونيا، ووضعها على ذمة مستعملها في فضاء موحد لتيسير عملية البحث والاستعمال. 	30	إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة	

الهدف 2-2-2 متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030

تقديم الهدف: صادقت تونس مع باقي دول العالم على اعتماد اهداف التنمية المستدامة 2030 وتعهدت بالعمل على ادراج هذه الاجندة ضمن استراتيجياتها التنموية ووضع إطار لمتابعة وقياس مؤشرات بلوغ هذه الأهداف.

ويستوجب التزام تونس إزاء المنظومة الدولية اعداد تقارير متابعة طوعية سنوية تتم مناقشتها خلال الملتقى السياسي الرفيع المستوى خلال اجتماعاته الدورية بنيويورك شهر جويلية من كل سنة

مرجع الهدف: مصادقة الأمم المتحدة يوم 25 سبتمبر 2015 خلال القمة الخاصة بالتنمية المستدامة على اعتماد مقارنة جديدة تتمثل في اعتماد اجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة

مبررات اعتماد المؤشرات: القدرة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وادراجها ضمن الاستراتيجيات التنموية.

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
1	1	1				1	تقرير	2-2-2-1 تقرير وطني حول تحقيق اهداف التنمية المستدامة
5	5	5	3	2	2	1	ورشات عمل وحلقات تكوين	2-2-2-2 ضمان وتحقيق تبني اهداف التنمية المستدامة من قبل كل المتدخلين في اطار مقارنة تشاركية

تقديم أنشطة الهدف

الإعتمادات (أ د)	الأنشطة	تقديرات 2019	المؤشرات	الهدف
	<ul style="list-style-type: none"> - وضع قاعدة بيانية - تصنيف اهداف التنمية المستدامة حسب الأولويات الوطنية - تكوين فرق عمل حسب الاهداف - صياغة التقرير الوطني. 	1	1-2-2-2 تقرير وطني حول تحقيق اهداف التنمية المستدامة	متابعة
	<ul style="list-style-type: none"> - التعريف بأهداف التنمية المستدامة 2030 - عقد ورشات عمل على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي - تنظيم ملتقيات تحسيسية 	5	2-2-2-2 ضمان وتحقيق تبني اهداف التنمية المستدامة من قبل كل المتدخلين في اطار مقارنة تشاركية	تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030

الهدف 2-2-3. مساندة التنمية والإستثمار القطاعي والجهوي :

- **تقديم الهدف:** في إطار العمل على تحقيق الهدف المتعلق بمساندة التنمية والنهوض بالاستثمار يتم تقديم المساعدة الفنية للمستثمرين وذلك بتوفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي بالإضافة إلى التعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات وإعداد حوامل التسويق الجهوي، وإنجاز دراسات استراتيجية تساعد على استشراف المتغيرات المرتقبة وسبل الاستعداد لها واستغلال فرصها.

مرجع الهدف: التخطيط الجهوي ومساندة التنمية.

مبررات اعتماد المؤشرات: القدرة على قياس مدى نجاعة الأنشطة المبرمجة في مجالي مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار.

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
690	685	660	630	595	644	473	عدد	1-2-2-2 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية
4000	3800	3500	2000	3364	4369	1898	عدد	2-2-2-2 عدد المشاريع التي تم تمويلها ضمن آلية "اعتماد الانطلاق"
100	100	86,75	91,25	40	27,8	75	نسبة (%)	3-2-2-2 نسبة تقدم إعداد الدراسات التتموية بالجهات
10	8	10	5	9	7	5	عدد	4-2-2-2 عدد أنواع محامل التسويق الجهوي

تقديم أنشطة الهدف

الإعتمادات (أ د)	الأنشطة	تقديرات 2019	المؤشرات	الهدف
	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة المشاريع الخاصة والبحث عن التمويل والمتابعة - تنظيم أيام تحسيسية - المشاركة في المعارض - إعداد دراسات أولية لأفكار المشاريع الواعدة والمتجددة. 	660	عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية	التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
	<ul style="list-style-type: none"> - التعريف بالآلية لدى الباعثين الشبان - دراسة ملفات مطالب الباعثين الراغبين في الانتفاع بآلية اعتماد الانطلاق - المصادقة على المشاريع القابلة للتمويل ضمن هذه الآلية في إطار اللجان 	3500	عدد المشاريع التي تم تمويلها ضمن آلية "اعتماد الانطلاق"	

	الجهوية التي يترأسها المدير الجهوي للتتمية		
	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد ضوابط المهمة - طلب العروض - انطلاق انجاز الدراسة وتكوين لجنة القيادة - إعداد تقرير المرحلة الأولى - انتهاء أشغال الدراسة وإعداد تقرير المرحلة الثانية 	91	نسبة تقدم إعداد الدراسات التتموية والقطاعية بالجهات
	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير موقع الواب - وثائق ترويجية للولايات - مطويات تعريفية للأقاليم - تنظيم تظاهرات هادفة والمشاركة في تظاهرات دولية لها علاقة بالمجال - بطاقات قطاعية وصفية لوضع القطاعات الاقتصادية - تنظيم ندوات 	10	عدد أنواع محامل التسويق الجهوي

4- نفقات البرنامج

1.3- ميزانية البرنامج

تطور اعتمادات برنامج* التنمية القطاعية والجهوية

الوحدة : ألف دينار

نسبة التطور (2019-2018)		تقديرات 2019		قانون المالية 2018 (1)	انجازات 2017	بيان البرنامج
النسبة (%) (2) (1)/(1)	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
1.3%	241	18696	18696	18455	17341	العنوان الأول: نفقات التصرف
1%	161	16691	16691	16530	15248	التأجير العمومي
3%	50	1646	1646	1596	1766	وسائل المصالح
9%	30	359	359	329	327	التدخل العمومي
52.8%	238885	691380	743221	452495	443926	العنوان الثاني: نفقات التنمية
0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
52.8%	238885	691380	743221	452495	443926	التمويل العمومي
50.8%	224885	667380	733221	442495	424735	على الموارد العامة للميزانية
140%	14000	24000	10000	10000	19191	على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
50.8%	239126	710076	761830	470950	461267	مجموع البرنامج

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

توزيع ميزانية برنامج التنمية القطاعية والجهوية لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة

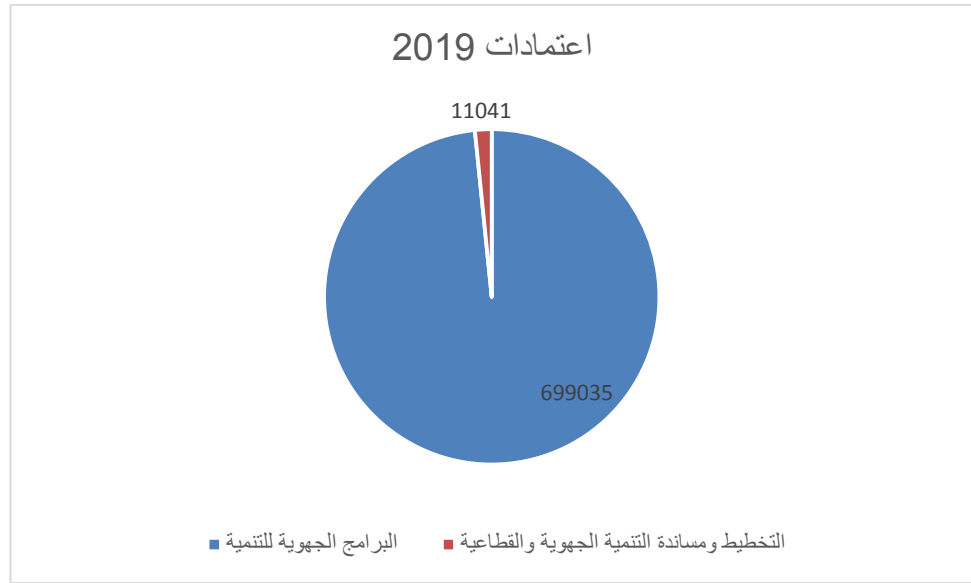
اعتمادات الدفع



توزيع ميزانية برنامج التنمية القطاعية والجهوية لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة : الف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	برنامج فرعي عدد 2-2 التخطيط ومساندة التنمية الجهوية والقطاعية	برنامج فرعي عدد 1-2 البرامج الجهوية للتنمية	البرامج الفرعية
			طبيعة النفقة
18696	9222	9474	نفقات التصرف
16691	8267	8424	التأجير العمومي
1646	776	870	وسائل المصالح
359	179	180	التدخل العمومي
691380	1819	689561	نفقات التنمية
0	0	0	الاستثمارات المباشرة
667380	1819	665561	التمويل العمومي
24000		24000	على القروض الخارجية
			منح وهبات خارجية
710076	11041	699035	المجموع حسب البرنامج الفرعي



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية:

تبلغ نفقات البرنامج لسنة 2019 ما قيمته 710076 أ د تتوزع بين:

نفقات تصرف 18696 أ د منها 16691 أ د للتاجير العمومي،

نفقات تنمية 691380 أ د منها 667380 أ د متأتية من التمويل عمومي و 24000 أ د عن طريق القروض الخارجية.

3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
							نفقات التصرف
19720	19157	18696	18455	17341	16517	15177	على موارد الميزانية
17615	17102	16691	16530	15248	14486	13266	التاجير العمومي
1745	1695	1646	1596	1766	1769	1622	وسائل المصالح
360	360	359	329	327	262	289	التدخل العمومي

							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التاجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
732023	711401	691380	452495	443926	451293	329267	نفقات التنمية
708023	687401	667380	442495	424735	438752	303343	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
708023	687401	667380	442495	424735	438752	303343	التمويل العمومي
24000	24000	24000	10000	19191	12541	25924	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
24000	24000	24000	10000	19191	12541	25924	التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
751743	730558	710076	470950	461267	467810	344444	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

2-2-3. إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرنامج الفرعية

تتوزع الاعتمادات المقدرة لسنة 2019 بين البرامج الفرعية كما يلي:

البرنامج الفرعي عدد 1-2 البرامج الجهوية للتنمية: 699035 أ د منها 9474 أ د نفقات تصرف 689561 أ د نفقات تنمية.

البرنامج الفرعي عدد 2-2 التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية: 11041 أ د منها 9222 أ د نفقات تصرف و 1819 أ د نفقات تنمية.

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرامج الجهوية للتنمية:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
							نفقات التصرف
10022	9763	9474	9238	8476	7592	6671	على موارد الميزانية
8937	8677	8424	8244	7398	6561	5697	التاجير العمومي
895	896	870	844	928	931	853	وسائل المصالح
190	190	180	150	150	100	121	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التاجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
736561	715807	689561	450700	440660	451293	328060	نفقات التنمية
712561	691807	665561	440700	421469	438752	302136	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
712561	691807	665561	440700	421469	438752	302136	التمويل العمومي
24000	24000	24000	10000	19191	12541	25924	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
24000	24000	24000	10000	19191	12541	25924	التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
746921	725857	699035	459938	449136	458885	334731	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية:

الوحدة: الف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
							نفقات التصرف
9804	9515	9222	9217	8865	8925	8506	على موارد الميزانية
8770	8515	8267	8286	7850	7925	7569	التأجير العمومي
824	800	776	752	838	838	769	وسائل المصالح
210	200	179	179	177	162	168	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
1930	1874	1819	1795	3266	1214	1182	نفقات التنمية
1930	1874	1819	1795	3266	1214	1182	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
1930	1874	1819	1795	3266	1214	1182	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
11734	11389	11041	11012	12131		9688	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج التعاون الدولي

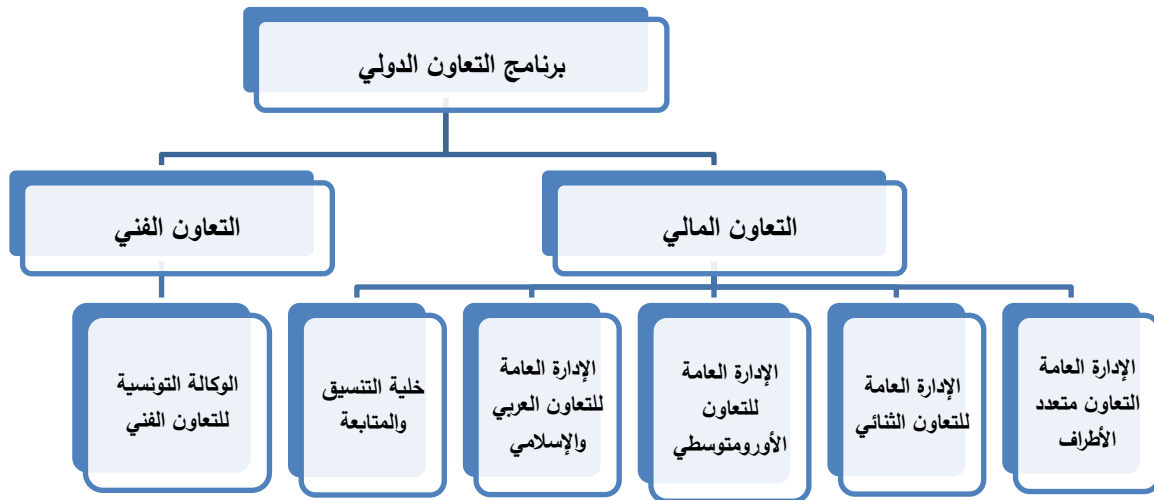
رئيس البرنامج: السيدة مفيدة جابالله رئيسة هيئة التعاون الدولي

1- تقديم برنامج التعاون الدولي وإستراتيجيته:

يمثل برنامج التعاون الدولي أحد أهم البرامج التي تضطلع بها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، من خلال:

- إعداد واقتراح والمشاركة في تنفيذ استراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون بين الجمهورية التونسية والدول الأجنبية والمؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية وغيرها من الميادين ذات العلاقة بالتنمية.
- المشاركة في الاجتماعات والندوات والتظاهرات التي تنظمها الدول والمؤسسات والهيئات والمنظمات لتمثيل الجمهورية التونسية والدفاع عن مصالحها في المجالات المندرجة ضمن مشمولات وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.
- السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني من خلال الوكالة التونسية للتعاون الفني.
- ويتضمن برنامج التعاون الدولي على برنامجين فرعيين:
- التعاون المالي (التعاون متعدد الأطراف، التعاون الأورومتوسطي، التعاون الثنائي، التعاون العربي والإسلامي)
- التعاون الفني

خارطة البرنامج :



1. استراتيجية البرنامج :

التعاون المالي:

في إطار تغطية الحاجيات المالية الخارجية التي يتم تحديدها بالميزان الاقتصادي وتوازنات المالية العمومية لسنة 2019، ستواصل هيكل التعاون الدولي عملها على تعبئة الموارد اللازمة عبر تقديم طلبات التمويل سواء لدعم ميزانية الدولة أو لتمويل المشاريع والبرامج وذلك في إطار المخطط التنموي للفترة 2016-2020.

وترتكز استراتيجية التعاون المالي الدولي على العمل على تنويع مصادر التمويل لترشيد التدارين الخارجي خاصة من حيث كلفة الدين ومزيد العمل على تخفيضها بالحصول على موارد بنسب فائدة غير مرتفعة مع تحسين وترشيد استعمال موارد الاقتراض.

كما ستعمل هيكل التعاون المالي الدولي على مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة، وسيواصل خلال سنة 2019 متابعة طلبات التمويل التي تم تقديمها خلال سنة 2018 للتفاوض بشأنها وإبرام اتفاقيات التمويل الخاصة بها.

التعاون الفني

انطلاقاً من النتائج المسجلة في مجال التعاون الفني خلال الخمس سنوات الأخيرة ونظراً إلى التطورات المتسارعة في سوق الشغل العالمية وخاصة بالسوق التقليدية لتونس، واعتباراً لمخرجات المنظومة التعليمية بتونس والتي شهدت تطوراً هاماً خلال الخمس سنوات الأخيرة سواء على مستوى الكم أو تعدد الاختصاصات، ستكون التوجهات الاستراتيجية لعمل الوكالة خلال هذا المخطط مرتكزة على العناصر التالية:

- العمل على اعداد استراتيجيات وطنية بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة لتطوير حجم توظيف الكفاءات التونسية بالخارج وتنمية التعاون جنوب جنوب،
- دعم تموقع تونس في السوق الخليجية باعتبار التجربة المتطورة مع هذه البلدان مع استهداف توظيف الكفاءات العليا،
- العمل على دعم دور الوكالة في مجال التنسيق بين الأطراف التونسية المتدخلة في أنشطة التعاون جنوب-جنوب،
- العمل على ادراج متطلبات الأسواق الخارجية وخاصة التقليدية منها من بين أولويات إصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية الوطنية، واعتماد الآليات المتوفرة لتأهيل طالبي الشغل من حاملي الشهادات العليا للاستجابة للعروض الاجنبية،
- ضبط سياسة ترويجية موجهة للكفاءات والخبرات التونسية باعتماد التقنيات الحديثة والاتصال المباشر،
- ضبط خطة ترويجية مشتركة موجهة إلى البلدان العربية والافريقية للتعريف بالخبرات والإمكانات التدريبية المتوفرة في تونس خاصة في الميادين التي تستقطب اهتمام البلدان المستفيدة والجهات المانحة،
- الاستفادة من الكفاءات والخبرات التونسية العاملة في مراكز عليا بالمنظمات الدولية والإقليمية وبالمؤسسات الخاصة الكبرى لاقتحام أسواق ومجالات جديدة وهامة.

الأهداف الرئيسية وبرامج العمل خلال المخطط القادم:

الأهداف :

- تطوير حجم انتدابات الكفاءات التونسية بالخارج بنسبة 3% سنوياً،

- تطوير التعاون مع أسواق افريقيا وأوروبا وأمريكا وخاصة منها كندا في إطار سياسة استهداف جغرافي جديد يساعد على الوصول إلى نسبة 25% من حجم المتعاونين التونسيين بهذه الاسواق،
- تطوير حجم الانتدابات في الاختصاصات التي لم تشملها بعد بصفة كبيرة سياسة توطين الوظائف وذلك في إطار استهداف قطاعي يعطي حيزا مهما للاختصاصات العليا المطلوبة،
- تطوير حجم التعاون جنوب-جنوب وذلك بتطوير حجم المشاريع والبرامج وتنويع الشركاء في إطار التعاون الثلاثي ومتعدد الاطراف.
- ولتحقيق هذه الاهداف سيرتكز العمل على المحاور الاساسية التالية:

■ برامج العمل:

- العمل على تطوير علاقات التعاون مع الأسواق التقليدية وتوسيع مجالاته معها،
- العمل على تطوير التعاون مع أسواق اوروبا وامريكا وكندا والبحث عن فرص توظيف الإطارات التونسية طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالاتفاقيات الممضاة بين تونس وهذه البلدان في مجال الهجرة المنظمة،
- العمل على استكشاف فرص توظيف بالمنظمات الدولية والإقليمية التي يقل فيها الحضور التونسي وكذلك تلك التي لها برامج خصوصية تمكن من انتداب الكفاءات التونسية كبرنامج متطوعي الأمم المتحدة،
- العمل على تفعيل دور المجلس الوطني للتعاون الفني كإطار للتشاور والتنسيق بين مختلف الهياكل الوطنية المعنية بالتعاون الفني،
- العمل على دعم حضور الوكالة في الاجتماعات والندوات الخاصة بالتعاون جنوب - جنوب لتأكيد دورها كنقطة ارتكاز وطنية لتنفيذ برامج ومشاريع التعاون الفني،
- دعم التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية والثنائية لتطوير التعاون الثلاثي والتعاون جنوب - جنوب وذلك من خلال المساهمة في تحمل جزء من تكلفة مشاريع التعاون الفني.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج التعاون الدولي:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 1: التعاون المالي

الهدف 1-1-3: تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية لتحقيق أهداف التنمية

تقديم الهدف: القيمة الجمالية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة الجارية.

مرجع الهدف: التعاون المالي

مبشرات اعتماد المؤشرات: توفر المعطيات من جهة والاستدلال على قيمة الاستثمارات المبرمجة من جهة أخرى

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
4935	4625	6406	6493,46	7787.7	4746	1417.95	مليون دينار	1-1-1-3 المؤشر 1: حجم التعهدات المالية المبرمة
3961	4313,91	5162,85	4107,24	5152	2505	1257.8	مليون دينار	2-1-1-3 المؤشر 2: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

2-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 2: التعاون الفني

الهدف 1-2-3: تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج :

تقديم الهدف: يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا الهدف.

مؤشر الهدف عدد 3-2-1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين :

- مبررات اعتماد المؤشر: تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج وذلك عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى، إذ يعكس هذا المؤشر القدرة على الاستجابة لطلبات العروض الواردة على الوكالة وكذلك القدرة على استكشاف أسواق جديدة في هذا المجال وتطوير بنك الترشيحات.
- طريقة احتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة / عدد المتعاونين بالسنة السابقة.
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة وعدد المتعاونين بالسنة السابقة.
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة انتداب المتعاونين.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب 3%

قياس مؤشر الهدف عدد 1

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
%3	%3	%3	%3	%11.6	% 41-	% 4.8-	%	المؤشر 1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين
2387	2317	2250	2184	2120	1900	3218	عدد	(حجم الانتدابات)

الهدف 3-2-2: تنمية نشاط التعاون جنوب - جنوب:

تقديم الهدف: يتعلق هذا الهدف بثاني الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستوى النهوض بالتعاون جنوب- جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ

هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب.

مؤشر الهدف عدد 3-2-2-1 : تطور عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب :

- مبررات اعتماد المؤشرات: تتعلق برامج ومشاريع التعاون جنوب-جنوب أساسا بنشاطين اثنين لهما دورا كبيرا في المساهمة في تنمية القدرات الفردية والمؤسسية لعدد من البلدان المستفيدة خاصة منها العربية والإفريقية في المجالات التنموية التي تحظى بدعم الجهات المانحة. ولقياس الأداء الخاص بهذين النشاطين تم الاختيار على تطور عدد مشاريع المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى من جهة وعلى تطور عدد مشاريع الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منها إطارات البلدان الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.
- طريقة احتساب المؤشر: تطور عدد المشاريع المنجزة في مجالي مهمات المعونة الفنية وتنفيذ برامج تنمية القدرات.
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية ومشاريع تنمية القدرات المنجزة لفائدة مختلف البلدان
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة البرامج والمشاريع.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب 10%.

قياس مؤشر الهدف عدد 2

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
%10	%10	%10	%10	%10	%10	%44.8-	%	المؤشر 1-2-2-3: تطور عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب
63	57	52	47	43	29	16	عدد	

2. تقديم أنشطة البرنامج

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم طلبات التمويل للأطراف الممولة بعد دراسة الأولوية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنية. - متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف الممول في الأجال المطلوبة - متابعة مهمّات الخبراء المتعلقة بتقييم وتشخيص مكونات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكلية النهائية - الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإدارية - التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تعبئة الموارد المالية وحسن استعمالها - التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من ممول أجنبي. 	<p>المؤشر 3-1-1-1:</p> <p>حجم التعهدات المالية المبرمة.</p>	<p>الهدف 3-1-1:</p> <p>تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية لتحقيق أهداف التنمية</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على إتمام الشروط الأولية للاتفاقيات المالية حيز التنمية (إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب) - متابعة نسق انجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتقادي التأخير في انجازه وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة له. - الاتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شأنها ان تدفع نسق السحب. - تقديم طلبات تأخير آخر آجال السحب على الموارد الخارجية لتقادي إلغاء المبالغ الغير مستعملة. - حضور جميع الاجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في لزيارات الميدانية لمواقع المشروع. 	<p>المؤشر 3-1-1-2:</p> <p>حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة</p>	

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - عقد اجتماعات دورية لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة. - العمل على ايجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدّم بعض المشاريع وبالتالي الرّفح من نسق السحوبات. - ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الانجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها. 		
	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم تظاهرة ترويجية بأحد دول الخليج للتعريف بالكفاءات التونسية. - دعوة بعض المسؤولين من البلدان الخليجية لزيارات عمل لتونس للاطلاع على الكفاءات التونسية وبرامج تكوينها، - المشاركة في بعض الزيارات التي تنظمها الهياكل الأخرى على غرار الزيارات متعددة الاختصاصات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات (mission multisectorielle)، أو اللجان المشتركة. - متابعة لفرص الانتداب بالمنظمات الدولية والإقليمية وخاصة منها التي لها برامج خصوصية كبرامج المساعدة الفنية أو البرامج التطوعية أو غيرها، - تكثيف الحملات التحسيسية لتسجيل أصحاب الاختصاصات المطلوبة ببنك معطيات الوكالة من خلال المشاركة في المعارض والملتقيات المختصة، تنظيم ايام اعلامية بالمراكز المختصة وغيرها، - تنظيم دورات تأهيلية خاصة في الانقليزية والانقليزية الطبية، - تنظيم دورات تأهيلية في صياغة السيرة الذاتية والمقابلة، - تسهيل عمليات التسجيل عن طريق مصمم السيرة الذاتية على الخط. 	<p>المؤشر 1-2-3-1:</p> <p>تطور عدد المتعاونين سنويا</p>	<p>الهدف 1-2-3:</p> <p>تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج</p>

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة	الإعتمادات
		<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم زيارات استكشافية للبلدان المستهدفة بالتنسيق مع الهياكل الأخرى خاصة منها البلدان الأفريقية كإفريقيا الجنوبية والغالون والكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية والبلدان الأوروبية كإيطاليا والنمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وكذلك كندا.. - تأمين المقابلات عن بعد بين المشغلين الأجانب والمترشحين من خلال تركيز قاعة مجهزة بتقنيات الاتصال الحديثة. 	
	<p>المؤشر 3-2-1-2:</p> <p>عدد المشاريع المنجزة في إطار التعاون جنوب-جنوب 10%</p>	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة الوكالة في الاجتماعات الخاصة بالتعاون جنوب-جنوب التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية وأجهزة التعاون الدولي لبعض البلدان. - إعداد مشاريع تعاون جنوب-جنوب في القطاعات التي تحظى بدعم الجهات المانحة كالحكومة الرشيدة والتصرف في المديونية والتصرف في المياه وتمويل المؤسسات الصغرى والصحة الأساسية ومقاومة التصحر. - تنظيم زيارات لاستكشاف احتياجات بعض البلدان المستهدفة بإفريقيا ومساعدتها على اعداد طلباتها وعلى ايجاد الدعم المالي لها في إطار التعاون الثلاثي أو متعدد الأطراف: الكوت ديفوار والسودان. - تنظيم أيام إعلامية - بالاشتراك مع المؤسسات التونسية الأخرى كمركز النهوض بالصادرات - ببعض البلدان المستهدفة للتعريف بنشاط الوكالة في مجال التعاون جنوب -جنوب وخاصة في مجال تقديم المعونة الفنية وتنمية القدرات، - تنفيذ مشروع دعم القدرات في مجال الزراعة الاسرية والتصرف المتكامل في الموارد الطبيعية لدعم التنمية المستدامة والامن الغذائي لفائدة بوركينافاسو في إطار التعاون الثلاثي مع البنك الإسلامي للتنمية (تبادل الخبرات والمعارف Reverse linkage) - تنظيم ملتقيات مع مراكز الخبرة التونسية لمزيد ربط الصلة معها في مجال إنجاز برامج المعونة الفنية وتنمية القدرات، 	

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - اثناء قاعدة بيانات خاصة للمرشحين للعمل في مجال المعونة الفنية في الاختصاصات المطلوبة. - متابعة لفرص المعونة الفنية التي تتيحها المنظمات الدولية والاقليمية وخاصة منها التي لها برامج خصوصية كبرامج المساعدة الفنية أو البرامج التطوعية أو غيرها. - دعوة مسؤولين للإطلاع على التجربة التونسية في مجال التعاون جنوب-جنوب: الصحة، الفلاحة، التصرف في الموارد المائية، التكوين المهني، البيئة. - العمل على تطوير آليات الشراكة مع بعض الجهات المانحة كالبانك الاسلامي للتنمية ومنظمة الايسسكو. 		

3- نفقات البرنامج :

1.3-ميزانية البرنامج :

تطور إتمادات برنامج* التعاون الدولي

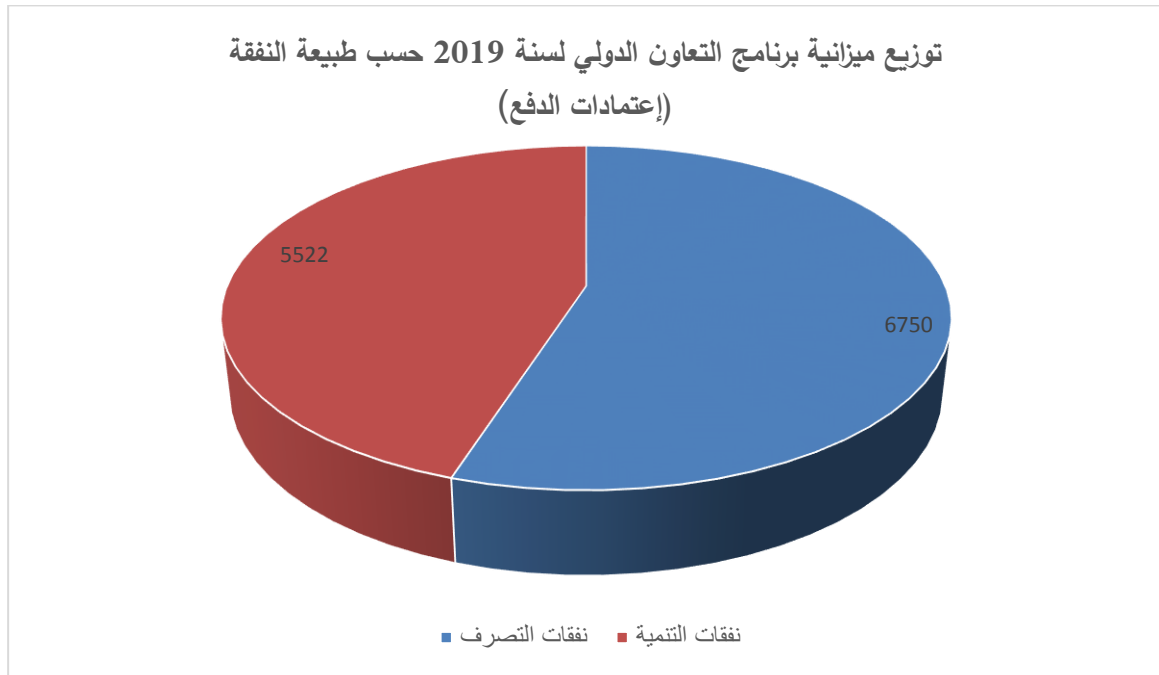
نسبة التطور 2018-2017		تقديرات 2019		قانون المالية 2018 (1)	إنجازات 2017	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(2)	المبلغ (1)-(2)	إتمادات الدفع (2)	إتمادات التعهد			
11.11%	675	6750	6724	6075	5658	العنوان الأول: نفقات التصرف
10.5%	578	6085	6059	5507	4993	التأجير العمومي
18%	97	635	635	538	635	وسائل المصالح
0%	0	30	30	30	30	التدخل العمومي
-86.9%	-36596	5522	5632	42118	48041	العنوان الثاني: نفقات التنمية
	0	0	0	0	0	الإستثمارات المباشرة
0%	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0%	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-86.9%	-36596	5522	5632	42118	48041	التمويل العمومي
-86.9%	-36596	5522	5632	42118	48041	على الموارد العامة للميزانية
0%	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0%	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
-74.53%	-35921	12272	12356	48193	53700	مجموع البرنامج

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

نلاحظ من خلال الجدول تسجيل تخفيض في الإتمادات المقترحة بنفقات التنمية لبرنامج التعاون الدولي لسنة 2019 بعنوان المساهمات الدولية بما يقارب 37 م د بالمقارنة مع سنة 2018 نظرا لإستيفاء الأقساط المستوجبة لفائدة بعض المؤسسات المالية بموفى سنة 2018، ويبين الرسم التالي نصيب كل نفقة من البرنامج:

توزيع ميزانية برنامج التعاون الدولي لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)



الوحدة: ألف دينار

توزيع ميزانية برنامج التعاون الدولي لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

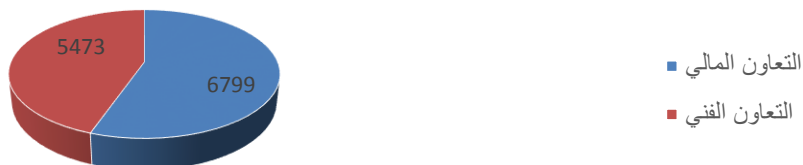
الوحدة: ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	التعاون الفني	التعاون المالي	البرامج الفرعية
6750	4983	1767	نفقات التصرف
6085	4318	1767	التاجير العمومي
635	635	0	وسائل المصالح
30	30	0	التدخل العمومي
5522	490	5032	نفقات التنمية
0	0	0	الاستثمارات المباشرة
5522	490	5032	التمويل العمومي
12272	5473	6799	المجموع حسب البرامج الفرعية

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمنظمات العمومية

توزيع ميزانية التعاون الدولي حسب البرامج الفرعية

توزيع ميزانية برنامج التعاون الدولي حسب البرامج الفرعية



3.2.2- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج التعاون الدولي:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
							نفقات التصرف
7160	6952	6750	6075	5658	5254	5692	على موارد الميزانية
6456	6268	6085	5507	4993	4944	5078	التاجير العمومي
674	654	635	538	635	280	584	وسائل المصالح
30	30	30	30	30	30	30	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التاجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
							نفقات التنمية
5859	5688	5522	42118	48041	38991	23584	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
5859	5688	5522	42118	48041	38991	23584	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	150	200	278	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
13019	12640	12272	48193	53700	44245	29276	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
13019	12640	12272	48343	53900	44523	29276	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-1 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي التعاون المالي:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
1875	1820	1767	1555	1481	1224	1384	نفقات التصرف
1875	1820	1767	1555	1481	1224	1384	على موارد الميزانية
1875	1820	1767	1555	1481	1224	1139	التاجير العمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التاجير العمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
5338	5183	5032	41818	47621	38716	23324	نفقات التنمية
5338	5183	5032	41818	47621	38716	23324	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
5338	5183	5032	41818	47621	38716	23324	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
7213	7003	6799	43373	49103	39940	24708	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
7213	7003	6799	43373	49103	39940	24708	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-2 إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للبرنامج الفرعي التعاون الفني

بحساب الألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
							نفقات التصرف
5380	5176	4983	4520	4177	4030	4308	على موارد الميزانية
4582	4448	4318	3952	3512	3720	3694	التأجير العمومي
768	698	635	538	635	280	584	وسائل المصالح
30	30	30	30	30	30	30	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
593	539	490	450	620	553	260	نفقات التنمية
593	539	490	300	420	275	260	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
593	539	490	300	420	275	260	التمويل العمومي
0	0	0	150	200	278	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
5973	5715	5473	4820	4597	4305	4568	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
5973	5715	5473	4970	4797	4583	4568	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج الإحاطة بالاستثمار

رئيس البرنامج: السيدة منجية الخميري رئيسة الهيئة العامة للإحاطة بالاستثمار

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته:

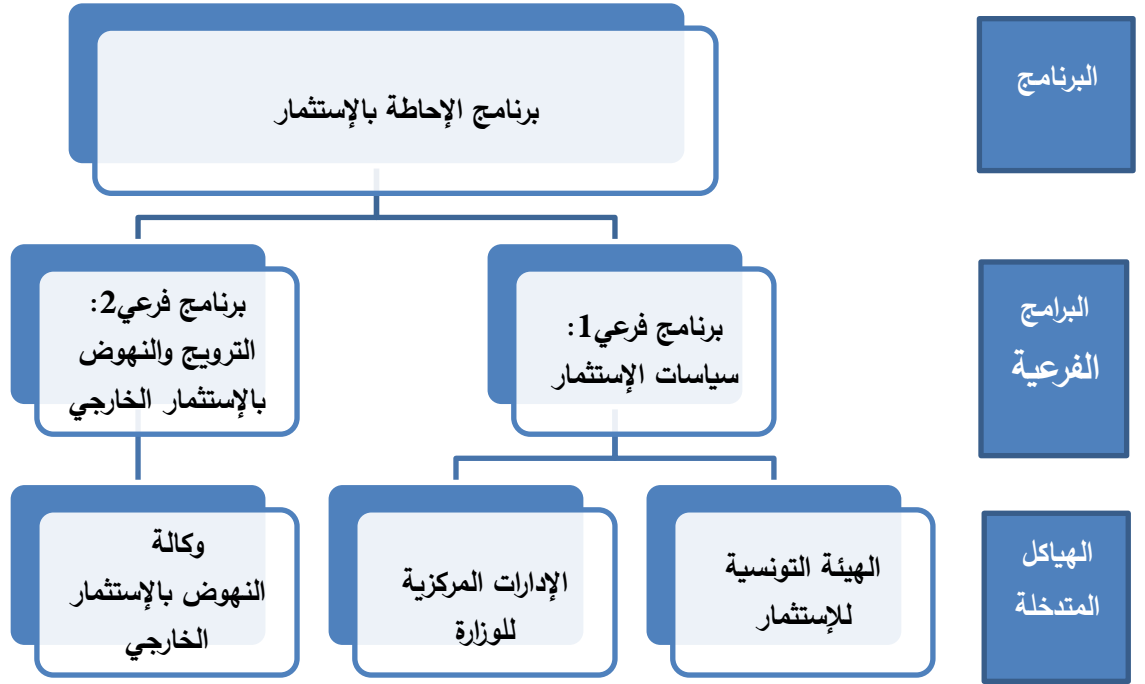
يعتبر تعزيز الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية من الاهداف الكبرى المرسومة على المستوى الوطني ومن المهام الرئيسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ويهدف نشاط الوزارة في هذا الإطار إلى المساهمة في تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار والرفع من حجم الاستثمارات لتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية، كما يهدف أيضا إلى تحسين صورة تونس الجديدة كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية بالإضافة إلى متابعة المشاريع الكبرى والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين.

وفي إطار التطابق مع اعادة هيكلة مصالح الوزارة بمقتضى الامر الحكومي عدد 1164 لسنة 2016 المؤرخ في 10 اوت 2016 والمتعلق بتنظيم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وتركيز الهيئة التونسية للاستثمار بمقتضى الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 التي تمثل المخاطب الوحيد للمستثمر وتتولى تيسير الإجراءات أمام المستثمرين واقتراح السياسات والإصلاحات في مجال الاستثمار وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار، يتضمّن برنامج الاستثمار برنامجين فرعيين:

I-البرنامج الفرعي الأول : سياسات الإستثمار،

II-البرنامج الفرعي الثاني: الترويج والنهوض بالإستثمار الخارجي،

خارطة البرنامج:



البرنامج الفرعي 1: سياسات الإستثمار

الهدف 1-1-4: تطوير سياسات الإستثمار والإحاطة بالمستثمرين.

الهدف 2-1-4: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى المبرمة في شأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار.

البرنامج الفرعي 2: الترويج والنهوض بالإستثمار الخارجي

الهدف 1-2-4: التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار

// - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2. تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

الهدف 1-1-4: تطوير سياسات الإستثمار والإحاطة بالمستثمرين

تقديم الهدف : تطوير سياسات الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتطوير محيط الاستثمار والإحاطة بالمستثمرين

مرجع الهدف : المهام الموكولة للإدارة العامة للدراسات الاستشرافية

مببرات اعتماد المؤشرات:

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
6		2					عدد 4-1-1-1: عدد إتفاقيات الإستثمار المبرمة أو التي بصدد التفاوض حولها	
15		10					عدد 4-1-1-2: عدد ملفات التأطير والتوجيه والإحاطة الواردة	
100	100	100					نسبة 4-1-1-3: نسبة إنجاز التوصيات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار	
	95	80					نسبة نسبة رضا المستثمرين	

الهدف 4-1-2: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى المبرمة في شأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار.

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
13	17	9	20				عدد	مؤشر 1-2-1-4: عدد الاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها لمتابعة المشاريع المبرم في شأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار
80	50	45					نسبة	مؤشر 2-2-1-4: الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة

الهدف 1-2-4: التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار

- تقديم الهدف: الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار
- مرجع الهدف: الترويج والنهوض بالاستثمار

مبشرات اعتماد المؤشرات:

تقديرات			توقعا ت 2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
70	70	65	60	51.7	44	52	نسبة	1-1-2-4 نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب (*)

(* تعريف الاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك
بمناسبة:

- إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو الملتقيات
الإعلامية وعبر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية وتم هذا الطلب
بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)
- كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال
المباشر (Démarchage direct) التي تم انجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين المحتملين
المحددة مسبقا من طرف الوكالة.

- كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لإنجاز مشروع.

(*) شرعت الوكالة في اعتماد هذا المفهوم (الاتصالات الهامة) بداية من سنة 2014، حيث كان يعتمد سابقا على تقدير إدارات الوكالة لهذه الاتصالات وتبويبها إما عادية أو هامة. وتم لهذا الغرض تحديد هدف سنوي لهذا المؤشر في إطار منظومة الجودة المعمول بها في الوكالة.

2.2 - تقديم أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2019	الأنشطة	الاعتمادات
البرنامج الفرعي 1: سياسات الإستثمار				
تطوير سياسات الإستثمار والإحاطة بالمستثمرين	المؤشر 1- عدد إتفاقيات الإستثمار المبرمة أو التي بصدد التفاوض حولها	2	- أشغال إعداد ملفات الاتفاقيات - جولات المفاوضات حول الاتفاقيات المعروضة للدرس	
	المؤشر 2- عدد ملفات التأطير والتوجيه والإحاطة الواردة	10	- عدد الملفات الواردة على الوزارة	
المؤشر 3- نسبة إنجاز التوصيات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار المصادق عليها من المجلس الأعلى للإستثمار	100	250 أ د	- تقييم مناخ الأعمال والاستثمار، - إقتراح الخيارات الاستراتيجية والإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الإستثمار والأعمال على المجلس الأعلى للإستثمار بعد التشاور مع الهياكل الممثلة للقطاعين العام والخاص، - إقتراح السياسات العمومية والبرامج الملائمة، - متابعة إنجاز الإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى للإستثمار وإعداد تقارير تقييمية دورية حول سياسة الإستثمار، - المساهمة في تنفيذ وإرساء الإصلاحات خاصة من خلال صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة وإبداء الرأي فيها،	

	<p>- العمل على توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد الحوافز والمنح المنطبقة على مستوى الهياكل القطاعية المعنية بالاستثمار ومتابعة تطبيقها،</p> <p>- العمل على إبرام اتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظرية بالخارج للاستشراف فرص الإستثمار الأجنبي بتونس ولتسهيل إنتصاب المؤسسات التونسية بالخارج من خلال توفير المعلومة وتسهيل القيام بالإجراءات والمعاملات المتعلقة بتكوين الشركات وإنجاز الإستثمار،</p> <p>- إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،</p> <p>- معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها وإقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات والإجراءات المتخذة في هذا الصدد صلب التقارير التقييمية للهيئة.</p> <p>- تمثيل الدولة التونسية في الاجتماعات في التظاهرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالاستثمار ومناخ الأعمال والتنافسية،</p> <p>- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الاستثمار في تونس.</p> <p>- الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الاستثمار بتونس.</p>			
	<p>- الإشراف على عمليات الإستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،</p> <p>- تأمين خدمات التصريح بالإستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،</p> <p>- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الإستثمار،</p> <p>- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد إنقضاء الأجل القانونية للحصول على الترخيص،</p>	80	المؤشر 4- نسبة رضا المستثمرين	

	<p>- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها وإقترح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة،</p> <p>- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،</p> <p>- معالجة الملفات الإدارية الخاصة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،</p> <p>- دراسة مطالب الإنتقاع بالمنح والحوافز والمساهمات في رأس المال والقروض العقارية الفلاحية وإعداد الملفات في الغرض وعرضها على اللجنة الوطنية للحوافز بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز كلفة استثماراتها 15 م د وذلك في أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط</p> <p>- خمسة عشرة (15) ملون ديناراً وكذلك عمليات التوسعة للمشاريع التي تتجاوز كلفة استثماراتها عند الإحداث السقف المذكور،</p> <p>- إعلام المستثمر بقرار اللجنة في أجل أقصاه سبعة أيام من تاريخ إمضاء مقرر الإسناد،</p> <p>- صرف أقساط المنح بناء على الوثائق والمؤيدات التي يدلي بها المستثمر وبعد معاينة ميدانية بالتنسيق مع الهياكل المعنية،</p> <p>- سحب واسترجاع المنح في صورة إخلال المستثمر بالالتزامات المحمولة عليه بمقتضى قانون الإستثمار،</p> <p>- دراسة مطالب الحوافز المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية واقتراح الحوافز الملائمة على المجلس الأعلى للاستثمار بناء على رأي اللجنة الوطنية للحوافز،</p> <p>- تقييم مردودية إسناد المنح والحوافز ومراقبة تنفيذها بالاعتماد على أفضل الممارسات في المجال.</p>			
--	--	--	--	--

	<ul style="list-style-type: none"> - متابعة ملفات المشاريع موضوع اتفاقيات وتعهدات استثمار - تنظيم إجتماعات تنسيقية - التدخل المباشر لدى الإدارات والهيكل العمومية المعنية لمعالجة الإشكاليات التطبيقية التي تعترضها 	17	<p>المؤشر 1- عدد الاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها لمتابعة المشاريع المبرم في شأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار</p>	تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى
		50	<p>المؤشر 2- الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضاها مقارنة بالطلبات المعروضة</p>	

البرنامج الفرعي 2: الترويج والنهوض بالإستثمار الخارجي

620 أ د	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الإستثمار - المشاركة في الصالونات المتعددة القطاعات - تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية قطاعية - المشاركة في ملتقيات الشراكة والصالونات القطاعية - الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الإستثمار بتونس 	65%	<p>المؤشر: 1 نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب</p>	الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار

1- نفقات البرنامج:

1.3-ميزانية البرنامج:

تطور إعتمادات برنامج الإحاطة بالإستثمار

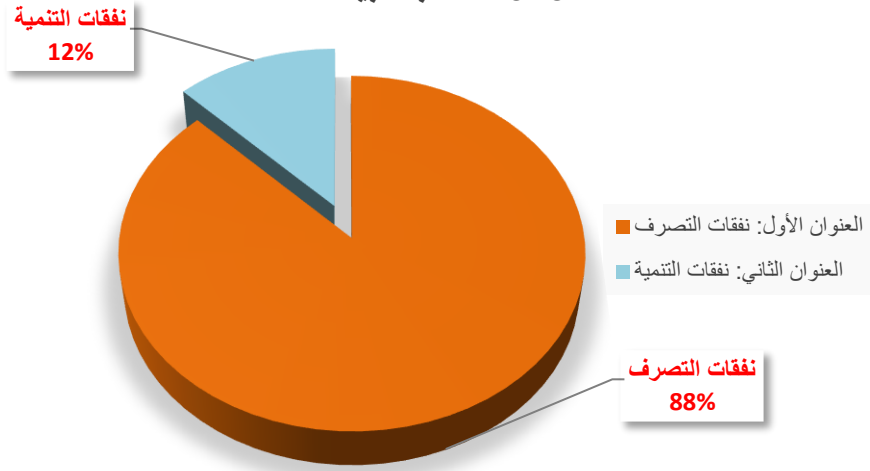
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور		تقديرات		قانون المالية 2018 (1)	انجازات 2017	بيان البرنامج
(2019-2018)		2019				
النسبة (%) (1)/(2)	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
1.1%	110	9757	9725	9647	6683	العنوان الأول: نفقات التصرف
-1.4%	-107	7457	7457	7564	4956	التأجير العمومي
10.8%	216	2216	2216	2000	1670	وسائل المصالح
1.2%	1	84	84	83	57	التدخل العمومي
-14.8%	-240	1380	3794	1620	1143	العنوان الثاني: نفقات التنمية
	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-14.8%	-240	1380	3794	1620	1143	التمويل العمومي
-14.8%	-240	1380	3794	1620	1143	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
-1.2%	-130	11105	13519	11267	7826	مجموع البرنامج

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني: توزيع مشروع ميزانية برنامج الاستثمار لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة: اعتمادات
الدفع

توزيع مشروع ميزانية برنامج الإحاطة بالاستثمار لسنة
2019 حسب طبيعة النفقة



توزيع مشروع ميزانية برنامج الإحاطة بالاستثمار لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

المجموع حسب طبيعة النفقة	الترويج والنهوض بالإستثمار الخارجي	سياسات الإستثمار	البرامج الفرعية طسعة النفقة
9757	5904	3853	نفقات التصرف
7457	4614	2843	التأجير العمومي
2216	1227	989	وسائل المصالح
84	63	21	التدخل العمومي
1380	700	680	نفقات التنمية
-			الاستثمارات المباشرة
1380	0	680	التمويل العمومي
0	0	0	صناديق الخزينة
11137	6604	4533	

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج الإحاطة بالاستثمار:

3-2-1/ إطار النفقات متوسط 2019-2021 للبرنامج:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
							نفقات التصرف
10349	10048	9757	9647	6683	4712	5209	على موارد الميزانية
7910	7680	7457	7564	4956	4729	4233	التأجير العمومي
2350	2282	2216	2000	1670	327	976	وسائل المصالح
89	86	84	83	57	45	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
0	0	0	0	0	0	0	التأجير العمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
1464	1421	1380	1620	1143	1000	1149	نفقات التنمية
1464	1421	1380	1620	1143	1000	1149	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
1464	1421	1380	1620	1143	1000	1149	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
11813	11469	11137	11267	7825	5712	6358	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرامج الفرعية:

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي سياسات الإستثمار:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
4089	3969	3853	4195	1429	389	179	نفقات التصرف
4089	3969	3853	4195	1429	389	179	على موارد الميزانية
3016	2928	2843	3215	986	389	179	التأجير العمومي
1050	1019	989	960	443	0	0	وسائل المصالح
23	22	21	20	0	0	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التأجير العمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
721	700	680	920	933	0	0	نفقات التنمية
721	700	680	920	933	0	0	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
721	700	680	920	933	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
4810	4669	4533	5115	2362	389	179	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
4810	4669	4533	5115	2362	389	179	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

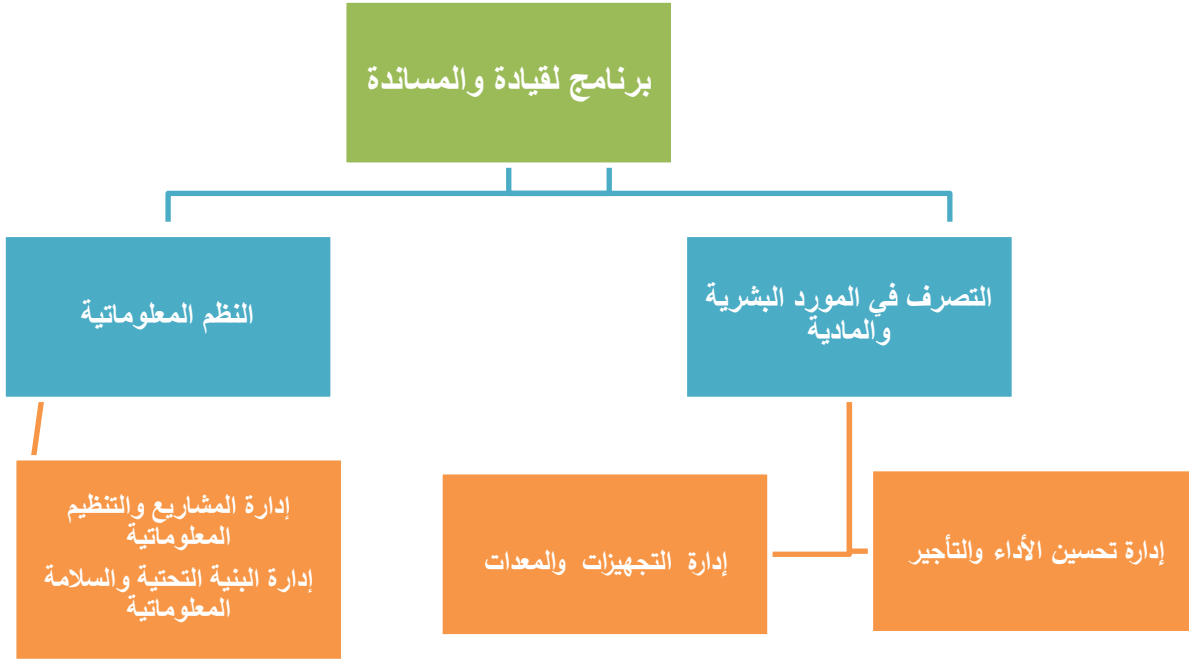
3-2-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي الترويج والنهوض
بالاستثمار الخارجي:

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
							نفقات التصرف
6264	6081	5904	5452	5254	4712	5030	على موارد الميزانية
4895	4752	4614	4349	3970	4340	4054	التاجير العمومي
1302	1264	1227	1040	1227	327	976	وسائل المصالح
67	65	63	63	57	45	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التاجير العمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
743	721	700	700	210	1000	1149	نفقات التنمية
743	721	700	700	210	1000	1149	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
743	721	700	700	210	1000	1149	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
7007	6802	6604	6152	5464	5712	6179	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
7007	6802	6604	6152	5464	5712	6179	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيدة نايلة بن خليفة الكاتبة العامة للوزارة

1. تقديم برنامج القيادة والمساندة وإستراتيجيته:



يوظف برنامج القيادة والمساندة بدور أساسي في تحقيق أهداف وبرامج وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، باعتباره برنامجاً أفقياً لدعم برنامج "التنمية الجهوية والقطاعية" وبرنامج "التوازنات الجمالية والإحصاء" وذلك من خلال تدعيم وتأهيل الموارد البشرية وضمان حسن التصرف والتسيير على مستوى جميع الهياكل ومصالح الإدارة.

ويتمثل الدور التسييري لبرنامج القيادة والمساندة في:

- الإشراف والتنسيق بين مختلف هياكل ومصالح الإدارة
- تأمين الجوانب الإدارية والقانونية والترتيبية المتعلقة بالبرنامج
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية
- الإشراف على إعداد ميزانيات البرامج
- التحكم وترشيد التصرف في المعدات والوسائل

- تطوير النظام المعلوماتي للوزارة

وقد تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج القيادة والمساندة:

- التصرف في الموارد البشرية والمادية

- النظام المعلوماتي

هذا وقد تم تحديد ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة والمساندة والمتمثلة في:

1. تحسين التصرف في الموارد البشرية،

2. تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات،

3. تطوير المنظومة المعلوماتية،

وفي المقابل تم ضبط ثلاث مؤشرات لقياس الأداء وذلك للعمل على تحقيقها في إطار البرنامج السنوي للقدرة على الأداء.

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

الهدف 9-1-1: تنمية كفاءة الموارد البشرية

- تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد البشرية

- مرجع الهدف: البرنامج الفرعي للتصرف في الموارد البشرية

- مبررات اعتماد المؤشرات: عدد المستفيدين من التكوين يمكن أن يترجم تطور مؤهلات الأعوان

علاوة على توفر المعطيات على المدى المتوسط

تقديرات			2018	إنجازات				الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015	2014		
%50	45%	%40	%60	%39	%44	%40	%40	نسبة من مجموع الإطارات	

الهدف 9-1-2: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات

- تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.
- مرجع الهدف: البرنامج الفرعي للتصرف في الموارد البشرية والمادية
- مبررات اعتماد المؤشرات: إرساء النجاعة الموازناتية وذلك برسم أهداف محددة تراعي الإمكانيات المرصودة والوسائل المتوفرة.

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
80	70	60	55	-	-	-	نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات	

الهدف 9-2-1: تطوير النظام المعلوماتي

- تقديم الهدف: السهر على دعم البنية التحتية المعلوماتية وتجديد أسطول الأجهزة الإعلامية وتأمين سلامتها والعمل على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آخر تقرير للتدقيق في السلامة المعلوماتية. وبالتوازي العمل على دعم القدرات البشرية من خلال التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. هذا إلى جانب اعتماد تطبيقات معلوماتية لتطوير العمل الإداري وتحسين وإثراء موقع واب الوزارة والترفيف في جودة الخدمات المسداة وسلامة تبادل المعطيات.
- مرجع الهدف: البرنامج الفرعي للنظام المعلوماتي
- مبررات اعتماد المؤشر: إبراز جهود الوزارة في تطوير البنية التحتية المعلوماتية، تأمين سلامة النظام المعلوماتي، تنفيذ برنامج التكوين، توسيع مجال استعمال التطبيقات المعلوماتية
- يتكون المؤشر من أربع مؤشرات فرعية:

- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
- نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
- نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
75,0	65,0	53,3	42,7	25,1	-	-	نسبة	9-1-3 نسبة تطور النظام المعلوماتي

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2019	المؤشرات	الأهداف
60 أ د	<ul style="list-style-type: none"> - الحرص على انجاز مخطط التكوين - برمجة دورات تكوينية في عدة مجالات مل جميع الأعوان بما فيهم العملة - السعي الى ابرام اتفاقيات مع مراكز تكوين ومؤسسات في مجالات متخصصة مثل المدرسة التابعة لوزارة المالية 		المؤشر 9-1-1-1: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان.	الهدف 9-1-1: تنمية كفاءة الموارد البشرية.
	<ul style="list-style-type: none"> - الاختيار الأمثل لتوقيت تنفيذ الصفقات والاستشارات حسب مقتضيات العمل الإداري، - الحرص على احترام آجال تنفيذ الصفقات والاستشارات، - المتابعة الدورية لمختلف مراحل تنفيذ الميزانية، - الحرص على إفاء الوزارة بجميع التزاماتها تجاه المزودين، - الحرص على توزيع عمليات التزود على كامل السنة. 		المؤشر 9-1-1-2: نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات.	الهدف 9-1-2: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.
451.1 أ د	<ul style="list-style-type: none"> - وضع برامج سنوية لتجديد الأجهزة الإعلامية (تحديد الخاصيات الفنية، القيام بإجراءات الاقتناء السنوية، تركيز البرمجيات الضرورية وتوزيع المعدات حسب معايير مضبوطة) - اقتناء البرمجيات الأساسية - صيانة المعدات والشبكة الداخلية - استغلال منظومات التراسل والتبادل الإلكتروني للوثائق - تأطير ومساندة المستعملين 		المؤشر 9-1-2-1: نسبة تطور النظام المعلوماتي	الهدف 9-1-2: تطوير النظام المعلوماتي

	<ul style="list-style-type: none"> - اقتناء وتركيز الحلول المنبثقة عن توصيات تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة (الواقى من الفيروسات، الجدار الناري، نظام مراقبة واستكشاف العطب على مستوى الأجهزة الحساسة، ...) - ضبط برنامج سنوي للتكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال (تحديد برامج التكوين ذات العلاقة بإدارة الشبكة الداخلية واكتساب المهارات في مجال السلامة وتطوير التطبيقات المعلوماتية، إعداد كراس الشروط الخاص بالتكوين، تنفيذ البرنامج) - تطوير التطبيقات وصيانتها، تكوين المستعملين وتأطيرهم - أرشفة المعطيات الهامة - صيانة وتطوير موقع واب الوزارة والبوابات الوطنية - استغلال التطبيقات الوطنية والأفقية والتطبيقات المتوفرة على الشبكة الإدارية المندمجة 			
--	--	--	--	--

3- نفقات البرنامج

1.3 ميزانية البرنامج

تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

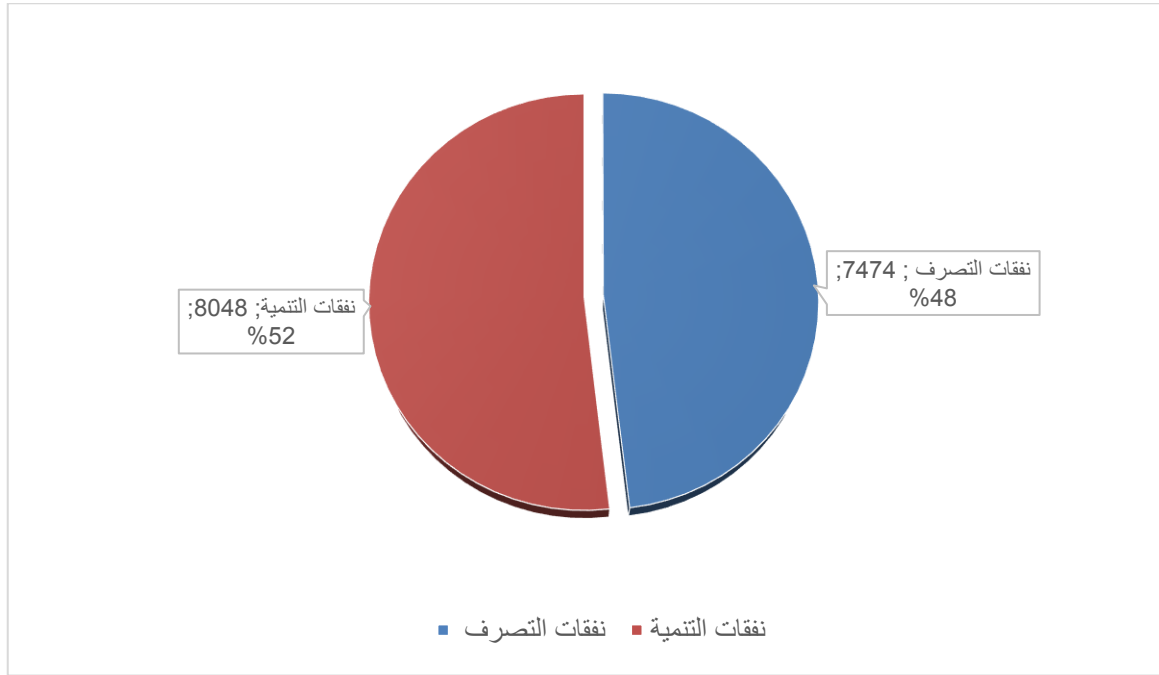
بحساب الألف دينار

نسبة التطور 2019-2018		تقديرات 2019		قانون المالية 2018 (1)	إنجاز 2017	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(1)-(2)	المبلغ (1)-(2)	إعتمادات الدفع (2)	إعتمادات التعهد			
-0.6%	-46	7474	7474	7520	6746	<u>العنوان الأول: نفقات التصرف</u>
-1%	43-	4605	4601	4648	4478	<u>التأجير العمومي</u>
3%	72	2455	2455	2383	1886	<u>وسائل المصالح</u>
-15.3%	-75	414	414	489	382	<u>التدخل العمومي</u>
3253.3%	7808	8048	470	240	20056	<u>العنوان الثاني: نفقات التنمية</u>
3253.3%	7808	8048	470	240	20056	الإستثمارات المباشرة
3253.3%	7808	8048	470	240	20056	على الموارد العامة للميزانية
0%	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0%	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0%	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0%	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
100%	7762	15522	7940	7760	26801	مجموع البرنامج

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة:

إعتمادات الدفع



توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

المجموع حسب طبيعة النفقة	النظام المعلوماتي	التصرف في الموارد البشرية والمادية	البرامج الفرعية
			طبيعة النفقة
7474	602	6872	نفقات التصرف
4605	381	4224	التاجير العمومي
2455	221	2234	وسائل المصالح
414	0	414	التدخل العمومي
8048	30	8018	نفقات التنمية
8048	30	8018	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	التمويل العمومي
15522	632	14890	المجموع حسب البرامج الفرعية

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

3-2-1 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج القيادة والمساندة:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
7925	7694	7474	7520	6746	7320	7419	نفقات التصرف
7925	7694	7474	7520	6746	7320	7419	على موارد الميزانية
4881	4739	4605	4648	4478	4616	4912	التأجير العمومي
2605	2529	2455	2383	1886	2289	2015	وسائل المصالح
439	426	414	489	382	415	492	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
8538	8289	8048	240	20056	7608	318	نفقات التنمية
8538	8289	8048	240	20056	7608	318	على موارد الميزانية
8538	8289	8048	240	20056	7608	318	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
16463	15983	15522	7760	26801	14928	7737	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
16463	15983	15522	7760	26801	14928	7737	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-1 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي التصرف في الموارد البشرية والمادية:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
1493	1449	6872	6780	6047	6739	6705	نفقات التصرف
1493	1449	4224	6780	6047	6739	6705	على موارد الميزانية
1493	1449	4224	4235	3972	4223	4347	التاجير العمومي
0	0	2234	2056	1689	2101	1866	وسائل المصالح
0	0	414	489	382	415	492	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التاجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
8507	8259	8018	200	19982	7486	206	نفقات التنمية
8507	8259	8018	200	19982	7486	206	على موارد الميزانية
8507	8259	8018	200	19982	7486	206	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
1493	1449	14890	6980	26029	14225	6911	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
1493	1449	14890	6980	26029	14225	6911	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-2 إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي النظام
المعلوماتي:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2018	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
727	661	602	740	699	581	714	نفقات التصرف
727	661	602	740	699	581	714	على موارد الميزانية
460	418	381	413	502	393	565	التاجير العمومي
267	243	221	327	197	188	149	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التاجير العمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
40	35	30	40	74	122	112	نفقات التنمية
40	35	30	40	74	122	112	على موارد الميزانية
40	35	30	40	74	122	112	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
767	696	632	780	772	703	826	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
767	696	632	780	772	703	826	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء

بطاقة مؤشر قيس أداء - 1 -

رمز المؤشر: تسمية المؤشر: تاريخ تحيين المؤشر:	1-1-1 عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية سنوي
---	---

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي:	التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات
3. الهدف:	تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادي والاجتماعية
4. تعريف المؤشر:	إبراز الوثائق
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد
2. وحدة المؤشر:	عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	وثائق
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	وثائق
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	المعهد الوطني للإحصاء، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، البنك المركزي التونسي، وزارة المالية، الوزارات القطاعية المعنية
6. تاريخ توفر المؤشر:	سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	8
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد رئيس هيئة التوازنات الجمالية والإحصاء.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

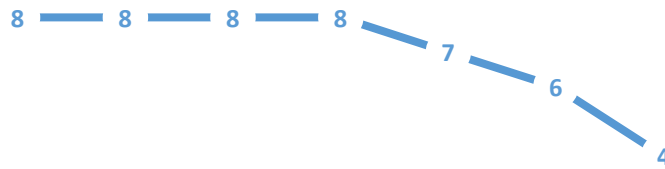
التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
8	8	8	8	7	6	4	العدد	المؤشر 1-1-1: عدد وثائق المنتجة بصفة دورية

يتأثر المؤشر بالإمكانيات البشرية المتاحة وبحجم الطلبات الإضافية وتتوفر المعطيات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر

عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية



2021 2020 2019 2018 2017 2016 2015

السنوات

- إعداد وثيقة الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي
- الوثيقة الاطارية للتقديرات الأولية لمنوال النمو (إعدادها في شهر جويلية)
- إعداد مشروع الميزان الاقتصادي (مشروع أولي في جويلية ومشروع نهائي في أكتوبر)
- مذكرات تحليلية (قانون المالية والسياسة الجبائية، تنفيذ ميزانية الدولة، متابعة القطاع المالي،)
- صعوبة تقييم جودة العمل بالاعتماد فقط على عدد المذكرات

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قيس أداء -2-

رمز المؤشر : تسمية المؤشر: تاريخ تحيين المؤشر:	1-2-1 عدد الدراسات 2017-04-13
--	-------------------------------------

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي:	التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات
3. الهدف:	النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
4. تعريف المؤشر:	عدد الدراسات
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	يتم احتساب كل المنتوجات المنشورة بموقع المعهد للسنة المرجعية (تقارير، مذكرات تحليلية، لوحات قيادة، ...) وكذلك المساهمات التي تقوم بها الإطارات العليا بالمعهد في مختلف الأعمال المطلوبة من قبل وزارة الإشراف والهياكل والمنظمات الوطنية والدولية، ثم إجراء مطابقة بين كل هذه الأعمال وما يعادلها من دراسات.
2. وحدة المؤشر:	العدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الدراسات والأشغال المنشورة، الدراسات والمساهمات التي تقوم بها الإطارات العليا بالمعهد.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية للدراسات.
6. تاريخ توفر المؤشر:	كل نهاية ثلاثية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	25
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	الإدارات المركزية للدراسات ووحدة الرقابة على التصرف.

VI - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
25	25	25	25	25	25	19	العدد	1-2-1 عدد الدراسات

يتأثر المؤشر بالإمكانات البشرية المتاحة وبجسم الطلبات الإضافية ويتوفر المعطيات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر

عدد الدراسات



السنوات

القيام بمتابعة مستمرة من خلال الهيئة المديرية.

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الافتقار إلى آلية تمكن من المصادقة على الدراسات المنجزة مع التأكد من أن هذه الآلية تتوفر فيها حد أدنى من الاستقلالية والموضوعية بما يضمن الجودة.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قيس أداء -3-

رمز المؤشر : تسمية المؤشر: تاريخ تحيين المؤشر:	1-2-2 منظومة النشر والإتصال 2017-04-13
--	--

VII- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي:	التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات
3. الهدف:	النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
4. تعريف المؤشر:	منظومة النشر والاتصال
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة

VIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد النشريات بموقع المعهد للسنة المرجعية بالإضافة إلى عدد الأنشطة الإعلامية والإتصالية والتشاركية الأخرى.
2. وحدة المؤشر:	العدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	النشريات الورقية، النشريات الإلكترونية، الملتقيات الإعلامية، العمليات الإتصالية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية، الإدارة العامة وموقع المعهد على الإنترنت.
6. تاريخ توفر المؤشر:	كل نهاية ثلاثية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	75
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	إدارة النشر ووحدة الرقابة على التصرف.

IX - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
75	75	75	75	72	46	34	العدد	1-2-2 منظومة النشر والاتصال

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يتواصل العمل على تطوير عمليات النشر والاتصال

3. رسم بياني لتطور المؤشر

عمليات النشر والاتصال



2020 2019 2018 2017 2016 2015

السنوات

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

القيام بمتابعة مستمرة من خلال الهيئة المديرية.

افتقار آلية تمكن من التعرف على عدد الدارسات التي تم تحميلها من الموقع.

بطاقة مؤشر قيس أداء -4-

1-2-3	رمز المؤشر :.
دعم المناهج وأطر العمل	تسمية المؤشر:
2017-04-13	تاريخ تحيين المؤشر:

X- الخصائص العامة للمؤشر

التوازنات الجمالية والإحصاء	1. البرنامج:
التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات	2. البرنامج الفرعي:
النجاحة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	3. الهدف:
دعم المناهج وأطر العمل	4. تعريف المؤشر:
مؤشر نشاط	5. نوع المؤشر:
مؤشر نجاحة	6. طبيعة المؤشر:

XI- التفاصيل الفنية للمؤشر

عدد المهام والاجتماعات والملتقيات والندوات العلمية/ عدد الأعران.	1. طريقة احتساب المؤشر:
نسبة	2. وحدة المؤشر:
النشريات الورقية، النشريات الإلكترونية، الملتقيات الإعلامية، العمليات الاتصالية.	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
تقارير المهام والزيارات والاجتماعات.	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):
الإدارات المركزية.	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
كل نهاية ثلاثية.	6. تاريخ توفر المؤشر:
10 يوم للعون الواحد	7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
إدارة التكوين ووحدة الرقابة على التصرف.	8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

XII - قراءة في نتائج المؤشر

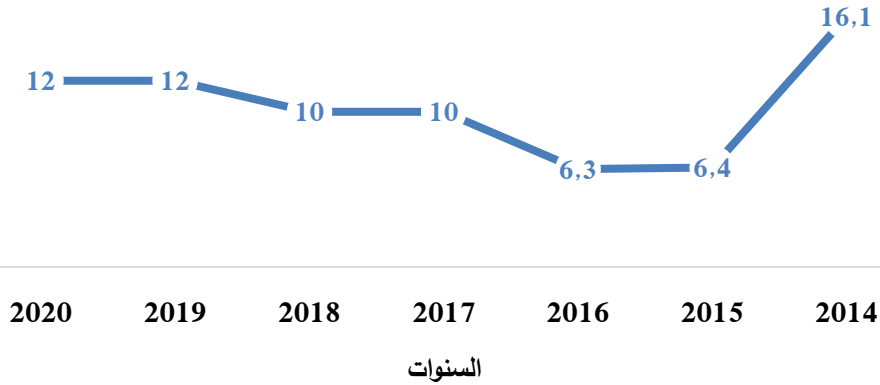
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
12	12	10	10	6.3	6.4	16.1	%	1-2-3: دعم المناهج وأطر العمل

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تتطور أنشطة التعريف والتبادل بصفه منتظمة

3. رسم بياني لتطور المؤشر

دعم المناهج وأطر العمل (اليوم/شخص)



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تطوير منظومة التبادل والمنهجيات.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: مؤشر كمي يتعلق بالعديد من الأنشطة المتنوعة.

بطاقة مؤشر قيس أداء -5-

رمز المؤشر:	2-1-1
تسمية المؤشر:	نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة
تاريخ تحيين المؤشر:	2017

XIII- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي:	الإحصاء
3. الهدف:	تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي
4. تعريف المؤشر:	آلية لقياس مدى تقدم إنجاز المسوحات المبرمجة
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة

XIV- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد العمليات الإحصائية المنجزة في السنة الجارية على عدد العمليات المضمنة في البرنامج السنوي لنشاط المعهد
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	عدد المسوحات المنجزة والمبرمجة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	التقرير السنوي لنشاط المعهد
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقدم كل الإدارات المركزية للإحصائيات جدول مفصل للأشغال المنجزة طيلة السنة وأهم الملاحظات التي تهم الأشغال في طور الإنجاز
6. تاريخ توفر المؤشر:	31 ديسمبر 2018
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	95%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المعهد الوطني للإحصاء.

XV- قراءة في نتائج المؤشر

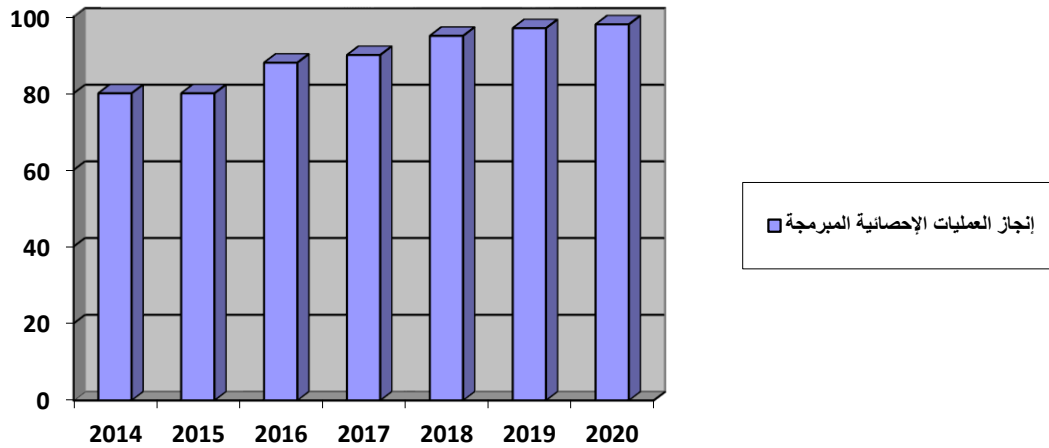
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
98	97	95	90	88	80	80	نسبة	المؤشر 1-1-2: انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

عمل المعهد على الإيفاء بتعهداته تجاه المجموعة الوطنية ومستعملي المعلومة الإحصائية من خلال انجاز البرنامج المتوقع وخاصة الأنشطة المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الظرفية والسنوية والمسوحات الاجتماعية. وسيواصل المعهد مجهوداته لتوسيع خارطة إنتاجاته من المؤشرات، وذلك بالتنسيق مع كل الأطراف المتدخلة في المنظومة الوطنية للإحصاء والاستجابة قدر الإمكان للطلبات المتزايدة سواء كان ذلك من الهياكل العمومية أو المنظمات الدولية.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر



عمل المعهد بالأساس على توفير كل الإمكانيات البشرية والمادية وتحسين ظروف العمل بمختلف الإدارات الجهوية مع التركيز على جانب التكوين والتحسيس لضمان إنجاز العمليات المبرمجة في أحسن الظروف وبالجودة المطلوبة. وكان للمجال الفني واستغلال المصادر الإدارية وما تتيحه التقنيات المحمولة

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

دورا هاما في تحسين جودة الإنتاج الإحصائي والعمل على تطويره تدريجيا.

تتمثل أهم النقائص المسجلة في هذا الباب في ضعف التنسيق بين مختلف المديريات المركزية ذات الطابع الفني والمديريات المركزية الأخرى المكلفة بأعمال المساندة كالمصالح المشتركة والاعلامية والإحصائيات الجهوية، بالإضافة إلى النقص المسجل في الزيارات الميدانية من قبل المسؤولين عن البحوث الميدانية. كما يمثل النقص المسجل على مستوى الموارد البشرية المختصة في مجالي الاحصاء والإعلامية من أكبر الاشكاليات التي حالت دون التمكن من انجاز المطلوب على أحسن وجه، وذلك رغم المجهودات المبذولة في هذا الخصوص من خلال إعادة توظيف الموارد المتاحة واستغلال ما تنتجه التقنيات الجديدة من فرص لترشيد الإمكانيات الموضوعية على ذمة المعهد.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قياس أداء -6-

رمز المؤشر:	2-2-1
تسمية المؤشر:	نسبة احترام رزمة النشر
تاريخ تحيين المؤشر:	2017

XVI- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي:	الإحصاء
3. الهدف:	تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة
4. تعريف المؤشر:	أليه لقيس مدى إحترام رزمة نشر المعلومة الإحصائية
5. نوع المؤشر:	مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر جودة

XVII- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد الأيام الفعلية للنشر / عدد الأيام المبرمجة للنشر
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تاريخ صدور الإصدارات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	متابعة تنفيذ رزمة النشر من قبل الإدارة المركزية للنشر والإعلامية وإعداد تقرير في الغرض
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارة المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق
6. تاريخ توفر المؤشر:	31 ديسمبر 2018
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	102%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	الإدارة المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق

XVIII- قراءة في نتائج المؤشر

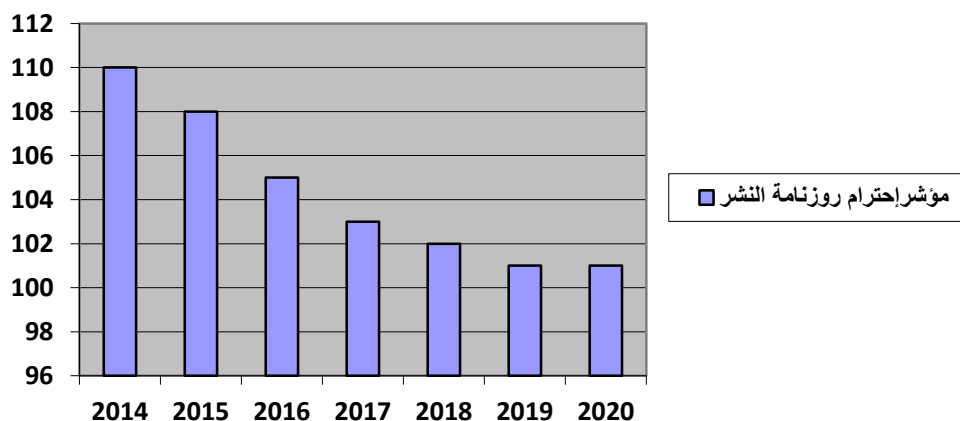
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
101	101	102	103	105	108	110	نسبة	المؤشر 1-2-2: احترام رزمة النشر

لأن قطع المعهد أشواطاً هامة في اتجاه احترام الرزمة المبرمجة في إعداد ونشر جمل المؤشرات وخاصة الطرفية منها الشهرية والثلاثية التي تحظى باهتمام بالغ من قبل الرأي العام، على غرار مؤشر الأسعار ونسبة البطالة ونسبة النمو الثلاثية، فإن بعض الإشكاليات ظلت مطروحة، وتتعلق أساساً بالمعطيات السنوية التي يتم تجميعها من قبل الهياكل العمومية للإحصاء لإعداد التقرير السنوي للإحصاء. وسيعمل المعهد في هذا الخصوص على تكثيف التنسيق مع الأطراف المعنية لتحسين نسب الإجابة وإصدار تقاريره في الإبان.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر



تتمثل أهم الأنشطة المبرمجة في هذا المجال في تدعيم استغلال التقنيات الجديدة والنظم المعلوماتية في العملية الإحصائية من خلال استعمال اللوحات الالكترونية والهواتف الذكية في جمع المعطيات والاتجاه نحو تعميمها على كل البحوث الميدانية، اعتباراً لما توفره هذه التقنيات من ربح في الوقت والموارد وبالتالي جودة العملية الإحصائية برمتها. كما يعمل المعهد في إطار شراكة مع منظمات دولية على استغلال

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

<p>هذه التقنيات لوضع النتائج على ذمة المستعملين بأيسر الطرق من خلال انجاز تطبيقات على الهواتف الذكية أو تطوير موقع واب المعهد.</p>	
<p>تتمثل أهم النقائص في هذا الباب في ضعف الموارد البشرية المختصة والمدرّبة بالإضافة إلى الإشكاليات الفنية المسجلة على مستوى التعاون مع الوكالة التونسية للإنترنت.</p>	<p>5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:</p>

بطاقة مؤشر قياس أداء -7-

رمز المؤشر:	2-2-2
تسمية المؤشر:	نسبة الدورات التكوينية المنجزة
تاريخ تحيين المؤشر:	2017

XIX- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي:	الإحصاء
3. الهدف:	تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة
4. تعريف المؤشر:	آلية لقياس عدد الدورات التكوينية المنجزة
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر جودة.

XX- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد الدورات التكوينية المنجزة على مجموع الدورات التكوينية المبرمجة
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	البرنامج السنوي للتكوين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	وحدة متابعة التكوين
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	عدد الدورات التكوينية المنجزة والبرنامج السنوي للتكوين.
6. تاريخ توفر المؤشر:	31 ديسمبر 2018
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	90%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المديرية المركزية للإحصائيات الجهوية

XXI- قراءة في نتائج المؤشر

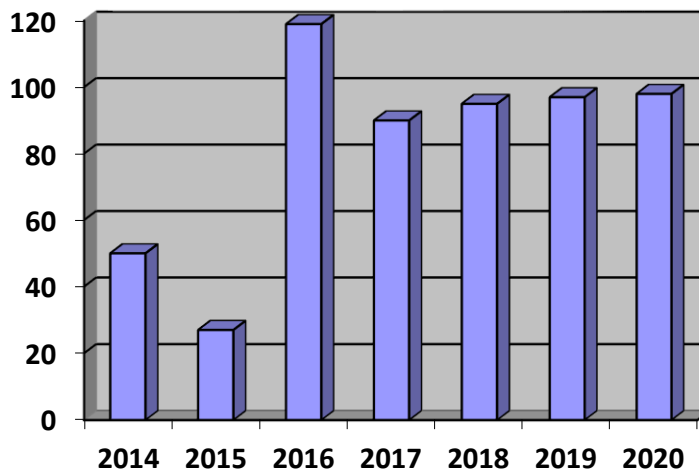
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
98	97	95	90	119	27	50	نسبة	المؤشر 2-2-2: الدورات التكوينية المنجزة.

عمل المعهد في نهاية سنة 2015 على انجاز برنامج هام في تكوين جل الأعوان بالجهات حول المنظومة التشريعية للمنظومة الوطنية للإحصاء والتراتب المنظمة لعمل المعهد الوطني للإحصاء، حيث تم في مرحلة أولى تكوين مكونين شمل بالأساس المسؤولين الجهويين الذين تولوا بدورهم في مرحلة ثانية تكوين الأعوان الراجعين لهم بالنظر. وقد عمل المعهد على تكوين الأعوان الذين تمت تسوية وضعيتهم إبان الثورة في مجالي الإحصاء والتواصل، بالإضافة إلى تكوين المسؤولين الجهويين في المجالات الإدارية والمالية، حيث كثف المعهد من إنجاز دورات تكوينية في الإحصاء أمنها مهندسو المعهد لفائدة كل العاملين بالجهات، بالإضافة إلى الاستفادة من برنامج التوأمة مع الاتحاد الأوروبي وتكوين النظار والمراقبين في تقنيات التواصل مع الأسر وكذلك مع المؤسسات.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر



<p>4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:</p> <p>مواصلة انجاز برنامج التكوين لفائدة كل أعوان المعهد وتوسيع مجالاته ليشمل المسائل الإدارية والمالية والتواصل والإعلام، والاستفادة قدر الإمكان من الفرص المتاحة على الصعيد الدولي.</p>	<p>5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:</p> <p>ضعف الموارد المالية الموضوعة على ذمة المعهد في هذا المجال، بالإضافة إلى غياب هيكل صلب المعهد يعنى بالتكوين.</p>
--	--

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية

مؤشر قياس أداء -1-

رمز المؤشر : 1-1-1-2

تسمية المؤشر: 1-1-2 - تحسين التحكم في عدد عملة الحضائر

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 2 - 1 - 1 - تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: قياس نسبة تراجع عدد عملة الحضائر تنفيذا لجملة الإجراءات المقررة في الغرض
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): نسبة تراجع عدد العملة: (عدد العملة في نهاية السنة الحالية - عدد العملة في نهاية السنة الماضية) / عدد العملة في نهاية السنة الماضية * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد العملة الجملي ولكل ولاية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قوائم شهرية
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة والولايات
6. تاريخ توفر المؤشر: شهري وسنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1- % لسنة 2021

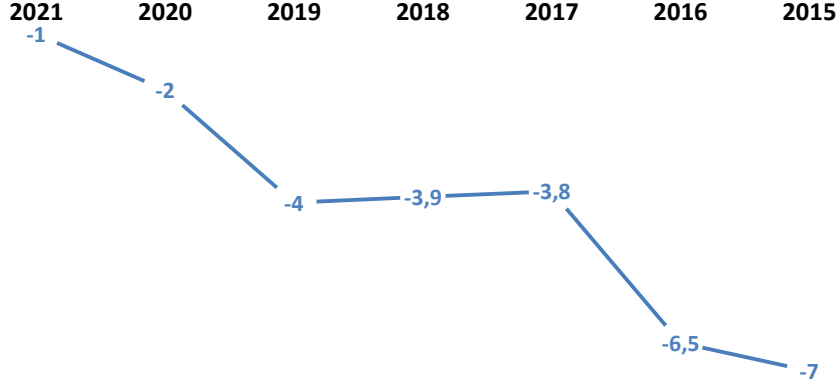
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي لتراجع عدد العملة

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
1-	2-	4-	3.9-	3.8-	6.5-	7-	%	المؤشر 1-1-1-2 نسبة التحكم في عدد عملة الحضائر

3. رسم بياني لتطور المؤشر

تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

طرح عملة الحضائر ممن لهم مورد رزق آخر

طرح عملة الحضائر الذين تم انتدابهم بالوظيفة العمومية

تسوية وضعية عملة الحضائر الذين تفوق أعمارهم 60 سنة.

إجراء تشخيص مدقق للمنتفعين بآلية الحضائر وحصر القوائم النهائية بالتنسيق مع السادة الولاية.

إعداد دراسة شاملة حول منظومة عملة الحضائر بالتنسيق مع الوزارات المعنية.

النظر في إمكانية تحويل التصرف في برنامج الحضائر لبعض الولايات في مرحلة أولى على أن يتم استكمال بقية

الولايات في السنة الموالية

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

عدم الالتزام بإيقاف الانتدابات على حساب البرنامج

تأخر عملية تسوية وضعية عملة الحضائر المعنيين بالتسوية والعملة ممن تجاوزوا سن 60 سنة والمعنيين بمنحة

العائلات المعوزة ومنحة الشيوخوخة

عدم التطبيق الدقيق لنتائج المراقبة المستمرة لقوائم العملة.

مؤشر قيس أداء -2-

3 - 1 - 1 - 2 رمز المؤشر :

تسمية المؤشر: نسبة إستهلاك إعمادات الدفع المفتوحة لفائدة الجالس الجهوية.

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول: البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة نسبة تقدم إنجاز مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الأدوات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

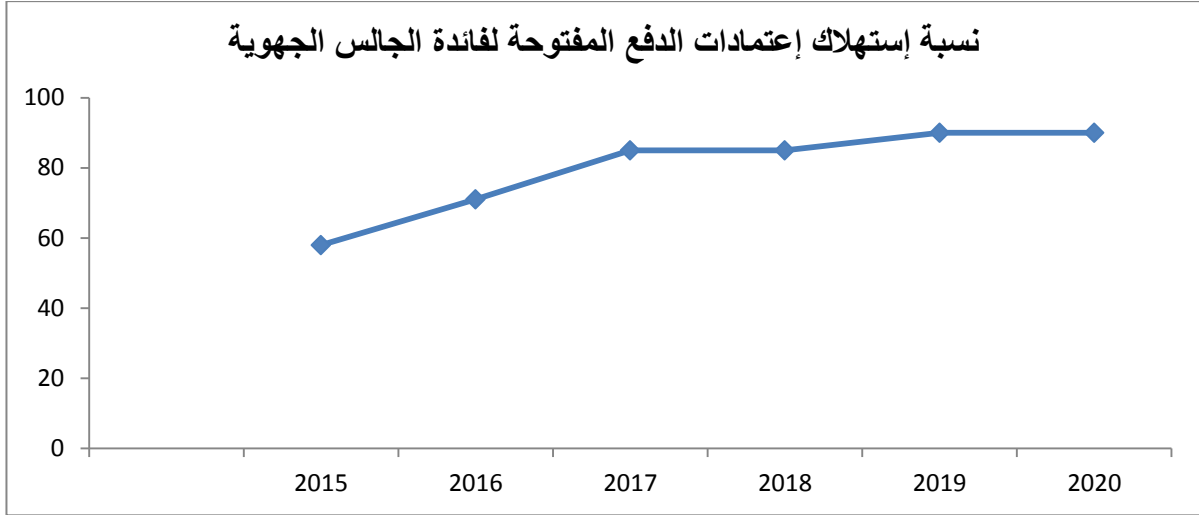
1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): نسبة إستهلاك إعمادات الدفع: إعمادات الدفع المستهلكة من قبل المجالس الجهوية/اعتمادات الدفع المفتوحة للمجالس الجهوية * 100
1. وحدة المؤشر: نسبة
2. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإعمادات المستهلكة دفعا والاعتمادات المفتوحة دفعا لفائدة المجالس الجهوية
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: كشف شهري للاعتمادات المستهلكة دفعا وتعهدا من قبل الوزارة للمجالس الجهوية
4. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المجالس الجهوية/منظومة أدب
5. تاريخ توفر المؤشر: شهري
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 90 % سنة 2021

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي لتقدم استهلاك الاعتمادات دفعا من جملة الاعتمادات المتعهد بها من قبل المجالس الجهوية
2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
90	90	90	85	85	71	58	%	المؤشر 2 - 1 - 1 - 2 نسبة الاستهلاك للاعتمادات على مستوى الدفع

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعلام المجالس الجهوية بالمبالغ المرصودة لها بعنوان البرنامج وطلب مد الوزارة ببرنامج الاستعمال الخاص بها
- التسريع في دراسة الملفات الفنية الواردة من الولايات والمتعلقة ببرنامج استعمال الاعتمادات
- التسريع في فتح الاعتمادات تعهدا ودفعا
- تنظيم اجتماعات لحل الإشكاليات المتعلقة بالبرنامج
- القيام بزيارات ميدانية للمشاريع المدرجة ضمن البرنامج

5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تأخر ورود برامج استعمال الاعتمادات المبرمجة لفائدة المجالس الجهوية للولايات
- عدم ارفاق برامج الاستعمال الواردة من الولايات بالمؤيدات والمعطيات الفنية اللازمة
- ضعف الامكانيات المادية والبشرية للجهات لإعداد الملفات الفنية لإتمام اجراءات الشروع في التنفيذ
- تراكم مشاريع البرنامج من سنة إلى أخرى وتأخر انجاز صفقات المشاريع المبرمجة
- عدم ايفاء المقاولات بتعهداتها
- تعطل فتح الاعتمادات من طرف وزارة المالية

مؤشر قيس أداء -3-

14- رمز المؤشر: 2- 1- 3-1

تسمية المؤشر: إعداد تقارير متابعة سداسية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول: البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة نسبة تقدم إنجاز مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية وتقييم النتائج المسجلة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

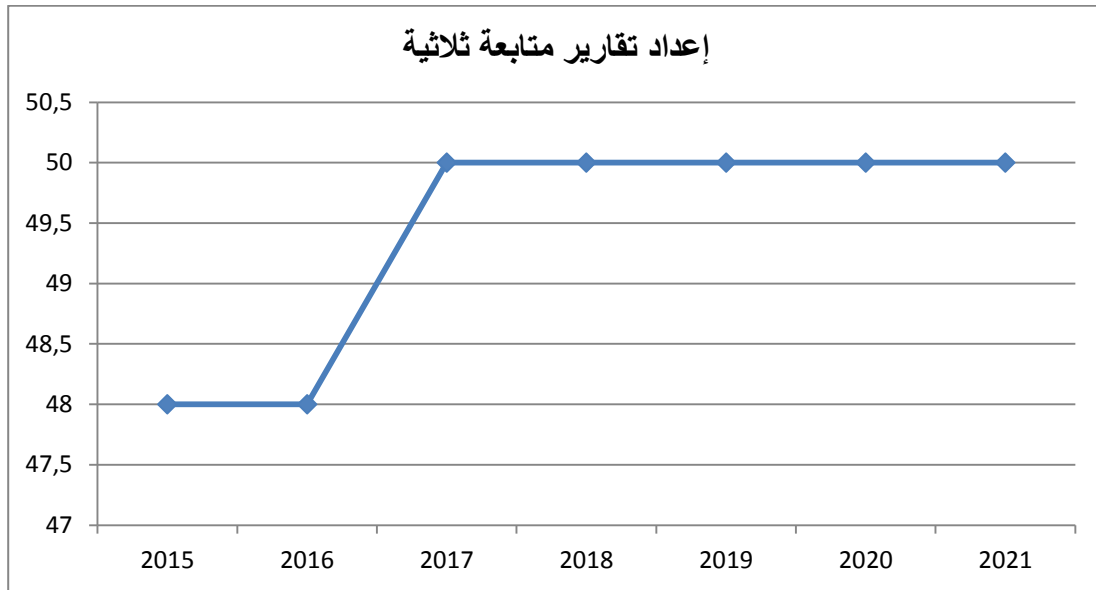
1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): عدد التقارير المنجزة في السنة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقارير الشهرية حول تقدم الانجازات المالية والمادية للمشاريع الواردة من الولايات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقارير الواردة من الولايات
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المجالس الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهري
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 50 تقرير سنة 2021

III- قراءة في نتائج المؤشر

4. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي لتقدم استهلاك الاعتمادات دفعا من جملة الاعتمادات المتعهد بها من قبل المجالس الجهوية
5. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
50	50	50	50	50	48	48	عدد	المؤشر 2 - 1 - 2 - 2 - إعداد تقارير متابعة سداسية

6. رسم بياني لتطور المؤشر



7. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- طلب مد الوزارة بتقارير شهرية حول تقدم الانجاز المالي والمادي للمشاريع
- انجاز تقرير تلخيصي كل ستة أشهر يبرز تقدم استهلاك الاعتمادات ونسبة الانجاز المالي والمادي للمشاريع إضافة إلى تقييم النتائج المسجلة

8. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تأخر ورود تقرير متابعة الانجازات المادية والمالية من طرف الولايات
- عدم مدنا بتقارير المتابعة طبقا للمعطيات المطلوبة
- تضارب المعطيات الواردة من الولايات مع المعطيات المتوفرة بالوزارة

مؤشر قيس أداء -4-

رمز المؤشر: 4-2-1-2

تسمية المؤشر: انجاز دراسة تقييمية للبرنامج الجهوي للتنمية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من تشخيص النقائص ومن تقديم المقترحات اللازمة لتحسين نجاعة تدخلات البرنامج.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الأدوات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): تقدم إنجاز الدراسة التقييمية للبرنامج
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: اكتمال انجاز الدراسة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...):
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: مكتب الدراسات المكلف بإنجاز الدراسة
6. تاريخ توفر المؤشر: سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): اكتمال انجاز الدراسة خلال الثلاثية الأولى من سنة 2019

III- قراءة في نتائج المؤشر

- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
	1						عدد	مؤشر قيس الأداء 2-1-1-5 انجاز دراسة تقييمية للبرنامج

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي وتصاعدي في إستهلاك إتمادات الدفع
- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: المصادقة على الخطوط المرجعية للدراسة ومتابعة انجازها بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ)

- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- الحصول على طلب عروض غير مثمر لإنجاز الدراسة طبقا للخطوط المرجعية وكراس الشروط التي تم ضبطها للغرض

مؤشر قياس أداء -5-

رمز المؤشر: 1-2-1-2

تسمية المؤشر: 1 نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة ولعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية.

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة

4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة نسبة تقدم إنجاز المشاريع

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)

6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة إحتساب المؤشر (Formule): 1 نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة ولعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية = الإعتمادات المفتوحة دفعا/ التكلفة المحينة * 100

1. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإعتمادات المفتوحة دفعا لفائدة المجالس الجهوية والتكلفة المحينة

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...): كشوفات مالية

5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية/ المجالس الجهوية للولايات المنتفعة بالبرنامج

6. تاريخ توفر المؤشر: أني

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): سنة 2020 (100 % من الإنجاز)

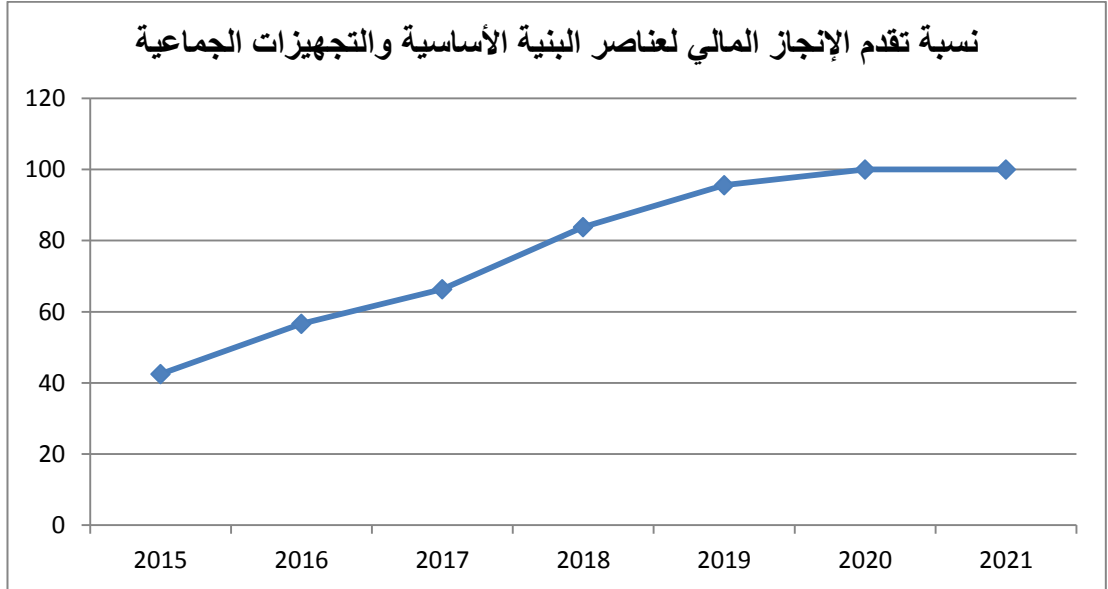
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي وتصاعدي في استهلاك اعتمادات الدفع

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
-	100	95.6	83.8	66.4	56.6	42.5	النسبة (%)	
1 نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة ولعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية.								

3. رسم بياني لتطور المؤشر



الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة: الآبار العميقة والسطحية والكهرباء وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية والمناطق الصناعية والأسواق وبناء المحلات الصناعية ومراكز تجميع المنتجات الفلاحية والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الامكانيات المادية والبشرية للجهات لإعداد الملفات الفنية لإتمام اجراءات الشروع في التنفيذ
- عدم ايفاء المقاولات بتعهداتها
- تعطل فتح الاعتمادات من طرف وزارة المالية

مؤشر قياس أداء -6-

رمز المؤشر : 3-2-1-2

تسمية المؤشر: عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة عدد مواطن الشغل المحدثة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

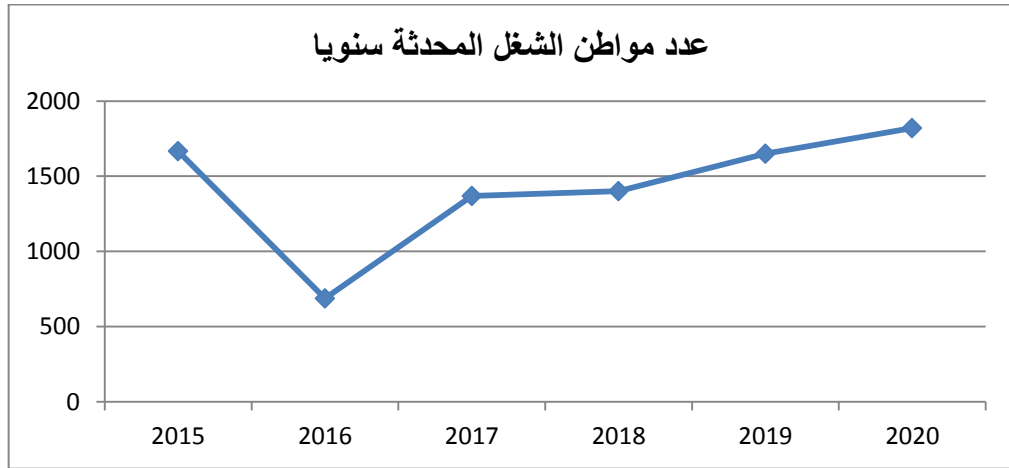
1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule):
عدد مواطن الشغل المحدثة في إطار إحداث مشاريع فردية منتجة باعتماد معايير تقديرية تختلف باختلاف النشاط الإقتصادي.
عدد مواطن الشغل المحدثة في إطار إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المؤسسات والمشاريع المحدثة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...): تقارير
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية والجهة
6. تاريخ توفر المؤشر: أني
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1820 مواطن شغل سنة 2020

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي وتصاعدي في عدد مواطن الشغل المحدث
2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
	1820	1650	1400	1368	688	1667	عدد	عدد مواطن الشغل المحدث سنويا

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إبرام اتفاقيات مع البنوك لتمويل المشاريع الفردية المنتجة المدرجة في إطار برنامج التنمية المندمجة.
- بعث دورات تكوينية لفائدة الباعثين الشبان
- إعطاء الأولوية في إسناد اعتماد الانطلاق لباعثي المشاريع الفردية المنتجة المدرجة ضمن برنامج التنمية المندمجة

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف المبادرة الذاتية لبعث المشاريع الفردية
- عدم توفر التمويل اللازم لبعث المشاريع الفردية
- بعث مشاريع فردية ذات طاقة تشغيلية ضعيفة

مؤشر قياس أداء -7-

رمز المؤشر: 1-1-2-2

تسمية المؤشر: إعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ المخطط القطاعي والمخطط الجهوي

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: اعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
4. تعريف المؤشر: يقدم هذا المؤشر صورة واضحة حول تقدم انجاز المخطط كليا ونوعيا (من حيث تقدم انجاز المشاريع والبرامج وتنفيذ الاستراتيجيات على المستوى الجهوي)
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفرعات : مؤشر جهوي اقليمي.

التفاصيل الفنية للمؤشر

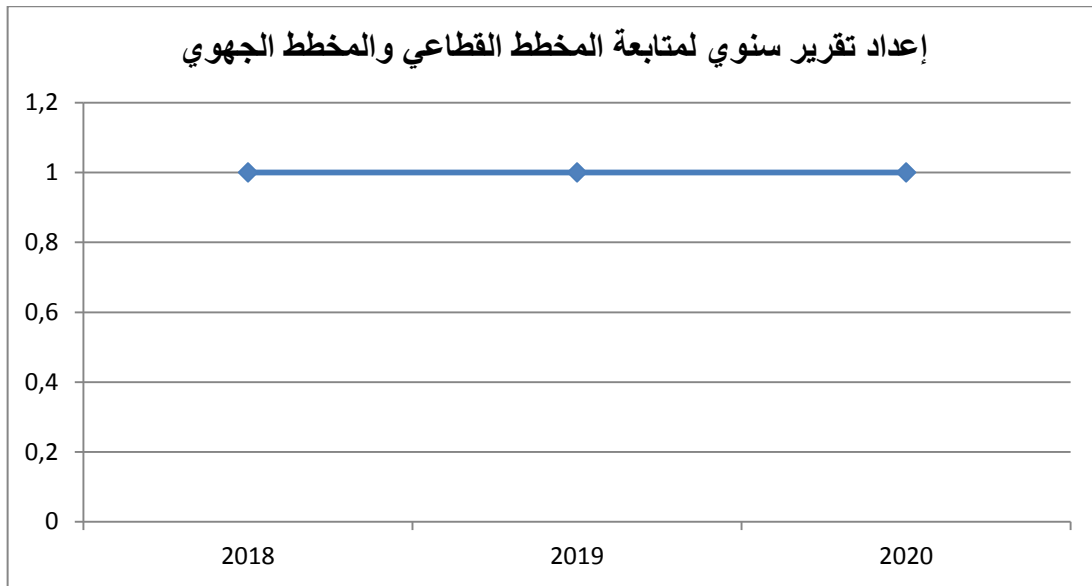
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): إعداد تقارير
2. وحدة المؤشر: تقرير.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات حول المشاريع التي بصدد الانجاز - معطيات جهوية حول الاستثمار الخاص والتشغيل والانتاج والتصدير.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير قطاعية - احصائيات محلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اعمال اللجان الجهوية للتنمية والمجالس الجهوية والمصالح الجهوية.
6. تاريخ توفر المؤشر : سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 29 تقرير سنويا. إعداد تقرير خاص بكل ولاية يحصل النتائج الحاصلة على مستوى الاستثمار والانتاج والتشغيل، وتقرير تألفي لكل إقليم.

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
-	29	29	29	-	-	-	تقرير	إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والمخطط الجهوي

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد جلسات دورية على مستوى المجالس المحلية والمجالس الجهوية للتنمية لمتابعة المخطط الجهوي بمشاركة المجتمع المدني والهيكل المهنية.
- إعداد تقارير محلية ترفع إلى المجلس الجهوي لمناقشتها وتبويبها وفق المنهجية المعدة من قبل وزارة التنمية.
- إعداد تقارير جهوية لكل مجلس جهوي.
- حوصلة هذه التقارير وإعداد تقرير تأليني لكل إقليم.
- إعداد تقرير على مستوى مركزي يحوصل مختلف التقارير والنتائج المتعلقة بتقديم الإنجاز لمشاريع المخطط وتقديم أهم النتائج والمقترحات والتعديلات اللازمة لإتمام إنجاز المشاريع المدرجة بالمخطط.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- غياب أو محدودية الإحصائيات الجهوية المتعلقة بنسب النمو والاستهلاك والتصدير (قطاعيا) والتشغيل حسب القطاع.

- دقة ومصداقية المعطيات الإحصائية المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في القطاع الخاص.
- محدودية عدد الإطارات على المستوى الجهوي المختصة في تقييم الاستراتيجيات التتموية واقتراح التعديلات خلال فترة انجاز المخطط.
- عدم تفعيل المنظومة الوطنية لمتابعة وتقييم المشاريع العمومية

مؤشر قيس أداء -8-

رمز المؤشر : 2-1-2-2

تسمية المؤشر: إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية

تاريخ تحيين المؤشر: كل ثلاثة أشهر.

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
4. تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر صورة مفصلة عن تقدم انجاز المشاريع العمومية بالمشروع والقطاع والولاية ويبرز المشاريع التي تلاقي صعوبات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات : مؤشر جهوي واقليمي.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): إعداد تقرير عن تقدم انجاز المشاريع العمومية حسب المشروع والقطاع والولاية كل ثلاثة أشهر وحوصلة النتائج على مستوى كل إقليم وإعداد تقرير على مستوى وطني يلخص مختلف التقارير
2. وحدة المؤشر: تقرير
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات خاصة بالمشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة والجماعات المحلية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير من الإدارات الجهوية المختلفة والجماعات المحلية.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية والجماعات المحلية.

6. تاريخ توفّر المؤشر : كل ثلاثة أشهر.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 116 تقرير سنة 2021.

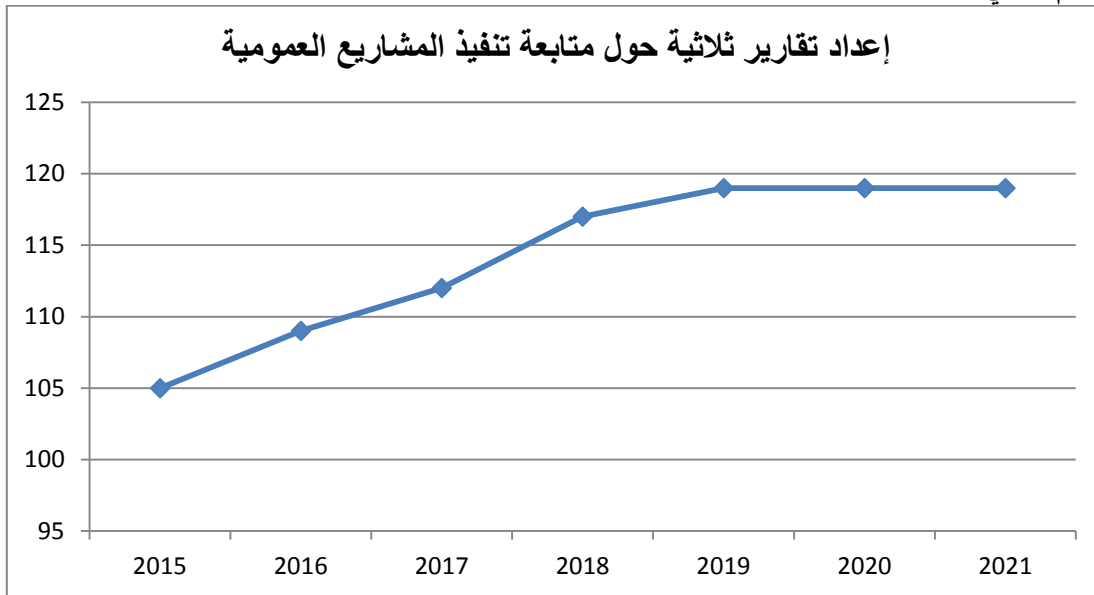
قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
119	119	119	117	112	109	105	تقرير	إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تنفيذ المشاريع العمومية

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- متابعة قطاعية من مختلف المصالح الفنية لتقدم انجاز المشاريع العمومية واعداد التقارير من قبل المندوبية العامة ودواوين التنمية وتبويب المعطيات المضمنة بهذه التقارير بإحصاء المشاريع حسب وضعية تقدمها او الصعوبات التي تعترضها اقتراح الحلول والآليات لتسريع انجازها.

- متابعة المشاريع العمومية الممولة في إطار التعاون الدولي من قبل الإدارات المركزية واقتراح الحلول والآليات لتسريع انجازها
- اقتراح الحلول والآليات لتسريع انجازها وذلك في إطار تقرير تألفني إقليمي بالإضافة إلى التقارير الجهوية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم تفعيل المنظومة الوطنية لمتابعة وتقييم المشاريع العمومية.
- غياب معطيات حول المشاريع التي تنجز وطنيا.
- صعوبة الحصول على المعلومة في الوقت المناسب.

رمز المؤشر : 3-1-2-2

تسمية المؤشر : إعداد نشریات إحصائية وتحليلية لكل جهة

تاريخ تحيين المؤشر : تحيين المؤشر كل سنة طبقا للمعطيات الإحصائية المتوفرة

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
4. تعريف المؤشر : مجموعة من النشريات الإحصائية الجهوية تخص 24 ولاية تحتوي على إحصائيات ومؤشرات في مختلف الميادين (الاقتصادية ، الاجتماعية ...).
5. نوع المؤشر : لا يوجد
6. طبيعة المؤشر : لا توجد
7. التفريعات : حسب المعتمديات والولايات

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : إعداد نشریات
2. وحدة المؤشر : وثيقة سنوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : المعطيات الإحصائية المتوفرة والمحينة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : المعهد الوطني للإحصاء والإدارات الجهوية القطاعية والفنية
6. تاريخ توفّر المؤشر : يختلف حسب طبيعة المعطيات المطلوبة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 39 نشرية سنة 2021

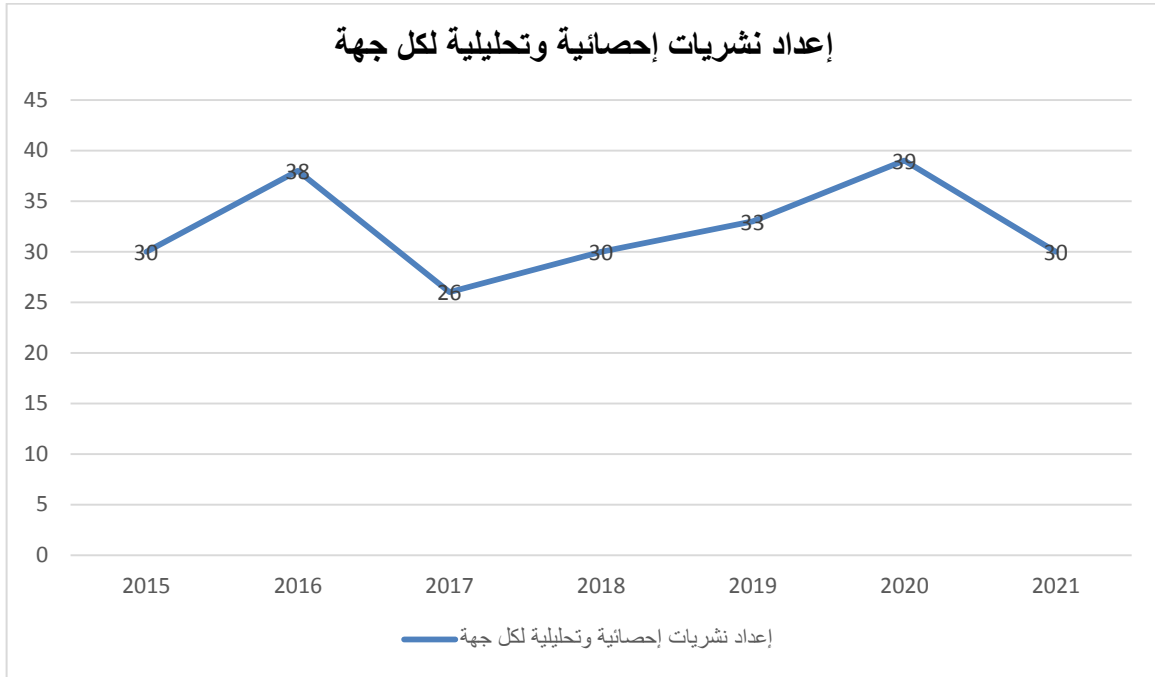
قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
39	39	33	30	26	38	30	نشرية	إصدار وثيقة ولاية في أرقام

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
- تحليل مؤشرات التنمية واستغلال نظام المعلومات وقاعدة المعطيات الجهوية في إطار مرصد الجهة والتنمية الجهوية.
- ربط المندوبية العامة للتنمية الجهوية علاقات شراكة مع منتجي المعطيات الإحصائية الجهوية بهدف تجميعها ورقياً ثم إلكترونياً،
- احداث موقع إلكتروني يجمع الاحصائيات والمؤشرات ووضعها على ذمة مستحقيها.

- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :
- افتقار المنظومة المعلوماتية وقاعدة المعطيات الجهوية إلى مؤشرات اقتصادية (إنتاج وتسويق ومبادلات اقتصادية بين الجهات)
- صعوبة الحصول على رؤية ترايبية عامة لكامل ولايات الجمهورية لغياب منظومة متشابكة لتبادل المعطيات وتجميعها ونشرها.

رمز المؤشر: 1-1-2-2

تسمية المؤشر: تقرير وطني حول تحقيق اهداف التنمية المستدامة

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

الخصائص العامة للمؤشر

5. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
6. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
7. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: اعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
8. تعريف المؤشر: القدرة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وادراجها ضمن الاستراتيجيات التنموية.
8. نوع المؤشر: مؤشر أداء
9. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
10. التفريعات : مؤشر جهوي إقليمي ووطني.

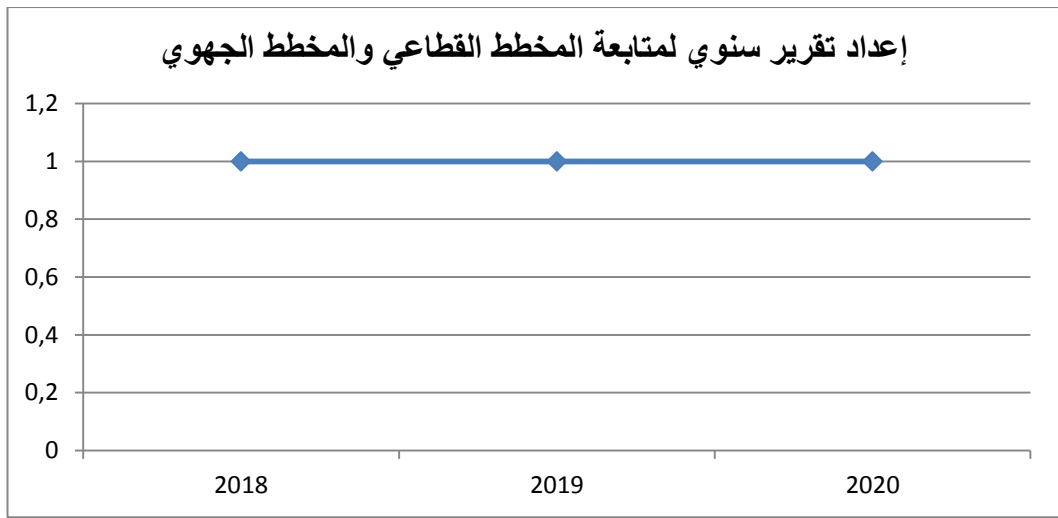
التفاصيل الفنية للمؤشر

6. طريقة احتساب المؤشر (Formule): إعداد تقرير
7. وحدة المؤشر: تقرير.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات حول القطاعات المعنية بأهداف التنمية المستدامة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير قطاعية - احصائيات محلية و جهوية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اعمال اللجان الجهوية للتنمية والمجالس الجهوية والمصالح الجهوية والمصالح القطاعية.
6. تاريخ توفر المؤشر : سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1.

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
1	1	1	1	-	-	-	تقرير	إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والمخطط الجهوي

8. رسم بياني لتطور المؤشر :



9. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- وضع قاعدة بيانية
- تصنيف أهداف التنمية المستدامة حسب الأولويات الوطنية
- تكوين فرق عمل حسب الأهداف
- صياغة التقرير الوطني.

10. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- غياب أو محدودية الإحصائيات الجهوية المتعلقة بنسب النمو والاستهلاك والتصدير (قطاعيا) والتشغيل حسب القطاع.
- دقة ومصداقية المعطيات الإحصائية المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في القطاع الخاص.
- عدم تبني الهياكل الإدارية لأهداف التنمية المستدامة

رمز المؤشر: 1-2-2-1

تسمية المؤشر: ضمان وتحقيق تبني اهداف التنمية المستدامة من قبل كل المتدخلين في اطار مقاربة تشاركية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

الخصائص العامة للمؤشر

9. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
10. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
11. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: اعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
12. تعريف المؤشر: التعريف بأهداف التنمية المستدامة 2030.
11. نوع المؤشر: مؤشر أداء
12. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
13. التفريعات : مؤشر جهوي إقليمي ووطني.

التفاصيل الفنية للمؤشر

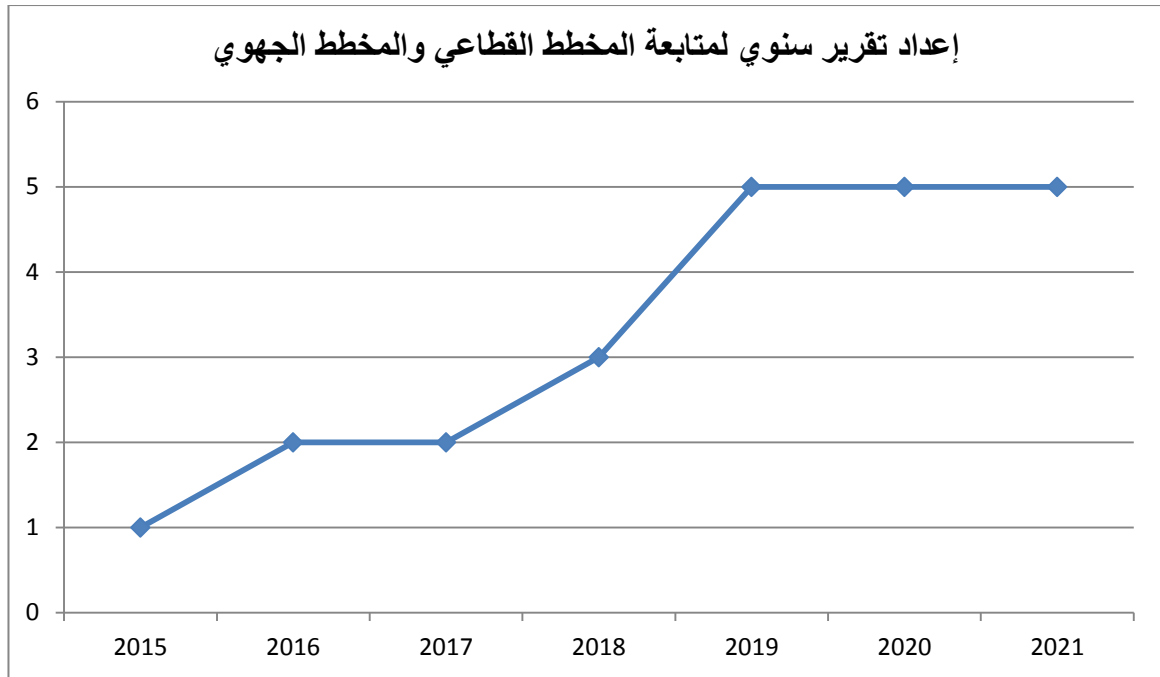
11. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
12. وحدة المؤشر: تقرير.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد ورشات العمل وحلقات التكوين المنجزة في الغرض
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد ورشات العمل – وحلقات التكوين.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الهيئة العامة للتنمية القطاعية والاقتصادية
6. تاريخ توفر المؤشر : سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 5.

قراءة في نتائج المؤشر

3. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
5	5	5	3	2	2	1	ورشات عمل وحلقات تكوين	ضمان وتحقيق تبني اهداف التنمية المستدامة من قبل كل المتدخلين في إطار مقاربة تشاركية

13. رسم بياني لتطور المؤشر :



14. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التعريف بأهداف التنمية المستدامة 2030
- عقد ورشات عمل على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي
- تنظيم ملتقيات تحسيسية

15. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم تبني الهياكل الإدارية لأهداف التنمية المستدامة

بطاقة مؤشر قيس أداء -12-

رمز المؤشر: 1.2.2.2

تسمية المؤشر: عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه: المؤشر التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار
4. تعريف المؤشر: قياس عدد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع الخاصة المنجزة لفائدة باعثن خواص
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: نجاعة
7. التفريعات: عدد الدراسات المنجزة حسب الولاية والقطاع.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: مجموع دراسات الجدوى المنجزة بالمندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد الدراسات المنجزة في كل إدارة جهوية للتنمية بمختلف الولايات / سنة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير نشاط قاعدة البيانات الخاصة بالمشاريع
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للتنمية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 690 مشروع سنة 2021
8. المسؤول عن المؤشر: إدارات النهوض بالإستثمار الخاص بدواوين التنمية.

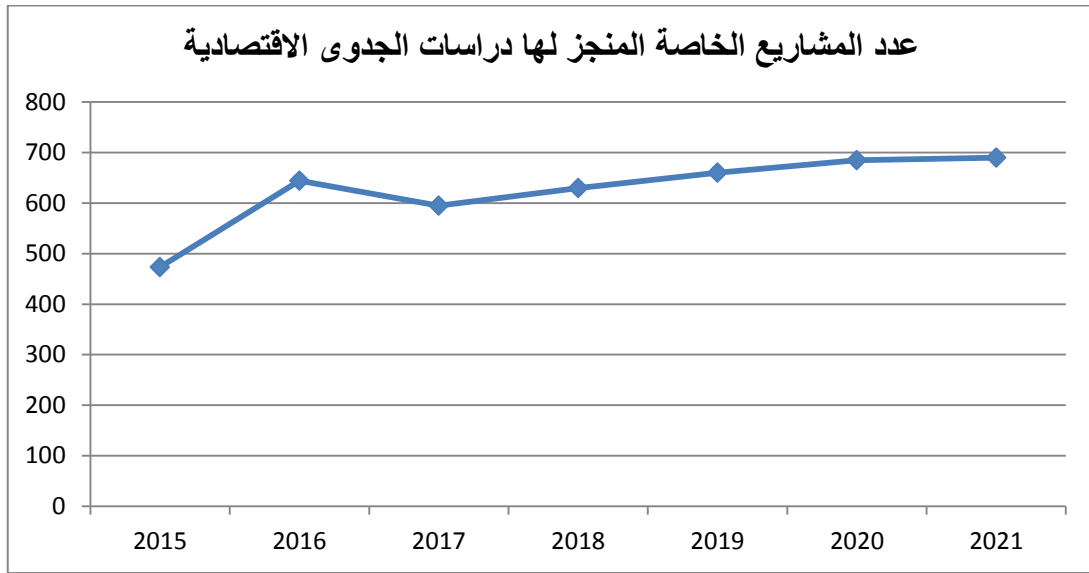
قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
690	685	660	630	595	644	473	العدد	المؤشر 1.2.2 . عدد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخاصة،

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: معطى يمكن من معرفة:

3. الرسم البياني



1- الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

- دراسة المشاريع الخاصة والبحث عن التمويل والمتابعة
- تنظيم أيام تحسيسية
- المشاركة في المعارض
- إعداد دراسات أولية لأفكار المشاريع الواعدة والمتجددة.
- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:
- غياب قاعدة بيانات.
- تعدد المتدخلين وضعف التنسيق بينهم.
- ضعف المبادرة الخاصة

بطاقة مؤشر قيس أداء -13-

رمز المؤشر: 2.2.2.2

تسمية المؤشر: عدد المشاريع التي تم تمويلها ضمن آلية "اعتماد الانطلاق"

I- الخصائص العامة للمؤشر

0. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية.
1. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 1.2.2. مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار.
3. تعريف المؤشر: عدد الباعثين المتحصلين على الموافقة المبدئية لتمويل مشاريعهم من قبل البنك التونسي للتضامن والذين تعوزهم الامكانيات لتوفير المساهمة الذاتية المطلوبة بالنسبة لسنة 2019.
4. نوعية المؤشر: مؤشر نشاط
5. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
6. التفريعات: حسب تقسيم الوحدات الإدارية (إقليم، ولاية، معتمدية، عمادة).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة إحتساب المؤشر: عدد الباعثين المتحصلين على الموافقة لتمويل مشاريعهم ضمن آلية "اعتماد الانطلاق" بالنسبة لسنة 2019

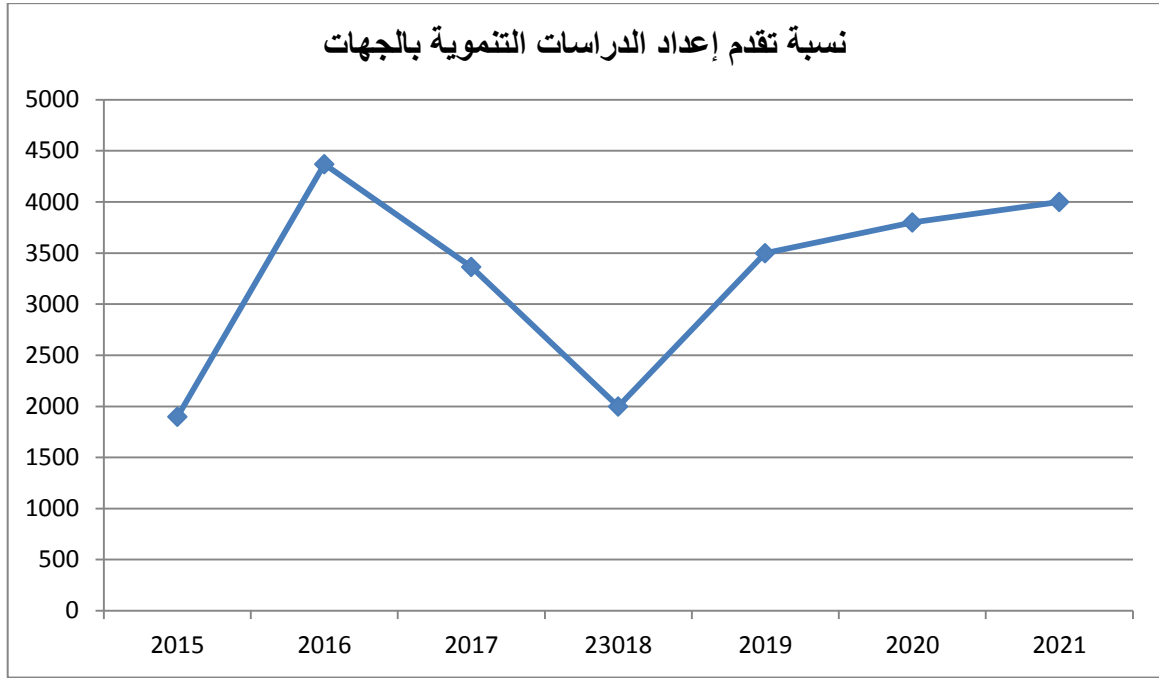
0. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: نسبة الدراسات المنجزة (%).
1. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير.
2. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الوثائق المحاسبية.
3. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2019.
4. القيمة المستهدفة للمؤشر: 4000 مشروع سنة 2021.
5. المسؤول عن المؤشر: الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية ودواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
4000	3800	3500	2000	3364	4369	1898	عدد	المؤشر 2.2.2.2 عدد المشاريع التي تم تمويلها ضمن آلية "اعتماد الانطلاق"

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التعرف بالآلية لدى الباعثين الشبان
- دراسة ملفات مطالب الباعثين الراغبين في الانتفاع بآلية اعتماد الانطلاق
- المصادقة على المشاريع القابلة للتمويل ضمن هذه الآلية في إطار اللجان الجهوية التي يترأسها المدير الجهوي للتنمية

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ارتفاع عدد مصادقات البنك في تمويل المشاريع الصغرى
- ارتفاع معدل الاعتماد نتيجة ارتفاع كلفة المشاريع الممولة نظرا لارتفاع أسعار عناصر ووسائل الإنتاج من تجهيزات، ووسائل النقل...

بطاقة مؤشر قياس أداء -14-

رمز المؤشر: 3 . 2 . 2 . 2

تسمية المؤشر: نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات

IV- الخصائص العامة للمؤشر

7. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية.
8. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
9. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 1 . 2 . 2 . مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار .
10. تعريف المؤشر: قياس نسبة تقدم الدراسات الاستراتيجية التي تم انجازها سنة 2019
11. نوعية المؤشر: مؤشر نتائج.
12. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
13. التفريعات: حسب تقسيم الوحدات الإدارية (إقليم، ولاية، معتمدية، عمادة).

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

6. طريقة إحتساب المؤشر: نسبة تقدم الدراسات الاستراتيجية ودراسات المنظومات الاقتصادية المنجزة خلال سنة 2019.
7. وحدة المؤشر: نسبة (%)
8. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: نسبة الدراسات المنجزة (%).
9. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير .
10. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: .
11. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2019.
12. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% سنة 2021.
13. المسؤول عن المؤشر: الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية ودواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

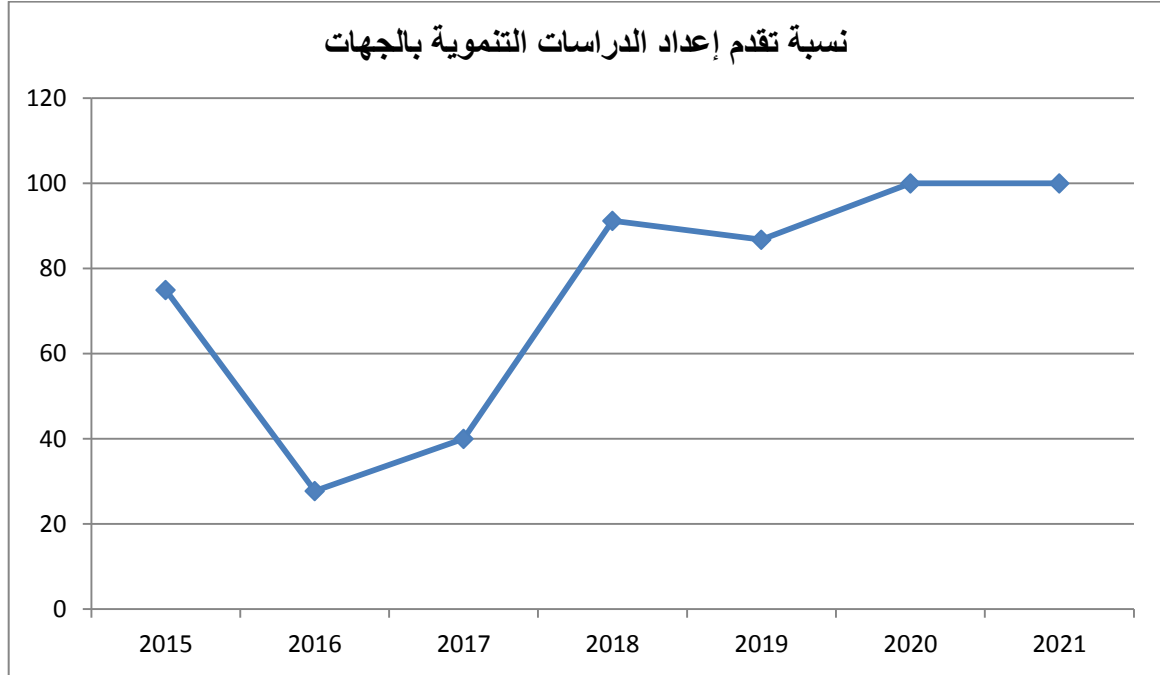
VI- قراءة في نتائج المؤشر

5. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر .

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
100	100	86.75	91.25	40	27.8	75	نسبة	
المؤشر 3 . 2 . 2 . 2								
نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات								

6. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

- اعداد الدراسة.
- إعداد مخطط عملي للقطاع موضوع الدراسة.
- تحديد القطاعات الواعدة.
- تشخيص أفكار المشاريع الممكن إنجازها.
- 7. رسم بياني لتطور المؤشر:



8. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- اعدادالخطوط المرجعية.
- مناقشة الخطوة المرجعية
- مناقشة كراس الشروط والمصادقة عليها
- متابعة كافة مراحل انجاز الدراسة
- مناقشة الدراسة والمصادقة عليها.
- 9. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين (وخصوصا احترام الآجال).

بطاقة مؤشر قياس أداء -15-

رمز المؤشر: 3 - 2 - 2 - 2

تسمية المؤشر: عدد أنواع محامل التسويق الجهوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية الجهوية والقطاعية.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط الجهوي ومساندة التنمية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار.
4. تعريف المؤشر: قياس أنواع المحامل الترويجية التي يعتمدها الدواوين والمندوبية.
5. نوعية المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات: حسب المجال والقطاع.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: عدد أنواع المحامل الترويجية
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المحامل
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: حصر عدد المحامل المروجة
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقرير نشاط خلية الاتصال وإدارة مساندة التنمية ووثائق محاسبة
6. تاريخ توفر المؤشر: سنوي.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 10

1- المسؤول عن المؤشر: دواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

8. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

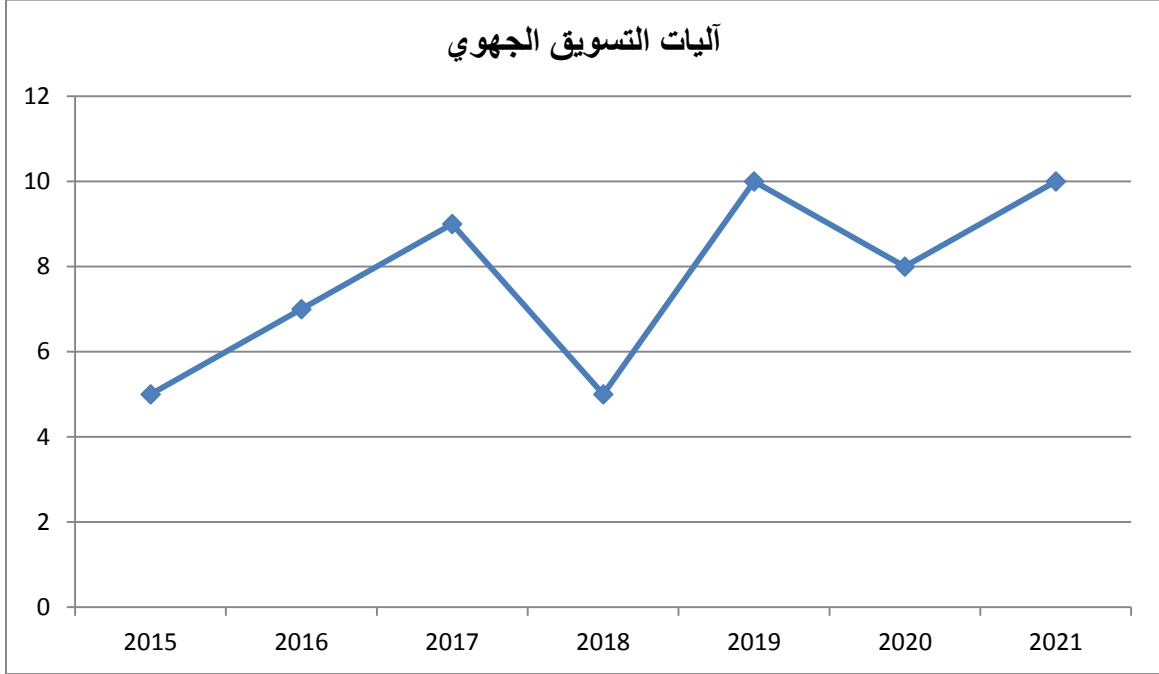
التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
10	8	10	5	9	7	5	عدد	المؤشر 2 - 2 - 2 - 3 - عدد أنواع محامل التسويق الجهوي

9. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- عدد الحوامل التي تم انجازها واستغلالها
- الكمية التي تم توزيعها واستهلاكها بكل ولاية
- عدد الزيارات للموقع وطالبي المعلومة
- عدد الزيارات لجناح الدواوين والمندوبية بالمعارض

- عدد الندوات والتظاهرات التي تمن تنظيمها
- مدى ملائمة التظاهرات لمشاغل الجهة المعنية بالتدخل.

10. رسم بياني لتطور المؤشر:



11. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة تحيين موقع الواب.
- تحيين الوثائق الترويجية.
- انتاج مطويات وبطاقات تعريفية جديدة.
- اخراج الوثائق وطباعتها.
- وضع مخطط اتصال يحدد طبيعة توزيع الوثائق.
- وضع برنامج سنوي للمعارض.

10. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدد أنواع المحامل لا يعكس المجهود الترويجي في الجهة

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التعاون الدولي

بطاقة مؤشر 1: حجم التعهدات المالية المبرمة

رمز المؤشر: 1/ 1 / 3/ 1

تسمية المؤشر: حجم التعهدات المالية المبرمة.

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون المالي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية لتحقيق أهداف التنمية.
4. تعريف المؤشر: القيمة الجمالية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة الجارية لتمويل البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: جملة التمويلات التي تم إبرام اتفاقيات بشأنها
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مبلغ القروض أو الهبات المبرمة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اتفاقيات التمويل الممضاة
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة كلثوم الحمزاوي

III- قراءة في نتائج المؤشر

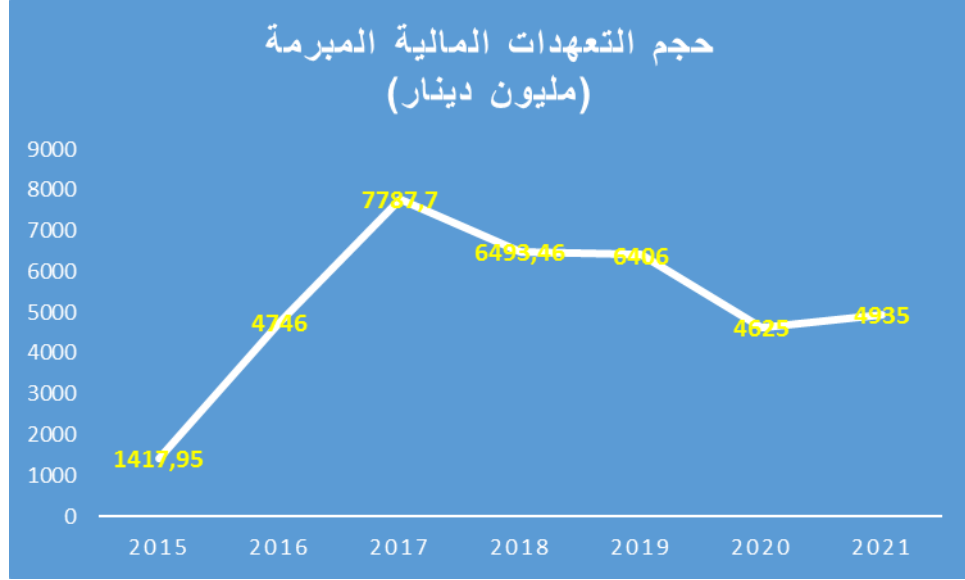
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
4935	4625	6406	6493,46	7787,7	4746	1417,95	مليون دينار	حجم التعهدات المالية المبرمة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد حجم التعهدات نسفا مرتقعا نظرا لكثافة المشاريع والبرامج التي تواجه حاجيات تمويل لا يمكن توفيرها في اطار ميزانية الدولة ونظرا للطبع الاستعجالي لتنفيذها، كما تتضمن هذه التعهدات موارد هامة تمت تعبئتها في شكل دعم مباشر لميزانية الدولة لمساندة الاصلاحات التي انطلقت الحكومة في تنفيذها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تقديم طلبات التمويل على الأطراف الممولة بعد دراسة الأولوية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنية.
- متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف الممول في الآجال المطلوبة.
- متابعة مهمّات الخبراء المتعلقة بتقييم وتشخيص مكونات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكلة النهائية.
- الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإدارية
- التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تعبئة الموارد المالية وحسن استعمالها.
- التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من ممول أجنبي.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة ضبط التقديرات بدقة نظرا لتنوع مصادر التمويل وخصوصية البرمجة مع كلّ طرف.

بطاقة مؤشر 2: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

رمز المؤشر: 2/ 1 / 1 / 3

تسمية المؤشر: حجم السحوبات السنوية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون المالي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير سبل التنسيق والمتابعة لضمان النجاعة في استعمال الموارد الخارجية
4. تعريف المؤشر: مدى استهلاك الموارد بعنوان التعهدات المالية المبرمة.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: جملة السحوبات السنوية
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مبلغ السحوبات الجملي خلال السنة الجارية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول متابعة السحوبات
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 1579 مليون دينار
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة كلثوم الحمزاوي

III- قراءة في نتائج المؤشر

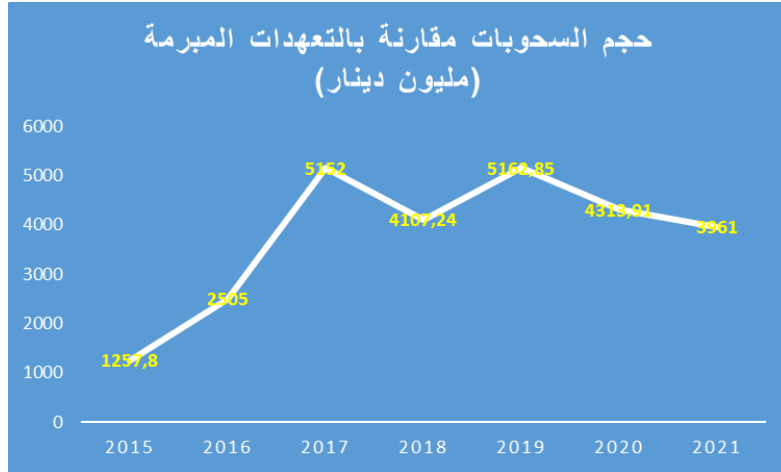
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
3961	4313,9	5163	4107,2	5152	2505	1257,8	نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد نسق استعمال الوارد الخارجية المتاحة تباطؤًا نظرًا للظروف التي تشهدها البلاد وطول الإجراءات المتعلقة بدخول الاتفاقيات حيز التنفيذ (المصادقة، الفتوى القانونية...) وتعطّل انطلاق بعض المشاريع وبالتالي التأخير في القيام بأول عملية سحب وطول الإجراءات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية. ومن المنتظر التسريع في هذا النسق بتكثيف المتابعة وحل الإشكاليات التي تعترض المشاريع المعنية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على إتمام الشروط الأولية للاتفاقيات المالية حيز التنمية (إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب)
- متابعة نسق إنجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتفادي التأخير في إنجازها وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة له.
- الاتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شأنها ان تدفع نسق السحب.
- تقديم طلبات تأخير آخر آجال السحب على الموارد الخارجية لتفادي إلغاء المبالغ الغير مستعملة.
- حضور جميع الاجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في لزيارات الميدانية لمواقع المشروع.
- عقد اجتماعات دورية لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة.
- العمل على إيجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدّم بعض المشاريع وبالتالي الرّفْع من نسق السحوبات.
- ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الانجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة خاصة بالتقديرات.

بطاقة مؤشر 3: تطور عدد المتعاونين سنويا

رمز المؤشر : 1/ 1/ 2/ 1

تسمية المؤشر: تطور عدد المتعاونين سنويا

تاريخ تحيين المؤشر: 2015/12/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الفني
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج
4. تعريف المؤشر: مستوى التطور السنوي للتوظيف بالخارج
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الوكالة التونسية للتعاون الفني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة / عدد المتعاونين بالسنة السابقة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة وعدد المتعاونين بالسنة السابقة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة انتداب المتعاونين
6. تاريخ توفر المؤشر : في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب 3%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد البليدي

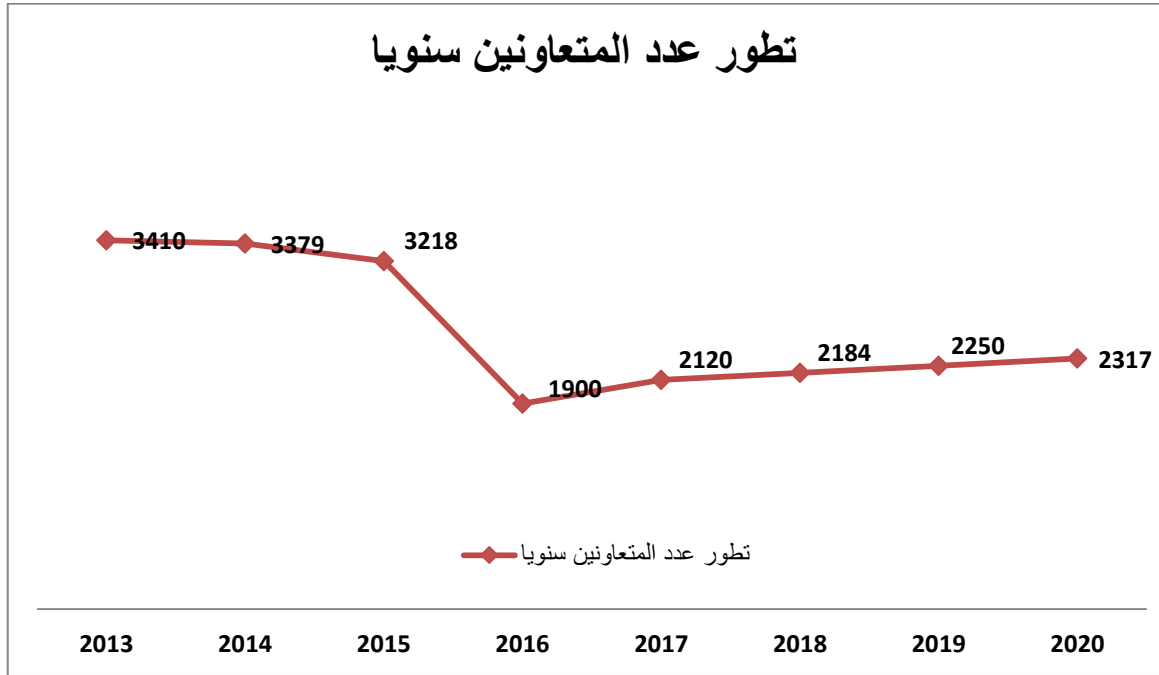
III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			إنجازات					الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013		
3	3	3	11,5	41-	4.8-	0.9-	17.6	%	تطور عدد المتعاونين سنويا
2317	2250	2184	2120	1900	3218	3379	3410		

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم أيام إعلامية بإحدى دول الخليج للتعريف بالكفاءات التونسية في هذه المجالات،
- تنظيم زيارات استكشافية لكل من البحرين والنيجر لمزيد تطوير التعاون مع المشغلين الأجانب بهذه البلدان،
- دعوة بعض المسؤولين من البلدان الخليجية لزيارات عمل لتونس للإطلاع على الكفاءات التونسية وبرامج تكوينها،
- المشاركة في بعض الزيارات التي تنظمها الهيكل الأخرى على غرار الزيارات متعددة الاختصاصات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات (mission multisectorielle)، أو اللجان المشتركة.

- متابعة لفرص الانتداب بالمنظمات الدولية والإقليمية وخاصة منها التي لها برامج خصوصية كبرامج المساعدة الفنية أو البرامج التطوعية أو غيرها،
- تكثيف الحملات التحسيسية لتسجيل أصحاب الاختصاصات المطلوبة ببنك معطيات الوكالة من خلال المشاركة في المعارض والملتقيات المختصة، تنظيم ايام اعلامية بالمراكز المختصة وغيرها،
- تنظيم دورات تأهيلية خاصة في الانقليزية والانقليزية الطبية وصيغة السيرة الذاتية وتقنيات النجاح في المقابلة،
- تسهيل عمليات التسجيل وتفعيل مشروع إعداد مصمم السيرة الذاتية على الخط.
- تأمين المقابلات عن بعد بين المشغلين الأجانب والمترشحين من خلال تركيز قاعة مجهزة بتقنيات الاتصال الحديثة.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- رغم أهميته لقياس أداء مصالح الوكالة فإن هذا المؤشر يخضع لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها على مستوى الوكالة والتي يمكن أن تؤثر فيه كالوضع الاقتصادي والأمني بدول الانتداب وكذلك بتونس، كعدم قبول جهات الانتداب لأنواع معينة من الشهادات الجامعية التونسية وغيرها (الاجازة بالنسبة للأساتذة، شهادة الفني السامي...).
- هذا المؤشر هو مؤشر كمي لا يأخذ بعين الاعتبار النتائج الكيفية (qualitative) التي تحققها الوكالة والتي تعكس أداء فعليا كالقيام بانتدابات نوعية لها مردودية كبيرة على المستوى الاقتصادي (التحويلات بالعمل الصعبة) أو على مستوى الاشعاع والقرب من مراكز القرار ببلدان الانتداب والتي تهم الفئة العليا من الاطارات (أساتذة جامعيين، أطباء إختصاص، مهندسين، خبراء استشاريين، قضاة...).

بطاقة مؤشر 4: عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب

رمز المؤشر : 1/ 2 /2 /1

تسمية المؤشر: عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب

تاريخ تحيين المؤشر: 2015/12/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الفني
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنمية نشاط التعاون جنوب-جنوب
4. تعريف المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية وعدد مشاريع تنمية القدرات المنجزة
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الوكالة التونسية للتعاون الفني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية وعدد مشاريع تنمية القدرات المنجزة
2. وحدة المؤشر: عدد كمي
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية + عدد مشاريع تنمية القدرات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة البرامج والمشاريع
6. تاريخ توفر المؤشر : في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب 10%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد البلدي

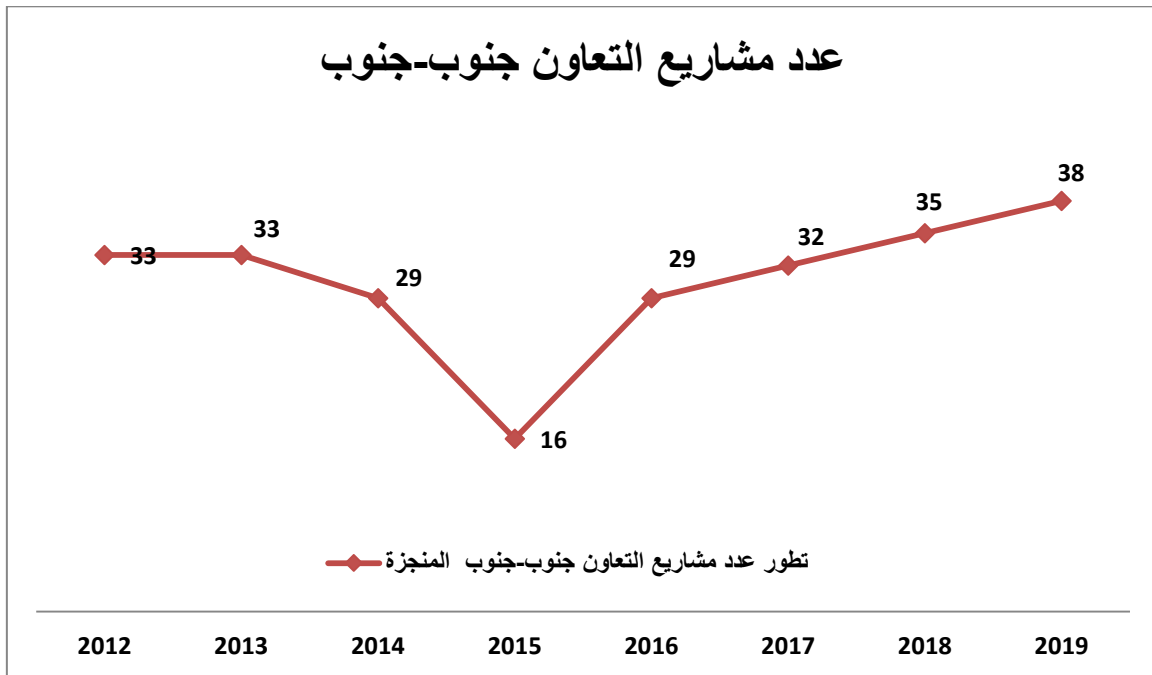
III - قراءة في نتائج المؤشر

• سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			إنجازات					الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
10	10	10	10	44.8-	12-	0	32	%	عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب
38	35	32	29	16	29	33	33	عدد	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مشاركة الوكالة في الاجتماعات الخاصة بالتعاون جنوب-جنوب التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية وأجهزة التعاون الدولي لبعض البلدان : مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب-جنوب، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية.
- إعداد مشاريع تعاون جنوب-جنوب في القطاعات التي تحظى بدعم الجهات المانحة كالحكومة الرشيدة والتصرف في المديونية والتصرف في المياه وتمويل المؤسسات الصغرى والصحة الأساسية ومقاومة التصحر .

- تنظيم زيارات لاستكشاف احتياجات بعض البلدان المستهدفة بإفريقيا ومساعدتها على اعداد طلباتها وعلى ايجاد الدعم المالي لها في إطار التعاون الثلاثي أو متعدد الأطراف : الكوت ديفوار والسودان.
- تنظيم أيام إعلامية - بالاشتراك مع المؤسسات التونسية الأخرى كمركز النهوض بالصادرات - ببعض البلدان المستهدفة للتعريف بنشاط الوكالة في مجال التعاون جنوب -جنوب وخاصة في مجال تقديم المعونة الفنية وتنمية القدرات ،
- تنظيم ملتقيات مع مراكز الخبرة التونسية لمزيد ربط الصلة معها في مجال إنجاز برامج المعونة الفنية وتنمية القدرات،
- اثناء قاعدة بيانات خاصة للمرشحين للعمل في مجال المعونة الفنية في الاختصاصات المطلوبة.
- متابعة لفرص المعونة الفنية التي تتيحها المنظمات الدولية والاقليمية وخاصة منها التي لها برامج خصوصية كبرامج المساعدة الفنية أو البرامج التطوعية أو غيرها.
- دعوة مسؤولين للإطلاع على التجربة التونسية في مجال التعاون جنوب-جنوب: الصحة، الفلاحة ، التصرف في الموارد المائية ، التكوين المهني، البيئة.
- العمل على تطوير آليات الشراكة مع بعض الجهات المانحة كالبنك الاسلامي للتنمية ومنظمة الايسكو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- رغم أهميته لقياس أداء مصالح الوكالة في مجال التعاون جنوب - جنوب فإن هذا المؤشر يخضع في جانب منه لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها على مستوى الوكالة والتي يمكن أن تؤثر فيه كالوضع الاقتصادي والأمني بالدول المعنية وكذلك بتونس، وكذلك تغير سياسات بعض الشركاء الداعمين لهذا النوع من التعاون.
- هذا المؤشر هو مؤشر كمي لا يأخذ بعين الاعتبار النتائج الكيفية (qualitative) التي تحققها الوكالة في مجال الترويج للخبرة التونسية في مختلف الملتقيات الدولية والاقليمية وانضمامها للعديد من المبادرات التي تطلقها بعض المنظمات الدولية والاقليمية كمبادرة التعريف بالنجاحات التونسية في مجالات التنمية (SUCCESS STORY) على موقع واب مكتب الأمم المتحدة لتنمية التعاون جنوب-جنوب أو مبادرة التعاون جنوب-جنوب في مجال التنمية الزراعية التي أطلقها هذا المكتب بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها من الأنشطة الهامة على مستوى دعم موقع تونس كبلد محوري في مجال التعاون جنوب-جنوب.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج الإحاطة بالاستثمار

بطاقة مؤشر 1: عدد الاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار

رمز المؤشر: 1-1-1-4

تسمية المؤشر: عدد الاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار.

تاريخ تحيين المؤشر: 2018/07/04

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالاستثمار.

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر المشاريع الكبرى.

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات.

2. تعريف المؤشر: متابعة المشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار وذلك على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات.

3. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.

4. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر يتم احتساب المؤشر: يتم احتساب المؤشر بعدد الاجتماعات التنسيقية التي يتم عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار.

2. وحدة المؤشر: عدد الاجتماعات التنسيقية.

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات لجنة التوجيه ولجنة الموافقات.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات الاجتماعات التنسيقية التي يتم عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمشاريع الكبرى بالوزارة.

6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 17.

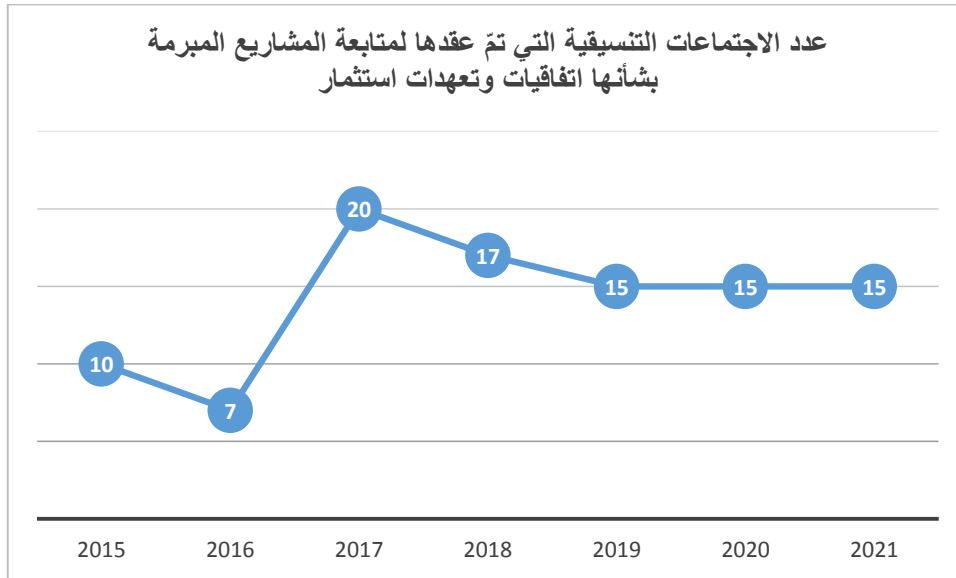
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة أماني الفرشيشي.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2018	2017	2016		
15	15	15	17	20	7	10	عدد	عدد الاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار

2- رسم بياني:



3- اهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد جلسات عمل مع باعثي هذه المشاريع
- عقد اجتماعات تنسيقية لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار.

بطاقة مؤشر 2: الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة

رمز المؤشر: 2-1-1-4

تسمية المؤشر: الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة

تاريخ تحيين المؤشر: 2018/07/04

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالاستثمار.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر المشاريع الكبرى.
5. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات.
6. تعريف المؤشر: نسبة الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
7. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
8. طبيعة المؤشر: مؤشر نسبي.

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

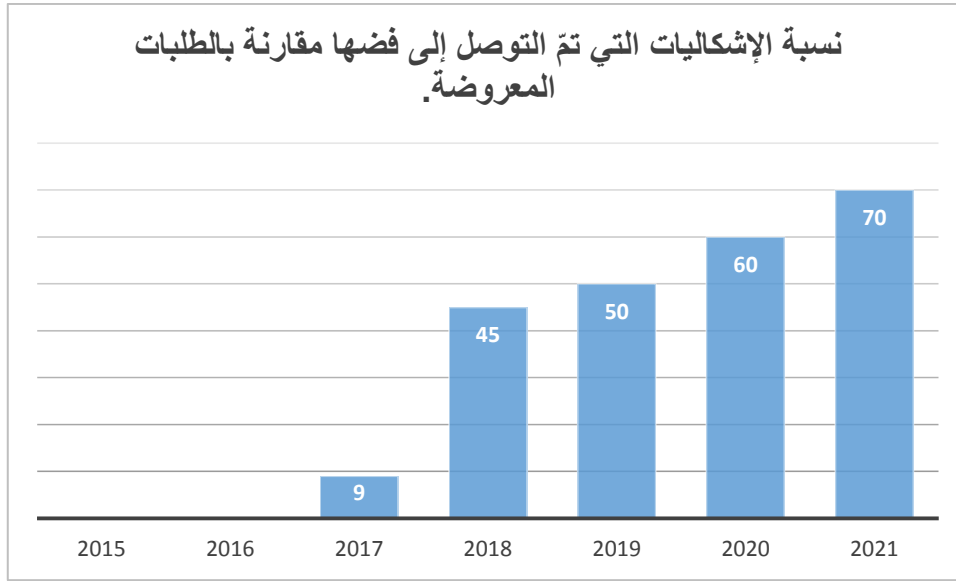
1. طريقة احتساب المؤشر يتم احتساب المؤشر بنسبة الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإشكاليات التي تم التوصل إلى حلها.
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمشاريع الكبرى بالوزارة.
5. تاريخ توفّر المؤشر: في نهاية كل سنة.
6. القيمة المستهدفة للمؤشر:
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة يسرى كمون.

VI- قراءة في نتائج المؤشر

4- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف الإشكاليات التي تمّ التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
70	60	50	45	9	-	-		

5- رسم بياني:



6- اهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد اجتماعات تنسيقية لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار.
- التدخل المباشر لدى الإدارات والهياكل العمومية المعنية لمعالجة الإشكاليات التطبيقية التي تعترضها.

بطاقة مؤشر 3: عدد اتفاقيات الاستثمار المبرمة أو التي بصدد التفاوض حولها

- رمز المؤشر : 2-1-2-4
- تسمية المؤشر: عدد اتفاقيات الاستثمار المبرمة أو التي بصدد التفاوض حولها.
- تاريخ تحيين المؤشر: 27 جويلية 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الاستثمار
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الدراسات الاستشرافية في الاستثمار
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير سياسات الاستثمار والإحاطة بالمستثمرين
4. تعريف المؤشر: عدد الاتفاقيات التي تمّ التوقيع عليها/ المصادقة/ التفاوض بشأنها،
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الاتفاقيات،
2. وحدة المؤشر: عدد.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة الملفات التي تكلف بها الإدارة العامة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
6. تاريخ توفّر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 2
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة أميرة الكلاعي

بطاقة مؤشر 4: عدد ملفات التأطير والتوجيه والإحاطة الواردة

- رمز المؤشر : 4-1-2-4
- تسمية المؤشر: عدد ملفات التأطير والتوجيه والإحاطة الواردة.
- تاريخ تحيين المؤشر: 27 جويلية 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الاستثمار
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الدراسات الاستشرافية في الاستثمار
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير سياسات الاستثمار والإحاطة بالمستثمرين
4. تعريف المؤشر: عدد ملفات التأطير والتوجيه والإحاطة الواردة
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد ملفات التأطير والتوجيه والإحاطة الواردة والتي تمت معالجتها
2. وحدة المؤشر: عدد.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة الملفات التي تكلف بها الإدارة العامة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محرز بن سعيد

بطاقة مؤشر 5: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

رمز المؤشر: 1/ 1 /2 /4

تسمية المؤشر: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/5/24

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الاستثمار الخارجي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الترويج للاستثمار
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار
4. تعريف المؤشر: نسبة الاتصالات الهامة (Contact intéressant) المنجزة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الاتصالات الهامة المبرمجة وعدد الاتصالات الهامة المنجزة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة إعلامية لمتابعة النشاط (FIPANET)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد خميس بن معاوية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقييمات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			توقعات 2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
70	70	65	60	51.7	44	52	%	نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب (*)

- (*) **الاتصالات الهامة**: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك بمناسبة:
- إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو الملتقيات الإعلامية وعبر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية وتم هذا الطلب بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)
 - كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال المباشر (Démarchage direct) التي تم انجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين المحتملين المحددة مسبقا من طرف الوكالة.
 - كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لانجاز مشروع.
- (*) شرعت الوكالة في اعتماد هذا المفهوم (الاتصالات الهامة) بداية من سنة 2014، حيث كان يعتمد سابقا على تقدير إطارات الوكالة لهذه الاتصالات وتبويبها إما عادية أو هامة. وتم لهذا الغرض تحديد هدف سنوي لهذا المؤشر في إطار منظومة الجودة المعمول بها في الوكالة.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

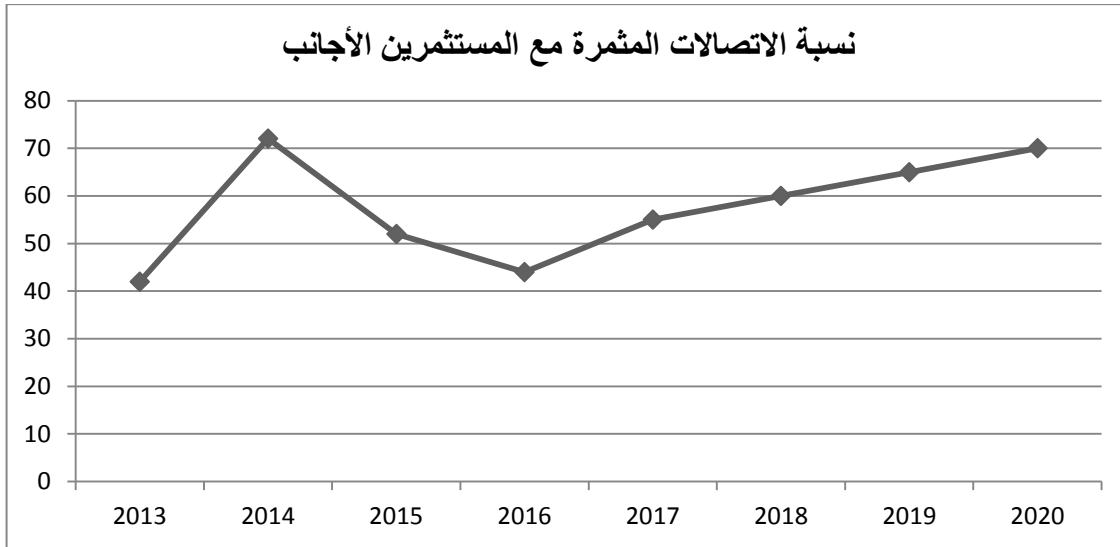
1.2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار أن مفهوم الاتصالات الهامة يعتبر جديدا بالنسبة للوكالة فإن النتائج المسجلة كانت موزعة كما يلي:

السنة	عدد الاتصالات الهامة المبرمجة	عدد الاتصالات الهامة المنجزة	النسبة
2013	480	203	% 42
2014	207	150	% 72
2015	197	100	% 52
2016	172	77	% 44
2017	87	51.7	% 55.5

أما من حيث التقديرات لسنوات 2017/2021 فالتوقع أن تشهد عدد الاتصالات الهامة تطورا ملحوظا خاصة بعد تحيين خطة العمل التي أصبحت مركزة على عمليات الاتصال المباشر بالمستثمرين الأجانب حيث تم ضبط هدف لكل ثلاثية لكل مكتب على حدة.

2.2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الاتصال المباشر بالمستثمرين.
- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية بالخارج.
- التنظيم والمشاركة في الصالونات القطاعية ذات الأهمية العالمية.
- تدعيم الأنشطة الإعلامية والإشهارية.
- مع الإشارة أن الوكالة شرعت في تنفيذ أنشطة الترويج العام من خلال تحديد نوع المشاركة في الملتقيات والأيام الإعلامية حسب أهميتها ومضاعفة العلاقات مع الكفاءات التونسية بالخارج التي يمكن التعويل عليها في دعم الوكالة قصد القيام بعمليات ترويجية لصورة تونس. كما تعمل الوكالة على تنفيذ كافة أنشطة الترويج القطاعي من خلال الاعتماد على الاتصال المباشر بالمستثمرين والاستعانة بمكاتب مختصة في هذا المجال.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العام للبلاد وبالوضع السياسي والأمني والاجتماعي
- ارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العالمي.

5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية بالخارج
- المشاركة في الصالونات
- تدعيم الأنشطة الإعلامية والإشهارية
- الاتصال المباشر بالمستثمرين

**بطاقة مؤشر 6: إنجاز المقترحات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار
المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار**

رمز المؤشر: 1-1-4-4

تسمية المؤشر: إنجاز المقترحات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار المصادق
عليها من المجلس الأعلى للاستثمار
تاريخ تحيين المؤشر: 2018/07/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

7. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الاستثمار
8. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تشجيع الاستثمار الخاص.
9. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار
10. تعريف المؤشر: نسبة إنجاز المقترحات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار.
11. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
12. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

9. طريقة احتساب المؤشر: عدد الإجراءات المنجزة/ عدد الإجراءات المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار
10. وحدة المؤشر: نسبة.
11. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الإجراءات المصادق عليها سنويا من المجلس الأعلى للاستثمار وعدد الإجراءات المنجزة.
12. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفتها كمقرر للمجلس الأعلى للاستثمار تحصر الهيئة جملة الإجراءات المصادق عليها وتؤمن متابعتها لدى الهياكل المعنية بالتنفيذ وترفع للمجلس الأعلى للاستثمار تقارير متابعة دورية في هذا الصدد.
13. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصادر مختلفة حسب القطاع والنشاط
14. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
15. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% نسبة إنجاز
16. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة منية براهيم.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتحديات الخاصة بالمؤشر:

		الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019		
100	100	نسبة	إنجاز المقترحات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار والسياسات والإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار

2. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تقييم مناخ الأعمال والاستثمار،
- اقتراح الخيارات الاستراتيجية والإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار والأعمال على المجلس الأعلى للاستثمار بعد التشاور مع الهياكل الممثلة للقطاعين العام والخاص،
- اقتراح السياسات العمومية والبرامج الملائمة،
- متابعة إنجاز الإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار وإعداد تقارير تقييمية دورية حول سياسة الاستثمار،
- المساهمة في تنفيذ وإرساء الإصلاحات خاصة من خلال صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة وإبداء الرأي فيها،
- العمل على توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد الحوافز والمنح المنطبقة على مستوى الهياكل القطاعية المعنية بالاستثمار ومتابعة تطبيقها،
- العمل على إبرام اتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظيرة بالخارج للاستشراف فرص الاستثمار الأجنبي بتونس ولتسهيل انتصاب المؤسسات التونسية بالخارج من خلال توفير المعلومة وتسهيل القيام بالإجراءات والمعاملات المتعلقة بتكوين الشركات وإنجاز الاستثمار،
- إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،
- معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الاختلالات والإجراءات المتخذة في هذا الصدد صلب التقارير التقييمية للهيئة.
- تمثيل الدولة التونسية في الاجتماعات في التظاهرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالاستثمار ومناخ الأعمال والتنافسية،
- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الاستثمار في تونس.
- الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الاستثمار بتونس.

3. تحديد أهم النقص (l'imites) المتعلقة بالمؤشر:

تبقى نسبة الإنجاز المتعلقة بهذا المؤشر مرتبطة بعدة عوامل خارجية تتعلق خاصة بمسارات تكريس الإجراءات المذكورة وخاصة القانونية منها وتوفر الوسائل البشرية والمادية على مستوى الهياكل المعنية لإنجازها.

بطاقة مؤشر 7: نسبة رضاء المستثمرين على خدمات المخاطب الوحيد

رمز المؤشر: 1-2-4-4

تسمية المؤشر: نسبة رضاء المستثمرين على خدمات المخاطب الوحيد

تاريخ تحيين المؤشر: 2018/07/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

8. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الاستثمار
9. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تشجيع الاستثمار الخاص
10. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التسريع في نسق إحداث المؤسسات والاستثمارات
- تعريف المؤشر: نسبة رضاء المستثمرين على خدمات المخاطب الوحيد خاصة فيما يتعلق بالتصريح بالاستثمار والمراقبة للحصول على التراخيص ومعالجة عرائض المستثمرين
11. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
12. طبيعة المؤشر: مؤشر نوعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

9. طريقة احتساب المؤشر: عدد المستثمرين الراضين/ عدد المستثمرين المستجوبين.
10. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
11. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المستثمرين المستجوبين وعدد المستثمرين الراضين
12. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: خدمة إعلامية بالنظام المعلوماتي للهيئة "بوابة المستثمر" لمتابعة استجابات المستثمرين.
13. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قطب الإحاطة.
14. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
15. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %.
16. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد رضا الدريدي

III- قراءة في نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

		الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	نسبة	نسبة رضا المستثمرين على خدمات المخاطب الوحيد
95	80		

5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الإشراف على عمليات الإستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالإستثمار،
- تأمين خدمات التصريح بالإستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة والحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الإستثمار،
- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد إنقضاء الأجل القانونية للحصول على الترخيص،
- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها وإقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للإستثمار للمصادقة،
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الإستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،
- معالجة الملفات الإدارية الخاصة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...).

6. تحديد أهم النقااص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- يبقى لهذا المؤشر جانب انطباعي وغير موضوعي في تقييم خدمات الهيئة.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر 1: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

رمز المؤشر : 1 / 1 / 1 / 9

تسمية المؤشر: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

تاريخ تحيين المؤشر: 2018/06/26

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد البشرية والمادية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية كفاءة الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي الى جانب التريصات بالخارج آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المالية المتاحة بغية تطوير قدرات الإطارات وتحسين معارفهم مما ينعكس إيجابيا على أداءهم وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
5. نوع المؤشر: نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الإدارة الفرعية للتكوين وتنمية الكفاءات/ مصلحة التكوين وتنمية الكفاءات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية والتريصات بالخارج/ العدد الجملي للإطارات*100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مخطط التكوين وتقرير انجاز مخطط التكوين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مجموع الاطارات/ مخطط التكوين
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة الفرعية للتكوين وتنمية الكفاءات / مصلحة الأعوان والتكوين
6. تاريخ توفر المؤشر: موفي كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 50 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مصلحة التكوين وتنمية الكفاءات (الإدارة العامة للموارد البشرية)

III- قراءة في نتائج المؤشر

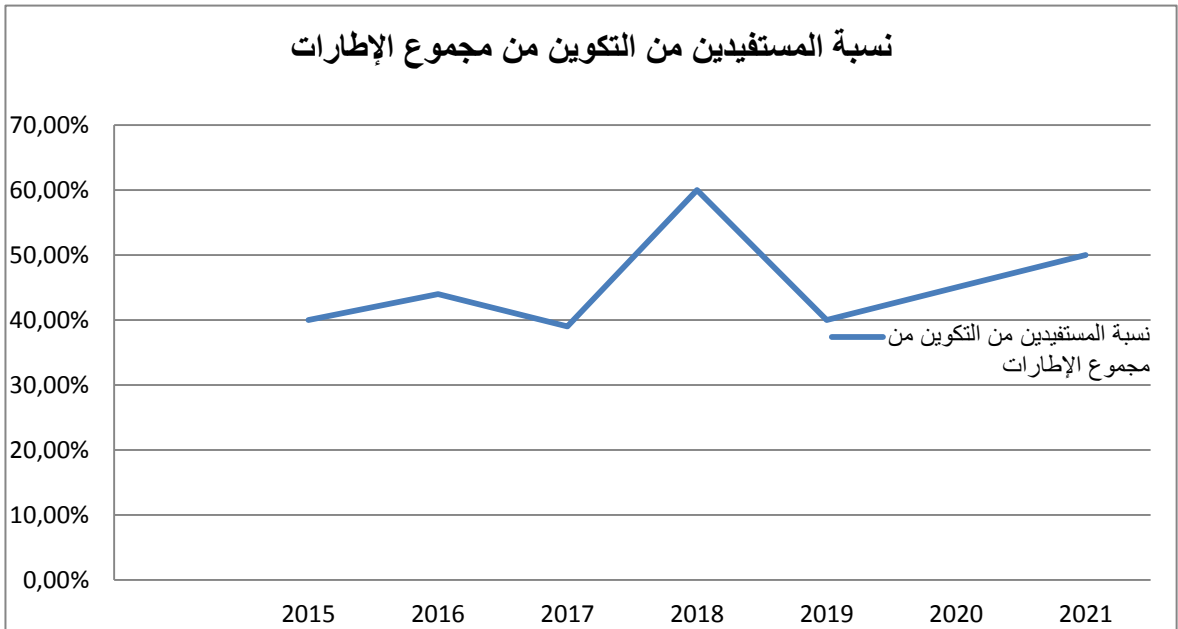
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			إنجازات				الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015		
50%	45%	40%	60%	39%	44%	40%	نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة المستفيدين من التكوين سنة 2017 تراجعاً مقارنة بالسنة الفارطة بنسبة 0.5% وذلك للأسباب التالية:

1. اقتصار انجاز المخطط السنوي للتكوين على التكوين في مجال الإعلامية فقط،
 2. عدم انجاز برنامج التكوين الممول من البنك الإسلامي للتنمية المبرمج لسنة 2017،
 3. تطور عدد الإطارات بالنظر لعدد الدورات التكوينية المتاحة وكذلك عروض التريصات بالخارج.
- أما بالنسبة لسنة 2018 ينتظر ان تشهد نسبة المستفيدين بالتكوين ارتفاعاً ملحوظاً وذلك باعتبار التقدم في تنفيذ برنامج التكوين الممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية لفائدة 90 إطار الى جانب القيام بزيارات دراسية لفائدة 10 إطارات، والى تكثيف الجهود لتنفيذ مخطط التكوين المبرمج والمخصص لدعم قدرات الإطارات في كل من مجالي الإعلامية واللغة الإنجليزية.
- رسم بياني لتطور المؤشر:



2. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تطوير نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة كافة أعوان الوزارة،

- برمجة دورات تكوينية قابلة للتفيذ ذات مردودية عالية مع مدارس تكوينية ومعتترف بشهاداتها في جميع الاختصاصات،
- السعي الى ابرام اتفاقية مع المعهد العالي للدراسات التكنولوجية برادس للتكوين المستمر لفائدة التقنيين بالوزارة،
- العمل على اعتماد دليل إجراءات في هندسة التكوين لاستعماله كوثيقة مرجعية لأعداد المخطط السنوي للتكوين.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود دورات تكوينية في بعض المجالات التقنية الخاصة بنشاط الوزارة،
- عدم تفعيل المخطط السنوي للتكوين لسنة 2017،
- اقتصاد المؤشر على صنف الإطارات دون احتساب بقية الاعوان في برنامج التكوين.

بطاقة مؤشر 2 : نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات

رمز المؤشر: 1/ 2 / 1 / 9

تسمية المؤشر: نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات.

تاريخ تحيين المؤشر: 2018/08/24

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد البشرية والمادية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إحكام التصرف في الموارد المادية
4. تعريف المؤشر: التقيد بالبرمجة السنوية للنفقات
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. التفريعات: الإدارة العامة للشؤون المالية والمعدات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة عدد الاستشارات وطلبات العروض المنجزة حسب رزنامة البرمجة السنوية للنفقات مع مقبولية خمسة عشر يوما من التأخير في الإعلان على أقصى تقدير
2. وحدة المؤشر: : نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد عمليات التزود المبرمجة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الجداول المرفقة للبرمجة السنوية للنفقات (جداول طلبات العروض والشراءات خارج نطاق الصفقات)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات
6. تاريخ توفّر المؤشر: في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: -
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون المالية والمعدات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

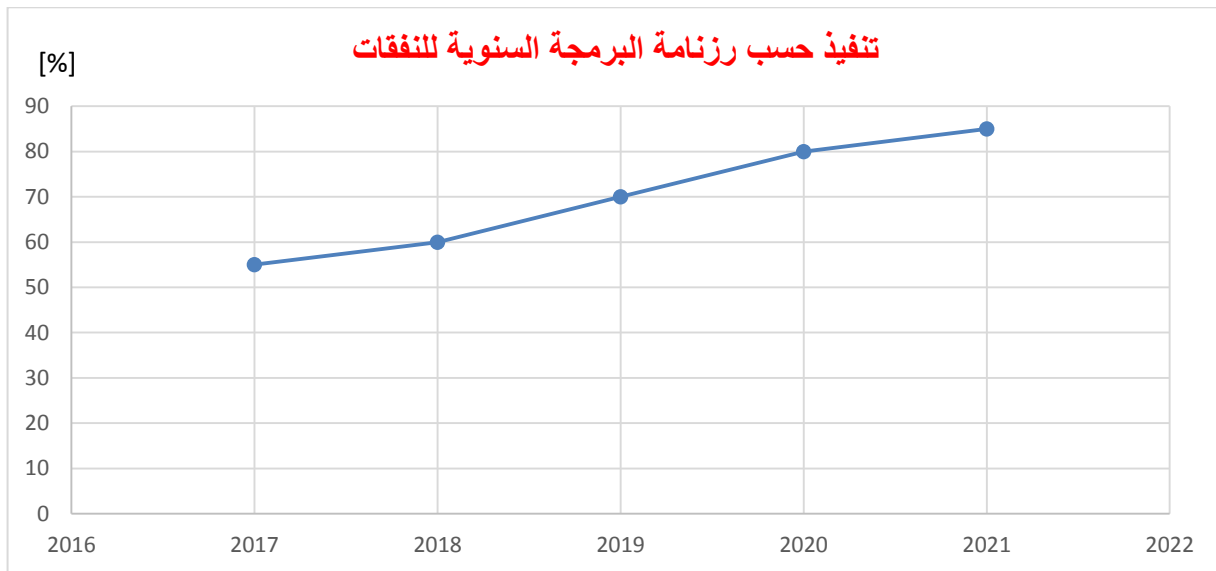
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
85	80	70	60	55	-	-	نسبة	نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم نجاعة أداء الإدارة فيما يتعلق باحترام رزنامة البرمجة السنوية للنفقات وذلك في جميع مراحلها بداية من تحديد الحاجيات إلى تنفيذ الصفقات والاستشارات.

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الاختيار الأمثل لتوقيت تنفيذ الصفقات والاستشارات حسب مقتضيات العمل الإداري،
- الحرص على احترام آجال تنفيذ الصفقات والاستشارات،
- المتابعة الدورية لمختلف مراحل تنفيذ الميزانية،
- الحرص على إفاء الوزارة بجميع التزاماتها تجاه المزمدين،
- الحرص على توزيع عمليات التزود على كامل السنة.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- مدى استجابة المزودين للطلبات موضوع التزود
- التغيير في صبغة وكميات التزود نتيجة ظروف غير متوقعة
- تأثير مختلف المتداخلين في آجال تنفيذ الصفقات والاستشارات.

بطاقة مؤشر 3 : نسبة تطور النظام المعلوماتي

رمز المؤشر 1/3/1/9

تسمية المؤشر: نسبة تطور النظام المعلوماتي

تاريخ تحيين المؤشر: آخر السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: النظام المعلوماتي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير النظام المعلوماتي
4. تعريف المؤشر: مؤشر يحدد نسبة تطور النظام المعلوماتي ويتكون من أربع مؤشرات فرعية:

- ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
- ✓ نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
- ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
- ✓ نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

7. التفريعات: لا توجد تفريعات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (نسبة إنجاز ميزانية التجهيزات الإعلامية + نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية + نسبة إنجاز ميزانية التكوين في الإعلامية + نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية) / 4
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الميزانية، توصيات تقرير التدقيق الخاص بسلامة النظام المعلوماتي، عدد مستعملي التطبيقات الإعلامية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ميزانية الوزارة / تقرير مهمة التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي / الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: نسبة تضاهي 100%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقدير الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
75,0	65,0	53,3	42,7	25,1	-	-	نسبة تطور النظام المعلوماتي	

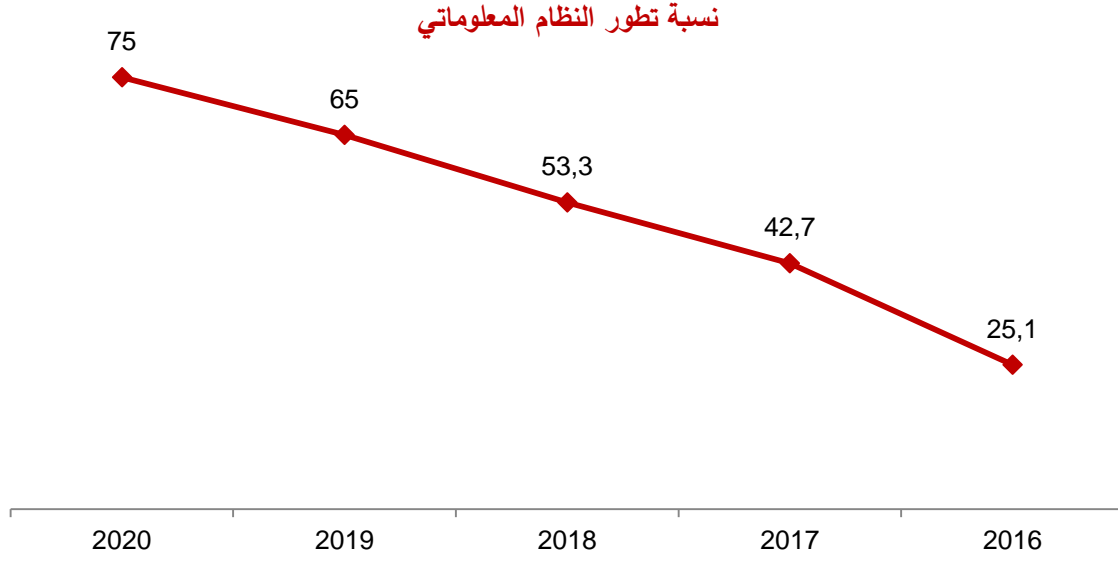
2. تحليل النتائج وتقدير الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا بين سنتي 2017 و 2018 وذلك باعتبار:

- توسيع مجال استغلال التطبيقات الإعلامية خاصة منظومة التصرف في المراسلات،
- الشروع في استغلال منظومة التصرف في العطل التي تم تطويرها من قبل الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية،
- استغلال منظومة أمان للعمل الحكومي ومنظومة مخزون ومنقولات،
- القيام بتركيز نظام سلامة "جدار ناري" بكل من مبنى الوزارة بساحة باستور وساحة علي الزواوي وكذلك معدات حفظ المعطيات ونقاط وصول وفي.
- تعزيز نظام مراقبة المحيط الداخلي والخارجي للوزارة من خلال تركيز أجهزة كاميرا إضافية ولوحة مراقبة على مستوى مكتب الاستقبال بمبنى الوزارة بساحة باستور.
- اقتناء إمضاءات إلكترونية وتشفير.
- تعزيز أسطول الأجهزة الإعلامية من خلال تجديد بعض المعدات وترقية النظم الأساسية والتخلي عن المنظومات التي لم تعد تشملها عمليات التحيين.
- إصدار مقرر لتعيني مسؤول عن السلامة المعلوماتية للنظام المعلوماتي (RSSI) والمخاطب الرسمي للوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.
- تجديد الشبكة الكهربائية بقاعتي الموزعات بكل من مبنى باستور ومبنى علي الزواوي من خلال ربط مباشر باللوحه الكهربائية العامة للوزارة.
- تعزيز مجال التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وسيشهد مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا ملحوظا خلال السنوات القادمة من خلال العمل على تنفيذ البرامج السنوية لتطوير البنية التحتية والتكوين والتكثيف في استعمال التطبيقات الإعلامية وتركيز أسس السلامة المعلوماتية وتنفيذ برنامج التكوين لمواكبة أهم المستجدات في المجال.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- وضع برامج سنوية لتجديد الأجهزة الإعلامية (تحديد الخاصيات الفنية، القيام بإجراءات الاقتناءات السنوية، تركيز البرمجيات الضرورية وتوزيع المعدات حسب معايير مضبوطة)
- اقتناء البرمجيات الأساسية
- صيانة المعدات والشبكة الداخلية
- استغلال منظومات التراسل والتبادل الإلكتروني للوثائق
- تأطير ومساندة المستعملين
- اقتناء وتركيز الحلول المنبثقة عن توصيات تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة (الوفاي من الفيروسات، الجدار الناري، نظام مراقبة واستكشاف العطب على مستوى الأجهزة الحساسة، ...)
- ضبط برنامج سنوي للتكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال (تحديد برامج التكوين ذات العلاقة بإدارة الشبكة الداخلية واكتساب المهارات في مجال السلامة وتطوير التطبيقات المعلوماتية، إعداد كراس الشروط الخاص بالتكوين، تنفيذ البرنامج)
- تطوير التطبيقات وصيانتها، تكوين المستعملين وتأطيرهم
- أرشفة المعطيات الهامة
- صيانة وتطوير موقع واب الوزارة والبوابات الوطنية
- استغلال التطبيقات الوطنية والأفقية والتطبيقات المتوفرة على الشبكة الإدارية المندمجة

5. تحديد أهم النقااص (lignes) المتعلقة بالمؤشر:

لاشيء

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة
في برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء**

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج : التوازنات الجمالية والإحصاء
-1 التعريف
1. النشاط الرئيسي : الدراسات والتحليل الكمية
2. ترتيب المنشأة : أ
3. مرجع الإحداث : قانون المالية عدد 57 لسنة 1967 المؤرخ في 30 ديسمبر المتعلق بتصرف سنة 1968 كما تم تنقيحه بقانون المالية عدد 87 لسنة 1972 المؤرخ في 27 ديسمبر 1972 المتعلق بتصرف سنة 1973.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي : الأمر عدد 2134 المؤرخ في 2 نوفمبر 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المعهد كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2474 لسنة 2008 المؤرخ في 1 جويلية 2008
5. تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة : 2007.

V- إطار القدرة على الأداء

1. الاستراتيجية العامة : انجاز الدراسات والتحليل بما يتوافق مع أهداف مخططات التنمية وألويات المرحلة.
2. تحديد المساهمة في اهداف البرنامج : مساهمة مباشرة
3. أهم الأولويات والاهداف : النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :
➤ مؤشر 1 : إعداد ثلاث تقارير سنوية
- التقرير السنوي حول اقتصاد المعرفة،
- التقرير السنوي حول القدرة التنافسية ومناخ الأعمال،
- التقرير السنوي حول الانتاجية.
- مؤشر 2 : استكمال الدراسات التي هي في طور الانجاز على غرار الاستثمار والتحولت الاجتماعية وغيرها،
- مؤشر 3 : تقييم السياسات وإعداد الافاق المستقبلية عبر مزيد تطوير الاليات (النمذجة)
- مؤشر 4: انجاز دراسات جديدة تدرج ضم انشغالات المجموعة الوطنية والتحديات المطروحة على الاقتصاد التونسي.
5. الإجراءات المصاحبة :
- تحيين التنظيم الإداري،
- تحيين الهيكل التنظيمي،
- تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية.

- ميزانية سنة 2019: 5568 أ د
- نفقات التصرف: 5098 أ د
 - التأجير: 4280 أ د
 - التسيير: 742 أ د
 - التدخل: 76 أ د
- نفقات التنمية: 470 أ د

1- البرنامج : التوازنات الجمالية والإحصاء

I- التعريف:

1. النشاط الرئيسي : إعداد الدراسات والمسوحات الإحصائية، بما في ذلك تجميع المعلومة الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها وذلك بالتنسيق مع الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى، إلى جانب تنظيم التوثيق الإحصائي الوطني المتعلق بالنشاط التنموي وذلك بتجميع المعطيات المنتجة من قبل مختلف مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء .

2. ترتيب المنشأة : أ

3. مرجع الأحداث : الفصل 21 من قانون المالية عدد 64 لسنة 1969 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969.

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي : المر عدد 2408 لسنة 2000 المؤرخ في 17 ديسمبر 2000.

5. تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة : جوان 2010.

II- إطار القدرة على الأداء

1. الاستراتيجية العامة : ستركز استراتيجية العمل خلال الفترة المقبلة أساسا على المحاور التالية :
 - دعم جودة المعلومة الإحصائية في كل المجالات وفق المناهج والطرق المتعارف عليها على الصعيد الدولي والاستفادة مما تتيحه التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال،
 - الاستجابة إلى الطلبات المتزايدة من الإحصائيات وخاصة على المستوى الجهوي والمحلي،
 - تمهين كل العاملين في الميدان الإحصائي ودعم قدراتهم العلمية والتطبيقية،
 - دعم التنسيق والتشاور مع كل المتدخلين في العمل الإحصائي والاستفادة قدر الامكان من الفرص المتاحة في مجال التعاون الدولي،
 - تطوير آليات التواصل والإعلام ونشر الثقافة الإحصائية،
 - مزيد إحكام التصرف المالي والإداري بالمعهد وتعصيرها في اتجاه الارتقاء بها إلى معايير الحوكمة.
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : غير مباشر
3. أهم الأولويات والاهداف : تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي وتطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة.
4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :
 - مؤشر 1 : انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة،
 - مؤشر 2 : احترام رزنامة النشر،
 - مؤشر 3 : الدورات التكوينية المنجزة.

5. الإجراءات المصاحبة :

- مساندة مالية : ميزانية الدولة،
- المصادقة على النصوص التنظيمية : تحيين الهيكل التنظيمي وإعداد قانون أساسي خاص،
- تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية : انتداب 10 مهندسين و 10 تقنيين في الإحصاء.

III- الميزانية

تقدر الاعتمادات المقترحة لميزانية المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2019 بـ 28081 أذ مقابل 25166 أذ سنة 2018 مسجلة بذلك زيادة تقدر بـ 2915 أذ أي ما يعادل 11.58%.

وتتوزع الميزانية المقترحة كالآتي :

- نفقات التصرف : 22881 أذ مقابل 21929 د سنة 2018 بنسبة زيادة تتاهز 4.34%.
- نفقات التنمية : 5200 أذ مقابل 3237 أذ سنة 2018 أي نسبة زيادة تقدر بـ 60.64%.

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة
في برنامج التنمية القطاعية والجهوية**

بطاقة عدد 3: المندوبية العامة للتنمية الجهوية

1. البرنامج : التنمية القطاعية والجهوية

I - التعريف

1. النشاط الرئيسي : التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي
2. ترتيب المنشأة : أ
3. مرجع الإحداث : قانون عدد 82 لسنة 1994 مؤرخ في 18 جويلية 1994
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي : أمر عدد 3364 لسنة 2006 مؤرخ في 25 ديسمبر 2006
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد)

II - إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة :

- المساهمة في ضبط الإستراتيجيات والسياسات التنموية الجهوية بالولايات مرجع نظر المندوبية لتستجيب لمشاكل التنمية بالجهات
- توفير المعطيات الإحصائية والدراسات القطاعية لاعتمادها في إعداد المخطط

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج

- تطوير آليات التخطيط الجهوي بما يساهم في تحسين القدرة على إستشراف السياسات والبرامج التنموية على المستويين المحلي والجهوي،
- إعداد إستراتيجيات تنموية لكل ولايات إقليمي الشمال الشرقي والوسط الشرقي باعتماد الطريقة التشاركية،
- تطوير المنظومة الإحصائية الجهوية والرفع من جودة المعلومة الإقتصادية والإجتماعية،
- مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار الخاص،
- إتمام تنفيذ برنامج التنمية المندمجة في قسطيه الأول والثاني وتقييم إنجازاته،

- تطوير النظام المعلوماتي وتعصيره،
- تعزيز مؤشرات الموارد البشرية وتحسين الإنتاجية.

3. أهم الأولويات والأهداف:

- بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة.
- إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية:
- مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار

4. مؤشرات قياس الأداء واهم الأنشطة :

الأنشطة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> - إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة: - الآبار العميقة والسطحية وكهربية وتجهيز الآبار وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية والمناطق الصناعية والأسواق وبناء المحلات الصناعية والاقتصادية وفضاءات ترويح ومراكز تجميع المنتوجات الفلاحية والجزء الخاص بالدراسات والتسيير . 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة 	<ul style="list-style-type: none"> بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية
<ul style="list-style-type: none"> - إنجاز عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية: الطرقات والمسالك والماء الصالح للشرب والتطهير والتتوير العمومي والصحة والثقافة والشباب والرياضة والمنزهات والمناطق الخضراء والتكوين والجزء الخاص بالدراسات والتسيير . 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية 	<ul style="list-style-type: none"> 1 البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة
<ul style="list-style-type: none"> - إحداث المشاريع الفردية المنتجة 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا 	
<ul style="list-style-type: none"> - إعداد مذكرات منهجية حول كيفية متابعة وتقييم الاستثمار الخاص والعمومي على المستوى الجهوي - إعداد مذكرات منهجية حول كيفية متابعة وتقييم الإنتاج والتشغيل على المستوى الجهوي. - تقييم مدى التقدم في تجسيم إستراتيجية التنمية على المستوى الجهوي خلال السنة المعنية (تطور 	<ul style="list-style-type: none"> دليل منهجي للتخطيط الجهوي 	<ul style="list-style-type: none"> 2 إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

الأنشطة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
<p>الاستثمار الخاص والعمومي، التشغيل، الإنتاج ومحيط الإنتاج، مدى تجسيم الحوكمة الرشيدة، مدى تحسن الأوضاع البيئية...)</p> <p>- اقتراح الإجراءات والتدابير للحد من الإشكاليات المطروحة وتسريع نسق التنمية والنمو.</p>		
<p>- متابعة قطاعية من مختلف المصالح الفنية لتقديم انجاز المشاريع العمومية.</p> <p>- حوصلة مختلف الأعمال من قبل إدارة التنمية الجهوية.</p> <p>- حوصلة هذه التقارير من قبل المندوبية العامة للتنمية الجهوية وتبويب المعطيات المضمنة بهذه التقارير بإحصاء المشاريع حسب وضعية تقدمها او الصعوبات التي تعترضها.</p> <p>- اقتراح الحلول والآليات لتسريع انجازها وذلك في إطار تقرير تألفي اقليمي بالإضافة إلى التقارير الجهوية.</p>	إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية	
<p>- تحسين التقارير من حيث الشكل بإدخال الرسوم البيانية والخرائط.</p> <p>- تحسين التقارير من حيث المحتوى وذلك ب:</p> <p>- التحري في المعلومة بالاعتماد على تعدد مصادرها والقيام بتقاطعات.</p> <p>- إضافة مؤشرات اقتصادية واجتماعية جديدة هادفة وذات جدوى</p> <p>- تطوير عملية تحليل المعطيات.</p> <p>- الاستعانة بالنشريات الإحصائية التي تصدر على المستوى الوطني وتتعلق بالوضع التتموي بالجهات</p>	إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات	
<p>- تحليل مؤشرات التنمية وإتمام إرساء نظام المعلومات وقاعدة المعطيات الجهوية.</p> <p>- ربط المندوبية العامة للتنمية الجهوية علاقات شراكة مع منتجي ومزودي المعطيات الإحصائية الجهوية بهدف تجميعها ورقيا ثم تدريجيا إلكترونيا، ووضعها على ذمة مستحقيها في فضاء موحد شأنه تيسير عملية البحث والولوج والاستعمال.</p>	إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة	

الأنشطة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
	نسبة تقدم إعداد دراسة تنمية المعتمديات الداخلية لإقليم الوسط الشرقي	مساعدة التنمية والنهوض بالاستثمار
	نسبة تقدم إعداد دراسة استراتيجية (بنزرت-منوبة- زغوان-المهدية)	
	نسبة تقدم إعداد دراسة استراتيجية (سوسة-المنستير-نابل-تونس- بن عروس-صفاقس-أريانة)	
<ul style="list-style-type: none"> - وضع الوثيقة الترويجية على ذمة المستثمرين في المواقع الالكترونية للولايات المعنية وهاكل مساندة التنمية. - تحسين نوعية وجودة الوثيقة وتدعيمها برسوم بيانية وخرائط - تنظيم تظاهرات هادفة والمشاركة في تظاهرات دولية لها علاقة بالمجال. - التحيين الدوري للمعطيات والمعلومات الواردة بالوثيقة مع السعي إلى توفير أخرى جديدة تتماشى وحدائة المستجديات ومتطلبات الطرف الاقتصادي والاجتماعي السائد. 	آليات التسويق الجهوي	
		3

5. الإجراءات المصاحبة: يتطلب تجسيم الأهداف المرسومة إتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى تحسين التصرف الإداري وإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية عليه.

وتتمثل أهم الإجراءات في:

- المصادقة على الهيكل التنظيمي وتفصيله،
- تحيين دليل الإجراءات وبطاقات المهام.
- إعداد قانون الإطار،
- تنقيح النظام الأساسي لأعوان المندوبية.

تم تقدير ميزانية التصرف والتنمية للمندوبية العامة للتنمية الجهوية المقترحة لسنة 2019 بـ 48,738 م.د. منها 24.738 م.د. من موارد ميزانية الدولة و 24 م.د. كتمويل خارجي وذلك دون اعتبار فواضل الإعتمادات والتي سيتواصل استهلاكها والمقدرة بـ 21,145 م.د) تتوزع كما يلي:

الوحدة: أ.د.

العنوان	اعتمادات الدفع		
	موارد الميزانية	فواضل إعتمادات	موارد خارجية
العنوان الأول	7888		7888
نفقات التنمية	16850		40850
الإستثمار المباشر	350		350
برنامج التنمية المندمجة القسطين 2+1	10000		34000
برنامج التنمية الحضرية المتكاملة	1000		1000
برنامج التنمية المندمجة قسط 3	5500		5500
المجموع العام	24738		48738

بطاقة عدد 4 : ديوان تنمية الوسط الغربي

البرنامج : التنمية القطاعية والجهوية

I- التعريف :

1. النشاط الرئيسي: التنمية الجهوية.
2. ترتيب المنشأة: صنف ب
3. مرجع الأحداث: القانون عدد 84 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 421 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة وديوان تنمية الوسط الغربي :

(2007-2011) بتاريخ 27 أوت 2010 تحت عدد 1739

II- إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة:

تتمثل الإستراتيجية العامة للديوان في:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والإستجابة للتطلعات كما أن إرساء الدعامة المؤسساتية للبلاد إطار ملائم لبلورة منوال تنموي قادر على الحد من الفوارق الجهوية وإحكام إستغلال الطاقات والثروات المتوفرة بالجهات.
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- إعتداد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة.

3. أهم الأولويات والأهداف :

أهداف الديوان :

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية 2016-2020.
- إضفاء النجاعة اللازمة علي أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الإستثمار وتسويق التراب الجهوي وتمثين آلية التعاون الدولي وذلك بإدراجها ضمن برنامج عمل مترابط.
- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- إعداد تقارير سداسية حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي بالجهات.
- إعداد نشریات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

يشمل الهدفين المرسومين للبرنامج الفرعي " التخطيط ومساندة التنمية " علي 08 مؤشرات لقياس الأداء تم إختيارها بالإعتماد على التجارب المكتسبة في تنفيذ أنشطة الديوان من ناحية، وبالأخذ بعين الإعتبار ضرورة إرساء مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الإعتمادات حسب البرامج والأنشطة من ناحية أخرى.

الهدف	: إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات تقرير وتحليل المعلومات الجهوية.
المؤشر	: إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
الأنشطة	: إعداد تقارير سنوية لمتابعة المخططات لكل جهة- تقرير إقليمي.
نسبة الإنجاز	: (100 %).
المؤشر	: إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
الأنشطة	: إعداد تقارير ثلاثية لمتابعة إنجاز المشاريع العمومية.
نسبة الإنجاز (100 %).	
المؤشر	: إعداد تقارير سداسية حول الظرف الإجتماعي والإقتصادي بالجهات.
الأنشطة	: صياغة تقارير سداسية للظرف اللإقتصادي والإجتماعي لولايات الإقليم.
نسبة الإنجاز	: (100 %).
المؤشر	: إعداد نشریات إحصائية وتحليلية لكل جهة.
الأنشطة	: إصدار النشريات والمصادقة عليها.
نسبة الإنجاز	: (100 %).
الهدف	: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار.
المؤشر	: عدد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع.
الأنشطة	: إنجاز 165 دراسة 100% .
نسبة الإنجاز	: 80 %.
المؤشر	: نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات.
الأنشطة	: منظومة السياحة البديلة.
منظومة الطين.	
نسبة الإنجاز	: 75% لكل منظومة.
المؤشر	: آليات التسويق الجهوي.
الأنشطة	: - تحيين موقع الواب. - تحيين وتنويع الوثائق الترويجية. - تنظيم ندوات للتعريف بالمنظومات الإقتصادية.
نسبة الإنجاز	: 100%.
المؤشر	: عدد إتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي.
مواصلة برامج التعاون الدولي مع :	

- * الوكالة الألمانية للتعاون الفني.
- * الإتحاد الأوروبي.
- * الجانب السويسري (الأنشطة المتعلقة بالمائدة المستديرة).

5. الإجراءات المصاحبة:

- مراجعة الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة النظام الأساسي لأعوان ديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة تموقع الديوان ودوره في المجال التنموي.

III- الميزانية :

I - تقديم عام لميزانية ديوان تنمية الوسط الغربي لسنة 2019

I-1- ميزانية التصرف لسنة 2019

تتوزع الإعتمادات المقترحة لنفقات التصرف بعنوان سنة 2019 لديوان تنمية الوسط الغربي على النحو التالي :

مقترح 2019				البيانات
الجملة	الفواضل	الموارد الذاتية	منحة الدولة	
			2464	نفقات التأجير
			263	نفقات وسائل المصالح
			55	التدخل العمومي
			2782	الجملة

2-1- ميزانية التنمية لسنة 2019

تتوزع الإعتمادات المقترحة لنفقات التنمية بعنوان سنة 2019 لديوان تنمية الوسط الغربي على النحو التالي :

نفقات التنمية بالدينار		مرسم 2018	البيانات
مقترح 2019			
الدفع 2019	التعهد 2019		
مشاريع جديدة			
170	170	40	الدراسات والندوات
30	30	20	* البرامج الإعلامية
50	50	20	* التجهيزات المختلفة
50	50	-	إقتناء وسائل النقل
20	20	10	التعاون الفني
879	-	800	بناء المقر الإجتماعي للديوان
150	-	400	بناء مقر الإدارة الجهوية للتنمية بسيدي بوزيد
1349	320	1290	المجموع

1. البرنامج : التنمية القطاعية والجهوية

1- التعريف :

2. النشاط الرئيسي:

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات سليانة، باجة، جندوبة والكاف) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستتباب وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات والبرامج في مناطق تدخل الديوان
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالإستثمار الخاص.

3. ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية ذات صيغة صناعية وتجارية

4. مرجع الأحداث: تمّ إحداث ديوان تنمية الشمال الغربي بمقتضى القانون عدد 85 لسنة 1994 مؤرخ في 18 جويلية 1994

5. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر عدد 420 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير ديوان تنمية الشمال الغربي.
- الأمر عدد 29 لسنة 1999 المؤرخ في 04 جانفي 1999 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الشمال الغربي.
- الأمر عدد 1736 لسنة 1999 المؤرخ في 09 أوت 1999 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان ديوان تنمية الشمال الغربي.

6. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة وديوان تنمية الشمال الغربي:

7. الإستراتيجية العامة:

* في مجال التخطيط

- متابعة وتقييم إنجازات المخطط (2016-2020): إعداد تقارير تأليفية حول متابعة إنجازات المخطط خلال سنة 2016 وتوقعات سنة 2017 على صعيد كل ولاية وعلى مستوى الإقليم وتتضمن هذه التقارير تقييم الإنجازات على مستوى حجم الإستثمارات والإنجاز المادي والإنتاج والتشغيل وتطور أهم المؤشرات التنموية ذات العلاقة بظروف عيش المواطن إلى جانب تقييم مدى تجسيم المحاور الأساسية للتنمية بالنسبة لولايات الشمال الغربي.
- المنظومة الإعلامية لمتابعة المشاريع: إستغلال المنظومة الإعلامية التي سيتم تركيزها بالتعاون الوثيق مع المركز الوطني للإعلامية لمتابعة مدى تقدم إنجاز المشاريع العمومية من حيث العدد وكذلك حجم الإستثمارات في القطاعات فضلا عن إبراز المشاريع التي تلاقي الصعوبات في الإنجاز .
- المخططات التشاركية لتنمية المعتمديات: سيقع العمل خلال الفترة القادمة إلى التأسيس لثقافة العمل التشاركي مع الأطراف ذات العلاقة بالشأن المحلي من أجل تنمية محلية ديناميكية تنبع من المواطن وتتجز بمشاركته الفاعلة في كل المراحل بدءا بالتشخيص والتصور إلى الإنجاز والمتابعة، وفي هذا الإطار سيتم إعداد مخططات تنموية تشاركية لبعض معتمديات الإقليم بدءا بالمعتمديات الحدودية والمعتمديات الأقل نمو .

* في مجال الإحصائيات

- الوثائق الإحصائية: إعداد الوثائق الإحصائية الولايات بالأرقام لسنة 2015 (باجة وجندوبة والكاف وسليانة) ووثيقة الإقليم بالأرقام لسنة 2015 وتتضمن هذه الوثائق معطيات عامة ومعطيات حول البنية الأساسية وظروف عيش المواطن وكذلك معطيات حول إمكانيات وواقع قطاعات الإنتاج (الفلاحة، الصناعة، الخدمات...) والهدف هو مزيد توفير معطيات جهوية ومحلية لإستغلالها في إعداد الدراسات القطاعية والدراسات الإقتصادية للمشاريع...
- بنك المعطيات الجهوي: حرصا على توفير المعلومة الإحصائية ومختلف البيانات الجهوية تم تركيز منظومة قاعدة معلومات بالديوان "Statistic Data" وذلك بالتعاون مع وكالة التعاون الفني الألماني GIZ وحاليا فإن مختلف الإدارات الجهوية للتنمية بالشمال الغربي بصدد إدراج البيانات في شتى المجالات والقطاعات، وفي مرحلة ثانية سيتم إستخدام المعلومات المخزنة في منظومة المؤشرات الجهوية والتي يتم حاليا العمل على تصميمها من قبل ففني مختص وإستعماله لاحقا كأداة إعلام وتقييم للوضع الحالي من خلال جملة المؤشرات والتقايم الدورية التي سيعمل على نشرها.
- المذكرات الإحصائية: إعداد تقرير حول المؤشرات المتعلقة بالبنية الأساسية بإعتماد تقرير صادر عن المعهد الوطني للإحصاء وذلك بغية توفير المعطيات مقارنة بالوطني فضلا عن وضعها على ذمة مستعملي المعلومات على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

* في مجال النهوض بالإستثمار الخاص

- مرافقة أصحاب المشاريع:
 - تشخيص فكرة المشروع
 - الإحاطة والتأطير بالباعث
 - تكوين ملف دراسة المشروع
 - إعداد الدراسة الفنية والإقتصادية للمشروع
 - المساعدة على الحصول على التمويل والمنح
- إعداد الوسائل الترويجية:
 - في إطار التعريف بالإمكانات التي يزخر بها إقليم الشمال الغربي يتولى الديوان إعداد الكتب والمطويات والأقراص الليزرية لوضعها على ذمة المستثمرين
- تنظيم التظاهرات:

لمزيد إستقطاب المستثمرين للإنتصاب بولايات الشمال الغربي ينظم الديوان تظاهرات تحسيسية للتعريف بالمميزات التفاضلية للجهة وكذلك أيام شراكة تمكن أصحاب نوايا الإستثمار وأصحاب المؤسسات من ربط علاقات شراكة في المجالات الواعدة إضافة إلى تمكين الباعثين من التفاوض مع ممثلي هيكل التمويل خلال هذه التظاهرات.

* في مجال مساندة التنمية والتعاون الدولي

- تعريف وتثمين القطاعات الواعدة بالإقليم وإبراز فرص الإستثمار المتاحة من خلال الدراسات القطاعية والمنظومات الإقتصادية المنجزة من قبل الديوان وذلك عبر الندوات والأيام الدراسية
- وكذلك يرمي التوجه المستقبلي إلى ضرورة تمشي إعداد دراسات المنظومات الإقتصادية لما لها من أهمية في دفع الحركة التنموية بالإقليم
- وسيتم في هذا الصدد التركيز على 3 عناصر:

- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة (PDAA III) في مرحلته الثالثة:
 - متابعة تنفيذ بعض العناصر المبوبة بالدراسات التي قام بها الديوان وتخص بالذكر منها دراستي الحليب والزياتين بالتنسيق مع برنامج FIDA، إضافة إلى مد المكتب المعني بتقارير حول المنظومات الاقتصادية المتعلقة بالخضر والغلل على غرار : منظومة الطماطم ومنظومة التين ومنظومة الهندي ومنظومة حبة الملوك بكسرى
- تشخيص المنظومات الواعدة بالإقليم من قبل البنك العالمي (BM) بالتنسيق مع مصالح الديوان والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية. وتتمثل هذه المنظومات مبدئيا في : منظومة الطماطم ومنظومة الزياتين ومنظومة المواد الطبية والعطرية (PAM)
- التنسيق على مستوى تدخلات في مجالات اللامركزية والتنمية في إطار برنامج مع الإتحاد الأوروبي

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط عمل تهدف إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بمناطق التدخل ومتابعة مراحل الإنجاز وذلك بالتعاون مع المصالح الجهوية المختصة والهيكل الفنية والجماعات العمومية والمحلية...
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالإستثمار الخاص.
- إعداد دراسات قطاعية و جهوية لإبراز فرص الإستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والإقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع ومساندتهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

إطار القدرة على الأداء

تقديم عام لميزانية ديوان تنمية الشمال الغربي لسنة 2019

التقديرات (الدفع) لسنة 2019	النفقات
	نفقات التصرف
2223	على موارد الميزانية
	على موارد الذاتية
	نفقات التنمية
240	على موارد الميزانية
	على الموارد الذاتية
2463	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية
	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية

1. البرنامج : التنمية القطاعية والجهوية

I- التعريف :

1 النشاط الرئيسي :

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات مدنين، قابس، تطاوين، قبلي، قفصة وتوزر) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستتباب وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعايشتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.

2-ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية صنف " ب " وذلك حسب قرار وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري بتاريخ 30 ديسمبر 1986 وقرار الوزير الأول بتاريخ أكتوبر 1991.

3-مرجع الإحداث : تم إحداث ديوان تنمية الجنوب بمقتضى الفصلين 71 و72 من قانون المالية لسنة 1984، (القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983)، وفي إطار إرساء وهيكل مؤسسات التنمية الجهوية، تمت إعادة هيكله الديوان ومراجعة مشمولاته وذلك حسب القانون عدد 83 لسنة 1994 المؤرخ في جويلية 1994.

4-مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 419 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998 المتعلق بضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق سيره (والذي يلغي ويعوّض الأمر عدد 2046 لسنة 1994 المؤرخ في 03 أكتوبر 1994).
- الأمر عدد 27 لسنة 1999 المؤرخ في 04 جانفي 1999 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للديوان، بالإضافة إلى إحداث الشباك الموحد بديوان تنمية الجنوب بموجب الأمر عدد 2069 لسنة 1999 المؤرخ في 13 سبتمبر 1999.
- الأمر عدد 1737 لسنة 1999 المؤرخ في 09 أوت 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان.

II- إطار القدرة على الأداء

1. الإستراتيجية العامة:

* في مجال التخطيط الجهوي:

في إطار برنامج التعاون التونسي الياباني بين كل من ديوان تنمية الجنوب ووزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي من جهة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA من جهة ثانية، تم الشروع في إعداد إستراتيجية تنمية لكامل جهة الجنوب على المدى الطويل 2015 - 2035 ومخطط تنمية مع برنامج تدخل مفصل على المدى المتوسط 2015 - 2025، وتهدف هذه الخطة الإستراتيجية والإستشراافية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والميزات التفاضلية لجهة الجنوب بما ساعد على بلوغ أهداف الحد من التفاوت الجهوي ومن نسبة الفقر ونسبة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادت العليا.

* في مجال الإحصائيات:

إن الديوان بحكم الأشغال التي ينجزها في مجال إعداد ومتابعة وتقييم المخططات الجهوية أو في البحث عن الإمكانيات المتاحة بالجهة يحتاج إلى كم هائل من المعطيات الإحصائية للتعرف على خصوصيات وإمكانيات مختلف مناطق الجهة وتشخيص الإشكاليات المطروحة وضبط التوجهات التنموية ولاستنباط فرص الإستثمار التي تتيحها الموارد الطبيعية والاقتصادية بالجهة.

واعتبارا للحاجيات إلى المعلومة الصحيحة والمحيطة فقد عمل ديوان تنمية الجنوب على تشريك مختلف المصالح والهيكل الجهوية في إعداد وثيقة شاملة تحتوى على مختلف المعطيات الإحصائية لكل ولاية من ولايات الجنوب مع الحرص على تحديد مسؤولية كل طرف في توفير المعلومة المحينة والثابتة وجعلها المرجع الأساسي والوحيد لكل المستعملين. وقد أسفرت هذه التجربة " ولايات الجنوب بالأرقام وإقليم الجنوب بالأرقام " على إرساء تقاليد مافتنت تترسخ من سنة إلى أخرى في مجال التنسيق بين مختلف الهيكل والمصالح عند توفير المعلومة وفي الإستجابة بصفة تلقائية لتوفيرها في الإبان، وقد سعى الديوان إلى إصدار هذه الوثيقة وتوزيعها بصفة منتظمة منذ سنة 1997.

ويتواصل هذا المجهود بإعداد وثائق إحصائية نموذجية على الصعيد المحلي " المعتمدة في أرقام " لبعض المعتمديات بولايات الجنوب قصد التعريف بخصوصيات الجهة وإبراز الإمكانيات الذاتية لمختلف مناطق الجنوب.

* **في مجال النهوض بالإستثمار الخاص:** مزيد التعريف بإمكانيات الإستثمار وآليات التشجيع والمساندة وذلك لدفع الإستثمار الخاص بالجهات:

- مواصلة النشاط في مجال مساعدة الباعثين والمستثمرين على مستوى دراسة وتمويل إنجاز مشاريعهم.
- تنظيم التظاهرات والورشات المحلية والجهوية لتنمية روح المبادرة بالتعاون مع مختلف الهيكل والمؤسسات والمنظمات العنية بدعم ودفع الاستثمار.

* في مجال مساندة التنمية والتعاون الدولي:

- إعداد بعض الدراسات القطاعية ووضعها على ذمة المستثمرين.
 - تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية وبصرية لمختلف جهات الجنوب.
 - العمل على تصور واقتراح وتشخيص مشاريع تعاون فني جديدة مع الأطراف الدولية والأجنبية في إطار البرامج الوطنية للتعاون الدولي.
- 2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :**

تتمثل أهم أهداف برنامج التنمية الجهوية في إرساء منهجية جديدة للتخطيط الجهوي والمحلي يعتمد على تحديد الخيارات والتوجهات التنموية وفقا لخصوصيات كل جهة وإمكانياتها الذاتية وتقطع نهائيا مع سياسة التخطيط المتبعة سابقا والتي اتسمت بتوزيع المشاريع والإستثمارات التي يقع ضبطها مركزيا على الجهات. وفي هذا الإطار فإن مساهمة ديوان تنمية الجنوب في تحقيق أهداف برنامج التنمية الجهوية أساسي ومحوري وذلك من خلال :

- إعداد إستراتيجية التنمية على المستوى المحلي والجهوي والمساهمة في إعداد وثيقة توجيهية لإقليم الجنوب.
- المساهمة في تحديد منوال التنمية ووضع مقاييس لتوزيع الإستثمارات على الجهات.
- دفع الإستثمار الخاص بالمناطق الداخلية واستنباط أفكار المشاريع ووضعها على ذمة الباعثين.
- القيام بالدراسات القطاعية.
- توفير المعلومة الإحصائية الصحيحة والمحدثة بمناطق تدخّله.
- دفع برامج التعاون الدولي.

3. أهم الأولويات والأهداف :

- صياغة وثيقة مخطط التنمية.
- إعداد وثيقة الولاية في أرقام لكل ولاية.
- دفع الإستثمار الخاص.
- انطلاق إنجاز مشروع تثمين منتوجات تربية الماشية بتطاوين.
- تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية بصرية.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1.2.2 : متابعة المخطط الخماسي للتنمية وتطوير	1.1.2.2 نسبة تقدم إنجاز الإستثمارات المبرمجة بالمخطط	- تجميع المعطيات القطاعية من مختلف الهياكل الجهوية.

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية :		<ul style="list-style-type: none"> - إعداد تقرير يتضمن تقييما كميا ونوعيا للإنجازات المسجلة في كافة المجالات لكل ولاية وللاقليم، - إعداد جداول تتضمن الإنجازات المسجلة بمختلف القطاعات ومقارنتها بالمشاريع المبرمجة بالمخطط حسب القطاع وحسب المتدخل - إعداد جداول تتضمن الإنجازات المسجلة على مستوى إقليم الجنوب.
2.1.2.2 نسبة تغطية المعلومة الإحصائية على المستوى الجهوي والمحلي		<ul style="list-style-type: none"> - إعداد جداول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية (حسب مراحل تقدم الإنجاز والسنة) لكل ولاية، - حوصلة جداول الولايات وصياغة تقرير للاقليم، - تجميع المعلومة الإحصائية وتحيينها - إعداد نشرات الولايات في أرقام، المعتمديات في أرقام وإقليم الجنوب في أرقام.
2.2.2 - مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار	1.2.2.2 نسبة إحداث المشاريع	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة المشاريع الخاصة والبحث عند التمويل والمتابعة. - زيارات ميدانية للباعثين وأصحاب المشاريع في كافة مراحل إنجاز المشاريع. - متابعة تمويل المشاريع لدى البنوك. - المشاركة في الملتقيات والندوات التي تعنى بالنهوض بالإستثمار الخاص. - التنسيق مع هيكل المساندة لتمكين الباعثين من التشجيعات والحوافز التي يخولها لهم القانون. - تقديم حصص تكوينية للباعثين.
	2.2.2.2 نسبة تمويل المشاريع	<p>القيام بستة دراسات قطاعية في إطار التعاون الدولي (2015-2018) :</p> <ul style="list-style-type: none"> - دراسة حول المواد الإنشائية بولاية قبلي. - دراسة حول المواد الإنشائية بولاية توزر. - دراستان حول كيفية النهوض بالإستثمار والتجارة البينية بين ولايتي مدنين وتطاوين ومنطقة الغرب الليبي. - دراسة حول تنويع القاعدة الاقتصادية بولاية قفصة وكيفية النهوض بالتشغيل. - دراسة حول قطاع الزراعات الجيوحرارية بقابس.

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
		<ul style="list-style-type: none"> - توجيه ومساندة الباعثين خلال جميع مراحل إنجاز المشاريع لتذليل الصعوبات إن وجدت. - تقديم فرص الإستثمار المتاحة بالجنوب من خلال آليات التسويق المتوفرة بالديوان. - المناقشة والتشاور حول أفكار المشاريع مع الباعثين لتكوين ملفاتهم.
	3.2.2.2 نسبة تطور عدد المتصلين بالديوان	<ul style="list-style-type: none"> - تكثيف وتطوير آليات التسويق الجهوي : - إعداد 04 وثائق تعريفية بحجم A3 لكل من ولايات تطاوين، قابس، قبلي وقفصة. - إعداد وثيقة تعريفية Info régionale لولاية قفصة - إعداد وتحسين وثيقة Info Coopération. - تكثيف وتطوير آليات التسويق الجهوي (أشرطة وثائقية، محامل تسويق قطاعية، معلقات إخبارية،...). - تحيين وتطوير موقع الواب الخاص بالديوان. - تنظيم الندوات والتظاهرات والأيام التحسيسية للنهوض بالإستثمار الخاص من خلال التعريف بفرص الإستثمار بالجهة.
	4.2.2.2 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي	<ul style="list-style-type: none"> - البحث عن فرص الشراكة والتعاون الفني وتدعيم قدرات الديوان. - متابعة أشغال المادة المستديرة الاقتصادية لولاية مدينين مع الجانب السويسري. - متابعة إنجاز مشروع تثمين قطاع تربية الماشية بولاية تطاوين في إطار التعاون التونسي الإيطالي. - متابعة إنجاز مشروع التعاون الفني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلق بـ " تعزيز مناخ ريادة الأعمال ودفع الإستثمار الخاص بالجنوب التونسي "

5. الإجراءات المصاحبة :

- تحيين الهيكل التنظيمي للديوان.

- مراجعة مهام الديوان وإعادة تموقعه.
- تمكين الديوان من الاعتمادات اللازمة بميزانية التنمية.
- دعم الديوان بالإطارات الفنية المختصة وبالبرامج التكوينية اللازمة لتطوير قدراته.

III- الميزانية :

البيان	ميزانية	طلبات الديوان لسنة 2019
العنوان الاول	ميزانية	3785
	موارد ذاتية	
التأجير العمومي	ميزانية	3400
	موارد ذاتية	
وسائل مصالح	ميزانية	310
	موارد ذاتية	
التدخلات	ميزانية	75
	موارد ذاتية	
العنوان الثاني	ميزانية	230
	موارد ذاتية	
المجموع العام	ميزانية	4015
	موارد ذاتية	

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية
المتدخلة في برنامج التعاون الدولي**

2. البرنامج : التعاون الدولي

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي : تنفيذ سياسة الدولة في مجال التعاون الفني
2. ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية صنف أ
3. مرجع الإحداث : القانون عدد35 لسنة 1972 المؤرخ في 27 أفريل 1972
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي : الأمر عدد 2239 لسنة 1998 المؤرخ في 28 أكتوبر 1998
5. تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة : .

II- إطار القدرة على الأداء

1. الاستراتيجية العامة : تطوير نشاط التعاون الفني
2. تحديد المساهمة في اهداف البرنامج : المساهمة في تطوير نشاط التعاون الفني التونسي كجزء من سياسة تونس في مجال التعاون الدولي.
3. أهم الأولويات والاهداف : في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني تسعى الوكالة إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسيين هما:
 - الهدف 1: تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج
 - الهدف 2: تنمية نشاط التعاون جنوب-جنوب.
6. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :
 - مؤشر 1 : تطور عدد المتعاونين المنتدبين

تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج، فقياس هدف تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج يتم عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى، وهو مؤشر يعكس مستوى العمل القائم على مستوى القدرة على الاستجابة لعروض الإنتداب وكذلك القدرة على استكشاف فرص الإنتداب بمختلف الأسواق.

➤ مؤشر 2 : تطور عدد مشاريع التعاون جنوب جنوب

تتعلق برامج ومشاريع التعاون جنوب جنوب أساسا بنشاطين اثنين لهما دورا كبيرا في المساهمة في تنمية القدرات الفردية والمؤسسية لعدد من البلدان المستفيدة خاصة منها العربية والإفريقية في المجالات التنموية التي تحظى بدعم الجهات المانحة. ولقياس الأداء الخاص بهذين النشاطين تم الاختيار على تطور عدد مشاريع المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى من جهة وعلى تطور عدد

مشاريع الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منها إطارات البلدان الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.

III- الميزانية

ميزانية سنة 2019: 5455 أ د

نفقات التصرف: 4965 أ د

- التأجير: 4300 أ د

- التسيير: 635 أ د

- التدخل: 30 أ د

نفقات التنمية: 490 أ د

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية
المتدخلة في برنامج الإحاطة بالاستثمار**

البرنامج الذي يتضمن المنشأة: الإحاطة بالاستثمار

I- التعريف :

1. النشاط الرئيسي: استقطاب الاستثمار الخارجي
2. ترتيب المنشأة: صنف "أ".
3. مرجع الإحداث: القانون عدد 19 لسنة 1995 المؤرخ في 06 فيفري 1995.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1804 لسنة 1998 المؤرخ في 21 سبتمبر 1998.
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: 2007

II- إطار القدرة على الأداء :

الإستراتيجية العامة:

- تكثيف عمليات الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في تونس واعتماد طريقة عمل جديدة في هذا المجال منها الاستعانة بخبراء واقتناء منظومات إعلامية تساعد على استهداف واختيار المستثمرين المحتملين.
- استهداف القطاعات المعنية في البلدان التي تمثل مصدر هام للاستثمار الأجنبي المباشر
- تكثيف العلاقات مع الكفاءات التونسية بالخارج المهمة بالاستثمار في تونس
- تكثيف الزيارات الميدانية للشركات الأجنبية المنتسبة في تونس
- التنويع في الاستثمارات المستقطبة على المستوى الجغرافي وإعطاء أهمية بالغة للترويج الموجه نحو بلدان جديدة مصدرة للاستثمارات الخارجية على المستوى العالمي
- اعتماد سياسة إعلامية جديدة وربط علاقات متميزة مع وسائل الإعلام التونسية والأجنبية المتخصصة في مجالات الاستثمار والأعمال.

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- مساهمة مباشرة

أهم الأولويات والأهداف:

- الترفيع في عدد الاتصالات المهمة (CONTACT INTERESSANT) مع المستثمرين الأجانب
- الترفيع في عدد زيارات المستثمرين الأجانب إلى تونس

مؤشرات قياس الأداء و أهمالأنشطة:

4-1- مؤشرات قياس الأداء:

- نسبة الاتصالات الهامة (CONTACT INTERESSANT) مع المستثمرين الأجانب.

4-2- أهم الأنشطة

- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية بالخارج
- المشاركة في الصالونات
- تدعيم الأنشطة الإعلامية والاشهارية
- الاتصال المباشر بالمستثمرين الأجانب
- الإحاطة بالشركات الأجنبية المنتسبة في تونسمن خلال تكثيف الزيارات الميدانية لها.

الإجراءات المصاحبة:

III- الميزانية :

تقديم عام لميزانية المنشأة للسنة المالية س+1:

بيان الفصول	الاعتمادات المقترحة لسنة 2019
1-نفقات الأجور	4594.000
2-نفقات وسائل المصالح	1227.000
3- التدخلات في الميدان الاجتماعي	63.000
مجموع نفقات التصرف	5884.000

بحساب الدينار

الإتمادات المقترحة لسنة 2019	بيان الفصول
400.000	1- أنشطة الوكالة بالخارج
200.000	2- مساندة عملية النهوض بالاستثمار الخارجي
100.000	3- برامج الجودة والإعلامية والتجهيزات وتهيئة المقر
20.000	- تعزيز نظام الجودة بالوكالة
20.000	- اقتناء تجهيزات مختلفة
20.000	- اقتناء تجهيزات إعلامية
20.000	- تهيئة مقر الوكالة
20.000	- التعاون الفني
700.000	مجموع نفقات التنمية